جامعة محمد خيضر- بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أبعاد السياسة الأمريكية إتجاه منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي بوش وأوباما

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب:

عبد الرحمان عربية

إشراف الأستاذة:

العالية منصوري

		رئيسا
أ/ العالية منصوري	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
		عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2015/2014

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بأسمى عبارات الشكرا إلى ا لأستاذة" منصوري العالية "لتحملها

مسؤولية الإشراف على هذا العمل والإهتمام به من خلال التوجيهات والنصائح

القيمة المقدمة من طرفها بجهد رائع وعمل دؤوب.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان للأستاذة الكريمة" مريم إبراهيمي"، على ما

بذلته من جهد لإنجاز هذا العمل.

إلى كل من علمني حرفاً ..وأزال عني غيمة جهل مررت بها برياح العلم

الطيبة ..أساتذتي الكرام كل الشكر لكم.

والشكر موصول كذلك إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من

الأقرب والزملاء.

إهداء

لكم يسعدني أن ا هدي هذا العمل المتواضع

إلى:

الوالدين العزيزين اللذان تعبا في تربيتي ولم يبخلا عليا بشيء أبدا، حفظهما

الله.

إلى جميع أفراد عائلتي (أخوتي، وأخواتي)

إلى كافة الأصدقاء وإلى كل اللذين أحبهم

كل أساتذتي ا لكرام وجميع من تعاقبوا على تعليمي في مقاعد الدراسة

إلى كل غيور على دينه ووطنه

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

عربية عبد الرحمان

ملخص الدراسة :

إن السياسة الخارجية لأي دولة هي وسيلة تعمل من خلالها الدول إلى إبراز تأثيرها الإقليمي والدولي في منطقة معينة ، كما أنها تحاول بسط سيطرتها ونفوذها من خلال تقوية سياستها الخارجية ، كما أنها تعتمد على طرق ووسائل وآليات تقوم باتخاذها للتأثير على الدول المحيطة بها .

إن السياسة الخارجية لكل من جورج بوش الابن وباراك أوباما تجاه شمال إفريقيا هي عبارة عن توجهات وامتداد لسياسات الرؤساء الذين قبلهم تجاه المنطقة ، ولكن سياسة هذين الرئيسين كانت أكثر تأثيرا وأكثر اهتماما بالمنطقة لأنها جاءت بعد أحداث وقعت داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، من شأنها أن تهدد الأمن القومي لأمريكا ، كما أن الاكتشافات النفطية الأخيرة في المنطقة أسهمت في تزايد هذا الاهتمام والذي أدى إلى اعتماد سياسات وآليات مختلفة من أجل الوصول إلى هذه الموارد ألتي تحاج إليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقوية اقتصادها وهيمنتها على دول العالم بشكل عام ودول شمال إفريقيا الضعيفة على وجه الخصوص .

Study summary :

The foreign policy of any state is a means through which countries to highlight the regional and international impact in a particular area , it is also trying to extend its control and influence by strengthening its foreign policy , as it depends on the ways and means and mechanisms it is taking to influence the surrounding countries

The foreign policy of both George W. Bush and Barack Obama towards North Africa is a direction and an extension of the policies of presidents who before them towards the region, but the policy of the two presidents were more influential and more interested in the region because it came after the events took place within the United States, which would threaten security National American, as the recent oil discoveries in the region contributed to the increase in this interest that led to the adoption of various mechanisms policies in order to reach this which argues the United States to strengthen its economy and its hegemony over the countries of the world in general and the North African countries weak in resources particular.

مقدمة

مقـدمـــة :

تفيد مطالعة الأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية بأن الجزء الأوفر منها يكال إلى مناقشة موقع ودور السلطة التنفيذية ، رغم إقرارها إجمالا بدور السلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ ، لكن مع تأكيدها على حدود هذا الدور باعتباره يتم من بوابتين أساسيتين هما الرقابة وتقنين التمويل ، وأفرزت انتخابات الرئاسة الأمريكية لشهر نوفمبر2008 فوز الديمقراطي باراك حسين أوباما Obama Barac Husein بوصفه الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية . وأثار انتخابه العديد من النقاشات حول التوجهات المرتقبة لسياسته الخارجية عموما واتجاه شمال إفريقيا على وجه الخصوص ، سيما وأن هذه المنطقة تعد من أكثر المناطق حيوية وعرضة للتوترات والأحداث في العالم ، بالنظر إلى أهميتها الجغرافية والإستراتيجية ، ولأنها تحوي المصالح الغربية عموما والأمريكية بشكل خاص وقد كانت محل اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة من جهة . من جهة أخرى ، فولاية اوباما تأتي بعد ثماني سنوات من حكم الرئيس جورج والكر بوش George Walker Bush ، والذي تعد سياسته الخارجية من أكثر السياسات إثارة للجدل خاصة من خلال مفهومه للحرب على الإرهاب .

في الواقع ، طرحت العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين هذين الرئيسين ولكن هذا لا ينفي بأي حال من الأحوال وجود تباينات وإن اختلفت من حيث مجالها أو درجتها .

أهمية الموضوع :

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون أن كلتا الإدارتين تزامنتا مع فترات زمنية مختلفة شهدت العديد من الأحداث الدولية التي كان لها عدة انعكاسات وتداعيات على مختلف مناطق العالم بما فيها شمال إفريقيا .

– ففترة حكم الرئيس جورج بوش الابن كانت في الوقت الذي تعرضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد الأمني فلم يمض عام على تسلمه السلطة حتى وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، التي كانت أساس إستراتيجيته للحرب على الإرهاب والذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة البحث عن حلول واستراتيجيات من أجل القضاء على الإرهاب الذي بات يهدد أمنها الداخلي .

– أما فترة الرئيس باراك أوباما فقد تزامنت مع أحداث الربيع العربي والدور الذي لعبته هذه الأخيرة في هذه الأحداث ، خاصة من خلال تدخلها في اسقاط نظام القذافي في ليبيا ودعمها للثورة المصرية في بادئ

الأمر على حساب الرئيس حسني مبارك ، ثم انقلابها في مابعد لدعم السيسي على حساب الرئيس محمد مرسي الذي رأت بأنه قد يشكل تهديدا لمصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة .

أسباب اختيار الموضوع :

في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية وراء اختيار: " أبعاد السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا في ضل عهدتي الرئيسين بوش الابن وأوباما "، كموضوع لهذه الدراسة ، ويمكن تناولها كما يلي :

الأسباب الموضوعية :

ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته ، حيث أصبح يلقى مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية ، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم هذه العوامل والأهداف من وراء هذا الاهتمام .

الأسباب الذاتية :

لعل أهم ما وجهني ودفعني لاختيار هذا الموضوع هو أني أردت أن أتعرف على أهم الأهداف والإستراتيجيات والأبعاد ألتي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بمنطقة شمال إفريقيا ، خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر والتي أدت بأمريكا إلى البحث عن علاقات تعاون بينها وبين دول المنطقة من أجل محاربة هذه المشكلة ألتي تهدد أمنها وأمن المنطقة .

حدود الدراسة :

لأن لكل دراسة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمكاني والمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر اكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات ، بناءا على هذا تم تحديد الإطار الزماني والإطارالمكاني للدراسة كما يلي:

الإطار الزماني :

لأن العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية عموما ومع دول شمال إفريقيا بصفة خاصة لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فإن دراسة مكانة شمال إفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية

ستكون ضمن هذه الفترة . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذه الدراسة سوف تنحصر في فترة إدارة الرئيسين جورج والكر بوش وباراك حسين أوباما .

الإطار المكاني :

إن شساعة المساحة التي تشغلها منطقة شمال إفريقيا ، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول ، فهناك من التعاريف من جعلته يضم كل من : دول المغرب العربي بالإضافة إلى النيجر، مالي، تشاد وبوركينافاسو . وهناك من ضمنه إضافة إلى الدول المذكورة كل من : السنغال، موريتانيا، نيجيريا، السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، إيريتيريا، إثيوبيا، الصومال وحتى كينيا.

غير أن من أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي لشمال إفريقيا في الدول الرئيسية التالية وهي : تشاد، النيجر، مالي ، بوركينافاسو، السنغال وشمال نيجيريا، بالإضافة إلى دول المغرب العربي وهي عموما دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وحتى ديموغرافيا، كما أن الأنشطة الإنسانية فيها تتشابه هي الأخرى ، حتى بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول فهي على درجة كبيرة من التماثل فيما بينها . وهو ما يدفع بنا إلى الاعتماد على هذا التعريف الأخير في دراستنا لموضوع بحثنا، حيث أنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع ، ويسهل عملية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانبه التي تعتبر ضرورية من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة .

إشكالية الدراسة :

لأن المعطيات الدولية الجديدة التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد صعدت من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمناطق معينة غالبا ما كانت مهمشة في الاستراتيجيات الأمريكية ، فإن إشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي وهو :

– ما هي الأهداف الخفية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا في عهدتي الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول من خلالها تفكيك الانشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي :

1- ما هي العوامل التي غيرت من القيمة الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا وجعلتها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ؟

2- ما هي الأبعاد والآليات التي تنتهجها الولايات المتحدة لتجسيد أهدافها في شمال إفريقيا ؟

3- ما هو ترتيب أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من خلال تعاقب الإدارات الرئاسية وتطور الأحداث خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر؟

الفرضيات :

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي :

1- أثر تعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السلطة في رسم سلم الأولويات في المنطقة بعد الحرب الباردة والذي يتحرك بين تغليب الأهداف الاقتصادية وسيطرة الأجندات الأمنية .

2- التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا وإمكانية توسعها إقليميا وحتى دوليا صعدت من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة .

3- المؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخرا في منطقة شمال إفريقيا جعلت من هذه الأخيرة محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية .

مناهج الدراسة :

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة.

فوظف المنهج التاريخي عند تتبع التطورات في الإستراتيجية الأمريكية عبر مراحل زمنية مختلفة ابتداءا بفترة حكم الرئيس جورج بوش الابن سنة 2000 وإلى غاية ما بعد أحداث الربيع العربي في ظل حكم الرئيس باراك أوباما من أجل التعرف على الثابت والمتغير فيها ، كما تم توظيف هذا المنهج عند استعراض تطورات الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

كما اعتمدنا كذلك على المنهج المقارن والذي نستخدمه في المقارنة بين سياسة كل من الرئيسين بوش الابن وأوباما وذلك بقصد الحصول على نتائج المقارنة والتي من خلالها نتوصل إلى التعرف على أي من السياستين كان لها التأثير الأكبر على منطقة شمال إفريقيا .

كما اعتمدنا كذلك على منهج دراسة الحالة والذي تطرقنا فيه إلى دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا وما لقيته من اهتمام وتنافس من طرف القوى الدولية الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة كل من رئيسيها بوش الابن وأوباما .

كما اعتمدنا كذلك على المنهج الوصفي التحليلي لوصف نظريات العلاقات الدولية من خلال إبراز مضامين وافتراضات هذه النظريات وكيفية تحليلها للسياسات الخارجية وسلوكات الدول سواء أكان هجوميا أم دفاعيا.

صعوبات الدراسة :

إن أبرز الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذه الدراسة وهي حداثة الموضوع خاصة دراسة سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه شمال إفريقيا ، وذلك لندرة الدراسات الأكاديمية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لهذا الموضوع ، حيث أن أغلب الدراسات هي عبارة عن مقالات لبعض الكتاب سواء العرب أو الكتاب الغربيين ومنهم الأمريكيين الذين يسلطون الضوء على ما هو ظاهر فقط من سياسة الرئيس أوباما تجاه منطقة شمال إفريقيا .

تبرير خطة الدراسة:

تعتمد الدراسة على مقدمة عامة تبرز الإطار العام للدراسة وثلاثة فصول أساسية، حيث يتضمن الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية وتحديد مصطلح السياسة الخارجية مقارنة بالمفاهيم الأخرى، بينما المبحث الثاني تم التطرق إلى النظريات المفسرة للسياسة الخارجية من خلال البرادايم العقلاني أو ما يسمى في أدبيات العلاقات الدولية بالتوليفة النيو/النيو، أما المبحث الثالث فقد تناولنا الخلفيات الفكرية للإستراتيجية الأمريكية.

أما عن الفصل الثاني الذي يتضمن السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه شمال إفريقيا، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ حيث يتمثل المبحث الأول في دراسة الواقع الجيواستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا وذلك

من خلال إبراز الأهمية الجيوبوليتيكية والإقتصادية والأمنية لتلك المنطقة؛ أما المبحث الثاني فقد تضمن أبعاد السياسة الأمريكية إتجاه منطقة شمال إفريقيا من خلال إبراز الأبعاد السياسية والأمنية والطاقوية، بينما المبحث الثالث تضمن الآليات الإستراتيجية التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه شمال إفريقيا من خلال مجموعة المبادرات التي تم إنجازها أو طرحها من أجل أهداف مستقبلية.

أما الفصل الثالث فقد تضمن دراسة منطقة شمال إفريقيا في ظل إدارتي بوش الإبن وأوباما، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تضمن المبحث الأول توجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه شمال إفريقيا، بينما المبحث الثاني تضمن سياسة أمريكا إتجاه شمال إفريقيا في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الإبن،أما المبحث الثالث فقد تضمن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه شمال إفريقيا في ظل إدارة الرئيس باراك حسين أوباما.

الفصل الأول

الفصل الأول :التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية، والمرجعية النظرية لها ، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة ، والواقع العلمي من جهة أخرى ، ويعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا ألتي نبحث فيها عن أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفرقيا في ظل عهدتي الرئيس جوج بوش الإبن والرئيس وباراك أوباما .

ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل من دراستنا إلى ثلاث مباحث سنتطرق إليها حسب التقسيم التالي :

المبحث الأول : ويشمل تحديد مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة ، والعوامل المؤثرة فيها .

المبحث الثاني : ويشمل المقاربات والمناهج والنظريات المناسبة لتفسير السياسة الخارجية ، على ضوء فرضيات وأهداف الدراسة .

المبحث الثالث : ويشمل الخلفيات الفكرية للإستراتيجية الأمريكية .

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

لقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري ، ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها ، حيث كانت تقتصر على الدراسة على حالات منفردة مع التعمق ، ومع التغيرات ألتي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شأن بقية فروع العلوم الإجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات ألتي أصبحت تطرح ، حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

لقد تعددت التعاريف ألتي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر ألتي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة ، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية من جهة ثانية .

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة السلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات وأتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها .

ويعرفها "جيمس روزنو James Rosenau" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية ألتي تتخذها أو تلتزم بإتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة[1] ، وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية وألتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات .

ويعرف "ليونارد لري leonard larry" (1953) السياسة الخارجية من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول << السياسة الخرجية للأمة في أي وقت مجموع الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية .... والسياسة الخارجية تتضمن على أن تفعل الأمة في العالم ، لماذا اتفق على فعله ، أو تطمح إليه >>[2] .

---

[1]– محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2 ، بيروت ، دار الجيل ، 2001 ، ص 11 .

[2]– عامر مصباح ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، الجزائر، المكتبة الجزائرية بودود ، 2005 ،ص105 .

بالتالي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن مخططات الوحدة الدولية تتبعها عن المدى القريب أو البعيد في علاقاتها مع الفواعل الأخرى وفقا لطموحاتها ومصالحها المشتركة وفي الظروف الدولية القائمة .

ويعرفها أيضا كل من "فيرنس وريتشارد سنايدر" بأنها << منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، يتم اختياره للتعامل مع مشكلة أوواقعة معينة تحدث حاليا أو حدثت فعلا ،أو يتوقع حدوثها في المستقبل>> .

وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الإختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، حيث يؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ، إذ يرى "سنايدر"في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي القرار من الرسميين ، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها ، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة[1] .

ويقترب هذا التعريف من التعريف الذي قدمه "تشارلز هيرمان" للسياسة الخارجية ، ألتي يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية وألتي يقوم بها صانعوا القرارالرسميون ، إذ يعرفها :<< تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة ألتي يتبعها صناع القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم ، ويقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية >>[2].

وفي المعنى نفسه يعرف "باتريك مورجان" السياسة الخارجية بأنها :<< التصرفات الرسمية ألتي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثليهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين>>[3].

من خلال هذه التعريفات يمكننا أن نذهب إلى القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ بعين الإعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية ، التي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية ،كما تجسد السياسة الخارجية وجود عديد من الخطوات بالإمكان إيجازها في الآتي :

1- قيام الدولة في الغالب بترجمة المصالح القومية إلى مبادئ وأهداف في حالة تبني سياسة خارجية محددة

---

[1]- زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية** ، مالطا ، منشورات Elga ، 1994 ، ص 10 .

[2]- محمد السيد سليم ، نفس المرجع ، ص 10 .

[3]- محمد السيد سليم ، نفس المرجع ، ص 9 .

2- إن صانعي القرار في ترجمة المصالح القومية ، يأخذون في حسبانهم الظروف البيئية المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي .

3- إن الوصول للأهداف المراد تحقيقها يتطلب من صانع القرار رفد العوامل المادية والبشرية والتكنولوجية .

4- تتبنى الدولة المواقف الإيجابية ألتي من شأنها تحقيق مصالح الدولة الخارجية وتبعا لقدراتها .

5- قيام صانع القرار بتطوير خطته أو استراتيجيته تبعا لقدرات أو إمكانيات الدولة إلى درجة أنه من الممكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بالسلوك العقلاني من أجل تحقيق الأهداف الخارجية للدولة .

6- قيام مؤسسات الدولة جميعا بتقويم دوري للتقدم الذي أنجزته هذه المؤسسات تداه تحقيق أهداف الدولة الخارجية[1] .

* علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة :

- السياسة الخارجية والسياسة الدولية :

هناك تفاعل بين البيئة الداخلية Internal Politics والبيئة الخارجية External politics ، إما استجابة Repons ، أو رد فعل Reaction ، أو كلاهما ، وفي هذا المجال لابد من طرح مفهوم Interaction الذي يعد موضوعا من موضوعات السياسة الدولية .

وعليه فإن الدكتور حامد ربيع يعرف السياسة الدولية بأنها :<< التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لإحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة >>[2] .

ونستنتج من هذا التعريف ملاحظات معينة ، يمكن إيجازها في ما يلي :

1- أن السياسة الخارجية هي أحد عناصر السياسة الدولية ، ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلة ، وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج السلوك الدولي .

---

[1]- مصطفى عبد الله خشيم ، **موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة** ، بنغازي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1425هـ ، ص 113 .

[2]- حامد ربيع ، **نظرية الدعاية الخارجية** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1969 ، ص 13 .

2- أن الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة ، لا بل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية . أي بين أكثر من مجموعة من الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف استراتيجية[1] .

- السياسة الخارجية والإستراتيجية :

الإستراتيجية من مفهومها العام هي فعالية شمولية من التفكير النظري الذي يتوخى بلوغ هدف محدد أو غاية ما ، وهذا التفكير يتطور في مساره لأجل هذه الغاية .

أما من حيث المعنى الضيق لها من حيث اقترانها بالقيادة – وعلى الأرجح القيادة العسكرية – فإنه ليتضمن بفعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وأصبح من المعروف في إطار العلوم الإجتماعية ، أن نعثر على معنى الإستراتيجية في أكثر من مكان ومعنى[2] .

وقد تطور فيما بعد فأصبح يشير إلى التمييز بين الإستراتيجية العليا والإستراتيجية العظمى والإستراتيجية الوطنية والإستراتيجية العسكرية .

يعرف كلوزفيتش الإستراتيجية بأنها :<< فن استخدام المعارك ووسيلة للوقاية من الحرب ، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب ، وتحدد التطورات المتوقعة فيها التي تتألف منها الحرب ، كما تحدد الإشتباكات التي تقع في كل معركة .

والحق أن الإستراتيجية في معناها المعاصر، بدأت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية وفنية ودعائية ، وغيرها ،وبهذا المعنى دخلت الإستراتيجية المعاصرة في التخطيط الإقتصادي، لتكون الإستراتيجية الإقتصادية والتخطيط السياسي لتكون الإستراتيجية السياسية[3] . والحقيقة أن بوفر له الفضل في إعطاء المعنى المعاصر لها .

---

[1]- حامد ربيع ، المرجع نفسه ، ص ، ص 13 ، 14 .

[2]- كاظم هاشم نعمة ، **الوجيز في الإستراتيجية** ، بغداد ، شركة إياد للطباعة الفنية ، 1988 ، ص 56 .

[3]- النعيمي أحمد نوري ، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية** ، الأردن ، دار زاهر للنشر ، 2013 ، ص 42 .

– السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

إن العلاقات الدولية تتضمن تحليل السياسة الخارجية أو العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة ، وفي هذا المجال نرى أن العلاقات الدولية تتضمن دراسات لنقابات العمال الدولية ،والصليب الأحمرالدولي ، والسياحة والتجارة الدولية ، والإتصالات الدولية وتطوتر القيم والعرف الدولي[1] .

كما أن مفهومها ينحرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر ، أي أن العلاقات الدولية تتضح في محصلاتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات السياسية أي أن العلاقات الدولية تعتبرنتيجة للسياسات الخارجية ، ذلك أن العلاقات هي مجال تطبيق السياسات الخارجية للوحدات السياسية ، إذن لاوجود للعلاقات الدولية دون سياسة خارجية ، إذن تعتبر هذه الأخيرة أداة إدارة للعلاقات الدولية[2] .

وهذا يعني أن العلاقات الدولية في الوقت الحاضر لها جوانب مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وبعض هذه الجوانب لها علاقة بالوحدات السياسية (الدول) إذ تعد علاقات سياسية ، في حين يقع البعض الآخر منها على مستوى العلاقات الخاصة ، وذلك بعدم ظهور الدول كطرف مباشر في التعامل[3] .

– السياسة الخارجية والدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدواة تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسية توفر الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها ، ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية تمثيل وتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها ، وعليه عملها يتطلع خارج الحدود[4] .

كما يرى آخرون بأن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة ألتي يرسمها رجال السياسة في الدولة في أوقات السلم ، إلا أن هذا لا يعني بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره .

---

[1]– محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1997 ، ص 17 .

[2]– زايد عبيد الله مصباح ، **الدبلوماسية** ، بيروت ، دار الجيل ، 1999 ، ص 32 .

[3]– محمد طه بدوي ، نفس المرجع ، ص 21 .

[4]– زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 32 .

ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية ، تمثل الجانب التشريعي في الدولة ، في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ ، بينما يجب أن تكون السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية من الأمور التي يقررها رئيس الوزراء – بموجب طبيعة الأنظمة السياسية – بعد موافقة المجالس الإنتخابية عنها .

يتضح أن تنفيذ هذه السياسة التي توصف بالدبلوماسية هو من اختصاص أصحاب الخبرة وأهل الحكمة في وزارة الخارجية[1] .

– السياسة الخارجية والسياسة الداخلية :

لقد أشار" كارل فريديريك" في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم اصداره عام 1938 ، إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين ، عندما قال :<< إن السياسة الخارجية تتأثربالسياسة الداخلية ،ولا سيما في النظم الديمقراطية وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية >> .

أكثر من هذا يقول هانريدر أنهما أصبحتا متشابهتين إلى حد بعيد ، وهو ما يطلق عليه تدخيل السياسة الخارجية ، وفي هذا المجال كتب غريغوري فلاين المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلا :

<< لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم >>[2] .

وهناك من يرى أيضا بأن السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية ، كل منهما يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية ، بحيث أن اختلاط الواحد منهما بالآخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة ، تطورات معينة فرضت هذا الإرتباط ، حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم أنه من العبث تصور إمكانية الفصل بين الناحيتين إلا إذا أردنا تشويه معنى الدولة العصرية[3] .

---

[1]– هارولد نيكولسون ، **الدبلوماسية** ، (تر: محمد مختار الزقزوزي)، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1957، ص 43 .

[2]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 71 .

[3]– حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص 10 .

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

رغم الإختلاف بين المفكرين في تحديد طبيعة المتغيرات أو المحددات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية وتتحكم في طبيعتها وتوجيهها ، إلا أن هناك إجماع حول أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة ، وعلى اعتبار أن النموذج الذي جاء به "جيمس روزنو" أعطى نوعا من التفصيل في محاولة تصنيف الدول إلى دول كبرى وأخرى صغرى من جهة وإلى دول منفتحة وأخرى مغلقة من حيث شكل وطبيعة النظام السياسي ، فقد أعطى المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية وصناعة القرار فيها بكل شكل من الأشكال[1] .

وتتمثل هذه المحددات أساسا في المحددات الداخلية والسيكولوجية وكذا المحددات الخارجية .

أولا– المحددات الداخلية :

وتكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية ، وجوارها الذي تدخل فيه دول مختلفة ، قد تتشابه معها في نظامها السياسي وأوضاعها الداخلية ، وقد تختلف عنها في ذلك . كمل تؤثر الإمكانات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة (الموارد المتاحة لها) في صنع سياستها الخارجية ، فحيازتها على ثروات استراتيجية يجعلها في موقع التأثير والتأثر بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية التي تحصل على مستوى الظام السياسي .

كما أن السياسة الداخلية للدولة وكل مايتعلق بالنظام السياسي ووحداته الجزئية وأنماط التفاعل بين هذه الوحدات فيما يصفه "ريتشارد سنايدر" بالمتغيرات التقليدية للبيئة (النظام السياسي ، الرأي العام ، الأحزاب ، الجماعات الضاغطة) ، تلعب دورا مهما في التأثير على سياسة الدولة الخارجية ، وبالإضافة إلى الجهاز التنفيذي في صياغة السياسة الخارجية[2] .

هناك تأثيرات متفاوتة لبعض الجهات الداخلية تأخذ موقعها بطريقة أو بأخرى في التأثير على سلوكياتالسياسة الخارجية للدول نذكر منها :

---

[1]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 170 .

[2]– ناصيف يوسف حقي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1، لبنان ، دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص، ص 195–196.

– دور المؤسسات الإقتصادية :

إزدادت أهمية ودور المؤسسات المالية والإقتصادية والتجارية في توجيه وتحريك السياسة الخارجية للدول إذ أصبحت الوزارات المختصة بالتجارة والمالية تشرف بشكل ريادي أو قيادي على مجمل الإتفاقيات التجارية الخارجية خصوصا حاليا ، في ظل نظام اقتصاد السوق والحرية التجارية والخوصصة ، لذا فإن دور هذه الوزارات لا يقل أهمية عن تأثير ودور وزارة الخارجية ، كما هو حاصل في إيران من خلال تأثير طبقة التجار (البازار) على السياسة العامة للدولة وحتى على سياستها الخارجية ، من خلال الظغط على الرئيس للولوج في اقتصاد السوق وزيادة جلب الإستثمارات الخارجية للبلاد .

– دور المؤسسات غير الرسمية :

لعل درجة التعقيد والتشابك ألتي تشهدها العلاقات الدولية ساعد في إعطاء بعض الفواعل غير الرسمية أدوارا جديدة خاصة مجال التأثير في السياسة الخارجية ، ونجد من بين تلك الفواعل الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ، فالأحزاب السياسية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية بسبب مكانتها الهيكلية في النظام السياسي ، وكذا حجم الأغلبية البرلمانية ألتي تحوزها .

أما الجماعات الضاغطة (أو كما يطلق عليها جماعات المصالح)، فهي تمارس الظغط على الجهات الحكومية كوسيلة لإجبارها على إتخاذ قرارات واتباع سلوكيات تخدم مصالحها الخاصة لاسيما على المستوى الخارجي ،في عالم يسوده نشاط اللوبيات والجماعات ذات النشاطات عبر الوطنية .

– دور المؤسسة العسكرية :

وهي من بين الجماعات ألتي تلعب دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية ، وخاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات الأمن والدفاع الوطنين إذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة ، إذ أنه في حالات التوتر والحروب فإن الأولوية تكون دائما للسلطة العسكرية[1] ، كما نجد كذلك من بين العوامل الداخلية ألتي تؤثر في صنع السياسة الخارجية وذلك نظرا لطبيعة الظروف ألتي تكون فيها الدولة ، غير أنه في أغلب وفي معظم الدول تقريبا أصبحت المؤسسة العسكرية لها أدوار خارج إطار الحروب خاصة في الدول ألتي يكون فيها رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس المؤسسة العسكرية .

[1]– عبد الرحمان ، يوسف بن حارب ، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي للحديث ، 1999 ، ص ص 57 – 58 .

– دور مستوى التطور القومي :

تتضمن الظاهرة القومية احساسا عاما بالخصائص المشتركة التي تجمع أفراد الأمة بعضهم ببعض ، بحيث يكون هذا الإحساس دائما دافعا لتوجيه ولائهم النهائي نحو تلك الأمة ، ويظهر من خلال أن الدولة التي لا تزال في المراحل الأولى للتطور والتي لم تتبلور بعد هويتها القومية الموحدة نتيجة سلوكاتها غالبا إلى التطرف والتشدد ، والسعي نحو تحقيق أهدافها المتميزة في مواجهة دولة أخرى ، مما يؤدي إلى زيادة الطابع الصراعي للسياسة الخارجية[1] .

ثانيا – المحددات السيكولوجية :

أكد "جيمس روزنو"على أهمية العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية ،وذلك خصوصا في الدول النامية ، نظرا لتركيبة السلطة وشخصنتها ، وكذا غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول المتقدمة ، خاصة منها ذات النظام المفتوح (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية على مستواها) .

فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته وخبرته ومستواه الفكري ، وفي هذا المجال يمكن القول أن الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد وتكوينه وتأثره ببعض الأحداث ألتي قد تكون طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور والوقائع[2] .

وقد ظهر هناك نقاش كبير حول أهمية الدور الذي يقوم به القادة والزعماء ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم ، ولعل تساؤل "سيدني هوك": هل يصنع الزعما الأحداث أم أن الأحداث هي التي تصنعهم ؟ يلخص هذا الجدل .

فإذا كان بعض المهتمين بدراسة السياسة الخارجية ، وعلى رأسهم "ريتشارد سنايدر" يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم[3] ، ويذهب الأستاذ "كريستوفر هيل" بعيدا في هذا الشأن بحيث يعتبر بأنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة ، فإن البعض الآخر وعلى رأسهم "دافيد سينجر"يؤكد عكس ذلك ، ويقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة والزعماء في سياسات دولهم الخارجية ، ويعتقد أن معنى السياسة الخارجية ينصرف إلى التعبير الواضح عن المصالح القومية ، وبناءا عليه ، فإن الإطار الذي

---

[1]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 184 .

[2]– ناصيف يوسف حقي ، مرجع سابق ، ص 196 .

[3]– ناصيف يوسف حقي ، نفس المرجع ص 182 .

يتحرك فيه يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أن تؤثر على الموقف أو أن تتحكم في بلورته .

إن دور العوامل الشخصية يتوقف على مدى توفر المعلومات ودرجة التضارب فيها ، وفي مسألة قلة المعلومات وعدم دقتها ووضوحها ، يؤكد الأستاذ "بهجت قرني" بأن صعوبة التحليل والدراسة للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث تكمن في هذه القضية بالذات ، أي ندرة المعلومات وعدم وضوحها ودقتها[1] .

ثالثا – المحددات الخارجية :

وتشمل عموما العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة ، من أفعال وردود أفعال الدول الأخرى ، فالمحيط الخارجي للدولة يتألف أساسا من الجانب المادي والجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات ، وتتغير هذه العوامل بشكل دائم يؤثر على إدراكات صناع القرار[2] .

يؤكد العديد من الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية أن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع فيه للضغوط الدولية المفروضة عليها .

وهذا ما أكدته كل من الواقعية الجديدة والليبرالية والجديدة على أن سلوك الدول محدد أو موجه من طرف النظام الدولي ، فالدول يجب أن تستجيب لمساراة الأحداث والتطورات في النظام الدولي لأجل تأمين وضمان بقائها ، فعلى غرار ما يؤكده "كينيث وولتر" فإن النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول ، وبالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط لا ضمنها أو من داخلها .

كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث (طبيعة التحالفات ، توزيع القوة السائدة ، انماط العلاقات ...) بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي ، وكذلك الموقع الجيوستراتيجي ، وموقع الدولة العام في العلاقات الدولية له تأثير على السلوك الخارجي للدولة ، حيث أن المتغيرات السابقة تحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة[3] .

إضافة إلى ذلك فإن بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول ، إذ يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات البارزة الضاغطة على السياسة الخارجية للدول ، وهو مايدفع بعضها إلى تبني

---

[1]– عبد الرحمان ، يوسف بن حارب ، مرجع سابق ، ص 62 .

[2]– ناصيف يوسف حقي ، مرجع سابق ، ص 194 .

[3]– ناصيف يوسف حقي ، المرجع نفسه ، ص 195 .

نمط معين من السياسة الخارجية ، وبالنتيجة فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثير بالبنيان الدولي عكس الدول الكبرى ، كما أنها أكثر قدرة وقابلية للتحرك داخل النسق الدولي .

فالنظام الدولي قد يأخذ أحد الأشكال الثلاثة الرئيسية ، الأحادية القطبية ألتي تتسم بتركيز الموارد وأنماط القوة والهيمنة بيد طرف واحد (دولة واحدة) ، الثنائية القطبية وألتي تتميز بتركيز الموارد والمقدرات بين قطبين (الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة) ، والشكل الأخير هو النظام متعدد الأقطاب والذي يتسم بتوزيع الموارد بين مجموعة من الدول والأقطاب . فهذه الأشكال تؤثر بشكل لافت في عملية صنع السياسة الخارجية للدول .

كما أن أشكال الأحلاف والكتل الدولية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، فسياسات الحلف وتوجيهاته الرئيسية قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف ، خاصة المواقف المنشقة عن الحلف[1] .

كما تتأثر أيضا السياسة الخارجية للدول بالتفاعلات الدولية ، والتي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى وهو مايعبر عنه بالسلوكية الدولية في النظام الدولي ، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي ، هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني ، وهي تضطر الدولة للتصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحوافز[2] .

كما نجد ان عنصر المعاملات الدولية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وتتضمن المبادلات الإقتصادية والإتصالية بين الوحدات الدولية ، فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية ، وبالتالي غياب السلوك الذي يهدد المصالح المشتركة مما يدفع لضرورة التكامل بين تلك الدول ، كما أن المعاملات الدولية تؤدي إلى توفير المعلومات الصحيحة لدى كل الأطراف عن بعضها البعض ، مما يساعدها على التعاون والتقليل من الشك في نوايا الدول الأعضاء ، في حالة الوصول للتكامل الفعلي فيما بعد ، خصوصا بعد بروز ظاهرة الإعتماد المتبادل فيما بين الدول[3] .

---

[1]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 282 .

[2]– بدر عبد العاطي ، **أثر العامل الخرجي على السياسات الخارجية للدول** ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 153) ، جويلية 2008 ، ص 8 .

[3]– بدر عبد العاطي ، نفس المرجع ، ص 190 .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

بالروجوع إلى كون السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل العوامل النفسية والداخلية والخارجية ، وبالتالي الإعتماد على كافة هاته العوامل للوصول إلى مفهوم تحليلي قادر على تفسير السياسة الخارجية .

أولا– التفسيرات الجزئية :

– العوامل الشخصية :

بحيث أنها ترتكز على شخصية صانع القرار وبيئته وميوله العقائدي ودوره في صناعة السياسة الخارجية ، فالبيئة النفسية تشير إلى إتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ، ومعتقداتهم وقيمهم وخبراتهم وآرائهم السابقة ودوافعهم وخلفياتهم الإجتماعية وأحوالهم النفسية ، وهم يتخذون القرار ، فصناع القرار يدركون الواقع كما يرونه وتعي التصور إدراك الأفراد لمختلف المواقف حسب إيديولوجيتهما وقيمهم ألتي يرونها صحيحة[1] .

إضافة إلى أن شخصية صانع القرار قد تكون عدوانية ، مسالمة ، فهناك بعض الشخصيات لديهم ميول للعدوانية أكثر من غيرهم ، بحيث أن القادة العدوانيين يتسمون بحاجة أكبر إلى القوة وميولهم تسلطي[2] .

كما تلعب الشخصية الكاريزمية دور هام في صنع السياسة الخارجية ، وذلك لإمتيازه بثقة جماهيرية واسعة ، إضافة إلى ميل صانع القرار لتشكيل المعلومات الجديدة ووضعها في إطار نسقه العقائدي ، مما يؤدي إلى تكوين معتقدات متطرفة وصعبة التغيير ، كما يشكل كل من الدوافع والإدراك عاملان مؤثران في خيارات السياسة الخارجية ، فالدوافع المتعلقة بصانع القرار ليست سهلة التعرف ،وذلك راجع لصعوبة الحصول على معلومات نفسية عن القادة ،ذلك أن معظم الزعماء السياسيين يتصرفون طبقا لعقلية الزمن الذي يعيشون فيه.

ويرى "سنايدر" أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل ، كما أنها ليست السبب الوحيد فالدوافع متعددة ومختلفة وقد تكون متناقضة ، كما أن هذه الدوافع لا تكون منفصلة عن الواقع الخارجي[3] .

ثانيا : التفسيرات الكلية

---

[1]– محمد شابي ، **المنهج في التحليل السياسي " المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات ، الأدوات "** ، الجزائر ، 1997 ، ص45 .

[2]– لويد جنس ، **تفسير السياسة الخارجية** ، (تر : محمد السيد سليم) ، المملكة العربية السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ، ص 45 .

[3]– جيمس دورتي ، **النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (تر : وليد عبد الحي) ، بيروت ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 ، ص 318 .

1- العوامل الداخلية :

تتمثل في مختلف البنايات الحكومية والتجمعات الخاصة كالأحزاب السياسية ، المجتمع المدني ، الرأي العام ، كلها عوامل مؤسسة للسياسة الداخلية ، إضافة إلى النظام السياسي وما له من تأثير على السلوك الخارجي ، ذلك أن الضغوطات الداخلية تؤدي بالدول إلى القيام بسلوكات وتبني خيارات ودوافع نحو النسق الدولي ، ولكن السؤال المطروح هنا : كيف تؤثر السياسة الداخلية في السياسة الخارجية ؟

تجيب النظرية الكلاسيكية عن هذا التساؤل بافتراض الخصوصية الجذرية للسياسة الخارجية ، يقول "ميكيافيلي" أن المسائل الداخلية سوف تعالج عندما تعالج المسائل الخارجية ، رغم ذلك فهناك من يقول بأنه

لا يمكن الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ، ذلك أن السياسة الداخلية هي موجهة للسياسة الخارجية ، ذلك أن الدولة تتجه إلى المحيط الخارجي تعبيرا عن مصالح معينة واستجابة لظروف داخلية ، فتلجأ بعض الدول إلى تبرير سلوكات خارجية عامة بالرجوع إلى مجموعة القيم أو المبادئ السياسية ألتي تشكل عقيدة النظام في الدولة ، ذلك يهدف إلى إضفاء الشرعية داخل الدولة أو خارجها[1] .

وبالتالي فالنظر إلى السياسة الخارجية من منظور الخبرات التاريخية والتقاليد الإيديولوجية .

إن تأثير السياسة الداخلية كبير على السياسة الخارجية ، إنطلاقا من عدم استقرار النظام السياسي ، والتدهور الإقتصادي ، يؤديان إلى تراجع فعالية السياسة الخارجية ، أي تعبر عن سياسة الخارجية غير نشطة .

2- العوامل الخارجية :

بحيث تهدف إلى تفسير مخرجات التفاعل الدولي ، أي التفاعل بين الدول وناتج بحيث أن "ماكليلاند" يركز على التفاعل بين الدول بدل التركيز على التفاعل بين الدول وأنظمتها الفرعية[2] .

إنطلاقا من أن البيئة الدولية تؤثر على السياسة الخارجية ، بغض النظر عن طبيعة البيئة الداخلية ، ومنه فسلوك الدولة هو ما تمليه البيئة الدولية والترتيب في ميزان القوى الدولي ، وهو ميكانيزم هام للحفاظ على الوضع القائم .

---

[1]- ناصيف يوسف ، مرجع سابق ، ص 159 .

[2]- جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 119 .

وبالتالي فإن لم تكن هناك مدخلات خارجية فلن تكون هناك حاجة إلى سياسة خارجية[1] ، ومنه نستنتج أن النسق الدولي هو المحدد الأساسي لسلوك الخارجي ، ذلك أن النظام الدولي يجبر الفواعل على تبني سلوكات معينة ، فحسب " waltz " فوضوية النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية ، والفوضى حسبه ناتجة عن سعي الدول لتحقيق نفس الهدف وهو الأمن ، وباعتماد كل دولة على نفسها أي مبدأ المساعدة الذاتية " self help " ، ذلك ناتج لغياب سلطة عليا تحتكر سلطة الإكراه ، بحيث يرى "فريديريك شومان" إن النظام الغربي يتكون من مجموعة من الدول ذات السيادة أو الكيانات السياسية المستقلة التي لا تعترف بتدخل الغير ، وتسعى لتحقيق مصالحها بالحرب أو المساومة ، إستنادا إلى حفاظ الدولة على ذاتها وهو الهدف النهائي[2] .

ثالثا : خصائص النسق الدولي :

1- فوضوية النظام الدولي :

يرى "والتز" بأن الفوضى في النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية للوحدات السياسية وسعي الفواعل إلى تحقيق نفس الهدف ، وهو الأمن ، بحيث أنه في بيئة فوضوية الهدف الأول هو تحقيق الأمن .

والآن الأمن هو الهدف القاعدي قبل متابعة الأهداف الأخرى ، وبالتالي تعتمد كل دولة على نفسها حسب مبدأ المساعدة الذاتية .

تلجأ الدولة حسب " والتز " إلى حفظ البقاء " survival " يعد شرحا يتبنى تكييف البيئة الفوضوية مع قدرات الدول الأعضاء لتضع بقائها المقام الأول ، وبالتالي تحقيق القوة ، المنفعة والهدوء[3] .

2- الدولة كفاعل عقلاني :

تنطلق الواقعية من إفتراض أن الدولة فاعل أساسي ووحيد في العلاقا الدولية ، وذلك بأن الدولة عندما تلجأ إلى العالم الخارجي بصفتها وحدة مغلقة ، أي استبعاد التفاعلات الداخلية الفرعية بحيث يقول " هيغل ": الدولة تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة ، والآن غلإرادة المستقلة تعطي لها الرغبة للإتفاقيات فيما بينهم ، فالدولة تتطور وفقا لقوانينها ، ولها واقعها الخاص ، وهي معزولة عن مواطنيها .

---

[1]- لويس جنس ، مرجع سابق ، ص 308 .

[2]- جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 67 .

[3] - Jemes D . **Fearon , domestic politics foreign , policy and theories of international relation** , in sit internet : http //www. People . fas . havand . edu /. Johnston (gvo 2882) Fearon – pdf , p 294 .

تسعى مقاربة الخايار العقلاني من أجل التنبؤ بالطريقة ألتي تتراكم فيها الخيارات الفردية لتعطينا العقل الجماعي ، ومن هنا فالعقلانية تميز العملية أو المسار ألتي يقوم الفاعل بتعظيم المصلحة وليس المصالح في حد ذاتها[1] .

وبالتالي يمكن اعتبار الدولة مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية ، بحيث أن "والتز" أعطى العقلانية الكاملة للوحدة السياسية .

3- توازن القوى :

يشير إلى الوضع الراهن أو التوزيع القائم للقوى ، ويستخدم المصطلح للإشارة إلى مجموعة خاصة ونادرة من الوقوف حين يكون توزيع القوى متساوي ، وهذا الإستخدام يعود إلى الذهن مجموعة من القوى في وضع متعادل ، ويرى الواقعيون أن الإستقرار يتحقق عندما يكون توازن القوى[2] .

باعتبار أن النسق يؤثر في السياسة الخارجية للدول ، فوفقا لنظرية توازن القوى ، فإن الدول تتأثر عند سعيها لتحقيق القوة ، ويتحقق الإستقرار عن طريق هيمنة قطب واحد أو متعدد الأقطاب .

فالسياسة الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة تكون أقل تأثيرا بالنسق الدولي ذلك لقلة إمكاناتها ، بينما الدول الكبرى لديها من المقدرات ما يمكنها من التأثير في النسق الدولي ، حيث أن الدول الكبرى بحكم قدراتها وموقعها في التسلسل الهرمي في النظام الدولي تقوم علاقاتها الخارجية بوضع ترتيب للدول الأخرى ، وبالتالي يؤدي هذا التفاعل إلى تغيير العلاقات الدولية وهيكل النسق الدولي ، وبالتالي نية النظام ناتج سلوك وتفاعل القوى العظمى[3] .

4- التحالف :

يعتبر أنصار نظرية توازن القوى أن التحالفات تعتبر من الإستقرار الدولي ، ولكن تأثير الأحلاف على إستقرارالنسق الدولي يختلف باختلاف بيان النسق ، كما يختلف باختلاف القضايا المسيطرة ، على العلاقات الدولية ، وباعتبار أن التحالفات مجموعة من التغيرات النظامية فهي تكون بمثابة مدخلات .

---

[1]- جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 62 .

[2]- Jemes D Fearon , op cit , p 299 .

[3]- محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2 ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ، ص 282 .

والتحالفات عموما متواصلة لمصادر السياسة الخارجية بالنسبة للدول الأطراف في التحالف بواسطة معاهدات تربط هؤلاء الحلفاء[1] .

ويوجد نوعين من الأحلاف ، بنيان الأحلاف ذات البانات التعددية " pluraliste structure " والأحلاف ذات البيانات التدرجية " hirchical structure " ، ويقصد بالنوع الأول أحلاف تتخذ فيها القرارات من خلال مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحلول الوسط مثل الحلف الأطلنطي .

5- عامل القوة :

تعتبر القوة أداة تفسير العلاقات الدولية حسب "مورغانتو" ، وأن عامل القوة عامل حاسم بين الدول منذ أقدم الوحدات السياسية ألتي يمكن القول أنها في تفاعلاتها شكلت نظاما دوليا سياسيا مثل نظام الدول الإغريقية ، يستنتج ذلك بغض النظر عن الأنظمة الداخلية ، وبالتالي فالعلاقات بين الدول محكومة الصراع من أجل القوة . يرى النيو كلاسيكيون ان الدول وصناع القرار يستمدون ادراكاتهم من التوزيع العالمي للقوة ، بينما يعارض الواقعيون البنيويون أن الدولة تملك مصالح متشابهة ، هذه المصالح تضمن أمنها وتحافظ عليه كوحدات مستقلة ، فهم يدافعون على أن الدول متشابهة لكن مختلفة القدرات[2] .

[1]- محمد السيد سليم ، نفس المرجع ، ص 282 .

[2]- James N Resenau , Kennth W , Thompron . Gavin Bayd . **World Politics : Antn Interdiction** New York , the free press , 1976 , p 24 .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

تعد دراسة السياسة الخارجية للدول أحد أهم مجالات البحث في حقل العلاقات الدولية خاصة من ناحية صياغة نظرية أو مقاربة تضطلع بتغيير سلوك الدولة في النظام الولي ، وتحدد المتغيرات المتحكمة في هذه الأنشطة .

وتولي مثل هذه الدراسات بالبحث ، يفيد الباحث في التحكم في وحدات التحليل المناسبة التي يستخدمها في التفسير والتحليل للظواهر المتنامية بكثرة في عالم السياسة الدولية ، خاصة تلك المتعلقة بالسلوك المعقد في النظام الدولي المعاصر .

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم النظريات ألتي تعنى بتفسير السياسة الخارجية .

المطلب الأول : المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية

أولا – المقاربة العقلانية في تفسيروتحليل السياسة الخارجية

يعتقد بعض المهتمين بتحليل السياسة الخارجية أن المقاربة العقلانية في صناعة القرار هي أكثر أهمية من أي مقاربة أخرى في تطوير وتحليل السياسة الخارجية .

ويمكن تلخيص المفاهيم الرئيسية لهذه المقارب في ثلاث عناصر رئيسية وهي :

1- القرار .

2- صانع القرار .

3- عملية أو نظام صناعة القرار .

يرى "براين وايت Brian White " أن هذه المقاربة ليست حبيسة السياسة الخارجية ، وإنما طبقت في مجالات أخرى مثل علم الإقتصاد وعلم الإجتماع وإدارة الأعمال قبل أن تطبق في دراسة السياسة الخارجية ، وهذا يعني الإشارة إلى الخلفية العملية لهذه المقاربة وإظهار فائدتها في البحث والتفسير من الناحية العلمية[1] .

[1]- عامر مصباح ، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 133 .

ثانيا– مقاربة القوى المتوسطة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية

صاحب هذه المقاربة هو" لورا نيك Laura Neack " التي ترى بأنه يجب الإشارة إلى أن نظرية القوى المتوسطة Midel Power Theory هي ليست إطارا ولا مقاربة منهجية مطورة من قبل الباحثين الذين حاولوا ربط نموذج الدولة بسلوكها في السياسة الخارجية ، وإنما طورت نظرية القوى الوسطى من قبل رجال الدولة لتفسير المكانة والدور الدولي وسلوكيات السياسة الخارجية .

وقد حددت " لورا نيك " القوى الوسطى في الدول ألتي تمارس نفوذا نسبيا ومهارات إدارية ، وهيبة دولية للحفاظ على النظام والسلم ، ومساعدتها في صياغة النظام الدولي عبر بناء التحالفات والقيام بدور الوسيط الدولي بين الدول ، وإدارة النزاع والأنشطة ذات العلاقة بالحلول لهذه النزاعات[1] .

ثالثا – المقاربة المقارنة في تفسير وتحليل السياسة الخارجية

يرى أنصار هذه المقاربة ان تحليل السياسة الخارجية هو من حث الجوهر تحليل مقارن ، فالحديث عن السياسة الخارجية كعملية صناعة القرار ، يجعلنا نفترض أنه من الملائم والمفيد مقارنة القرارات والعمليات من حيث مصدر ظهورها ، ولتمييز السياسة الخارجية كنسق للفعل يجب جعلها موضوعا أساسيا في عملية المقارنة . وأكثر مايواجه هذه المقارنة من مشاكل ، من تلك التي تواجهها العلوم الإجتماعية عندما تطبق المنهج المقارن في البحث العلمي .

وترتبط هذه المشاكل في معظمها بمسائل القيم ، والتفضيلات الشخصية وأيضا الموقف السياسي .

لكن مع ذلك ، يعتبر أنصار هذه المقاربة أن أحد الطرق لتطوير البحث التحليلي في مجال السياسة الخارجية هو تبني المنهج المقارن . للمقارنة استخداماتها ومناهجها التي عند تجريبها بشكل جيد توفر أرضية تقنع بمصداقيتها . وفي هذا السياق حدد "مايكل هاس Michael haas " أربعة أهداف مرتبطة فيما بينها للتحليل المقارن ألتي وقع الإتفاق عليها من قبل الكثير من الباحثين في الميدان وهي :

1– يكمن الهدف الأول من المقارنة في إنتاج وصف أكثر شمولية لظاهرة السياسة الخارجية ، وذلك لصياغة التفاصيل وإكمال صورة الأحداث والإتجاهات والعمليات ، فمثلا وصف السياسة الخارجية البريطانية في الخمسينيات من القرن العشرين يمكن أن يتم عبر مقارنتها مع السياسة الخارجية الفرنسية في نفس الفترة[1] .

[1] - Laura Neack , linking state type with foreign policy behavior , in **foreign policy analysis : continuity and changing in its second generation** , ed. Laura Neack , Jeames A , K , Hey ,and Patrick J . Haney , New Jersy : Prentice Hall , Englewood Cliffs , n . d , p 224 .

2- يمكن ان تنتج المقارنة رؤية واضحة في العلاقات الإرتباطية أو السببية . فدراسة عدد من الأحداث القابلة للمقارنة يمكن أن تظهر التشابهات والإختلافات ألتي تساعد على اختبار الإفتراضات حول الترابط بين الأحداث ، ولذلك يمكن أن تقترح المقارنة أن الدكتاتوريات تميل إلى إنتاج أسلوب معين في سلوك السياسة الخارجية ، وكذلك بالنسبة للديمقراطيات لكن بأسلوب مختلف .

3- يمكن أن تقدم المقارنة أرضية للتنبؤ بواسطة تحديد بعض الشروط الخاصة بالمخرجات التي يمكن توقعها ، فبالرغم من الصعوبات الواضحة في محاولة التنبؤ بالسلوك ، إلا أن الدراسة العلمية والتطبيق في السياسة الخارجية يتشابهان في الإتجاه إلى الإعتماد على عنصر التوقع والتنبؤ ، مثلا التنبؤ حول القلاقل الداخلية على السياسة الخارجية ، أو التنبؤ بتأثير الطموح الزائد على سياسات المعينة[2] .

4- تحمل المقارنة عنصر الوصف ، وهذا يعني أنها لا تهدف إلى تحديد ماهي الحالة فحسب ، ولكن كذلك تحدد مايجب أن تكون عليه الحالة ، فعضوية بريطانيا في المجموعة الإقتصادية الأوربية لم تكن تأكيدا مكررا أن بريطانيا دولة أوربية فقط ، وإنما كذلك " الأوربية " يجب أن تكون احد الأهداف الكبرى في سياستها ومن منظور رؤية أخرى ، فإن النظرة العقلانية في السياسة الخارجية لا تكسب القوة من الدراسة المقارنة فحسب ، وإنما كذلك تعتمد بقوة على رؤية ما يجب أن تكون عليه عملية السياسة العقلانية .

- مقارنة عمليات السياسة الخارجية :

تستلزم أي مناقشة لظروف السياسة الخارجية بالضرورة إعطاء بعض الإعتبار لعملية السياسة الخارجية فالعلاقة بين المشاكل المطروحة من قبل الظروف البيئية والإستجابة لهذه المشاكل هي جوهرية ودائمة في عملية المقارنة ، إذ تمكننا المقارنة من التركيز على بعض الطرق ألتي تكون فيها الظروف والعمليات مترابطة ، زتهيء الأرضية لمناقشة السياسة الخارجية .

يرى "مايكل سميث " أن هناك مجالين من الماقارنة مثمرين في تحليل السياسة الخارجية ، الأول هو مجال تقييم تأثير الظروف على العملية ، إنه يقوم على فكرة أن تحديد مجموعة ظروف السياسة الخارجية الناتجة عن الإستجابة للترتيب الخاص بالمؤسسات وسلوك الدول ، والمجال الثاني يجعلنا واعين بالطرق التي تستطيع العملية أن تؤثر في هذا الأداء ، بمعنى أن نماذج معينة من عملية السياسة الخارجية هي في

---

[1]- عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 245 .

[2]- عامر مصباح ، المرجع نفسه ، ص 246 .

حد ذاتها مصدر للمشاكل التي تواجه السياسة الخارجية ، وبالتالي يمكن أن تقدم الدراسة المقارنة ونوعيتها رؤى مهمة حول قوة الموقف للنظام المدروس في سلوكه الخارجي[1] .

كذلك يؤكد "سميث " أنه يمكن أن يكون لعوامل نظمية خاصة التأثير على عمل نسق السياسة الخارجية كما يمكن ان تصبح مهمة جعل البيروقراطية الكبيرة والمعقدة تعمل ككل ومستغرقة للوقت بشكل كبير . نفس الشيء بالنسبة لغياب آثار عمليات السياسة الخارجية بواسطة تشجيع صناعة القرار الشخصية والتركيزالمفرط على المهارات داخل العملية ، وكنتيجة لهذه التباينات يمكن أن تظهر أساليب السياسة المتباينة جذريا عن العمليا ت التي تبدوا على الورق متشاركة في العديد من الخصائص ، ويمكن ان يكون للبيروقراطيات الخارجية المؤثرة في المنظمات الدولية نفس التأثير العميق على الحكومات المرتبطة بشدة مع هذه المنظمات سواء بواسطة توفير موارد إضافية إضافية ، أو بواسطة تشكيل القيود على السلوك غير المرغوب فيه ، كتأثير الصندوق البريطاني على دخول بريطانيا الجماعة الإقتصادية الأوربية .

من ناحية أخرى تعتبر طبيعة التغيير داخل ظروف السياسة الخارجية هي المصدر الأخير للتباين في عمليات السياسة الخارجية . إلا أن هناك في الواقع جانبان لهذا التباين ، طويل الأمد وآخر قصير الأمد ، يتعلق التباين طويل الأمد باضطراب وتغير مسارات العمل المستقيمة الخاصة بالمنظمات الدولية التي تستطيع أن تؤثر بشكل حاسم على نسق السياسة الخارجية ، بواسطة المطالبة بالتركيز على مجالات وخبرات جديدة ، أو إعادة تحديد توجهات العمل في النظام الدولي . أما التباين قصير الأمد فهو خاص بما أشارت إليه العديد من الدراسات لحالات السياسة الخارجية ، إن عمليات السياسة الخارجية تتميز بإنتاج القرار عبر المشاركة المحدودة ، والنقاش المقيد ، والمستوى العال لرمزية القرارات[2] .

– مقارنة أداء السياسة الخارجية :

في مجال مقارنة أداء السياسة الخارجية أجريت العديد من الدراسات حول المشاكل المختلفة المتعلقة بالمعاييرالتي يجب أن تتبع في السياسة الخارجية ، خاصة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان السؤال المطروح لمثل هذه الدراسات هو : ماهي أنواع الخاصيات ؟ وما هي أنواع العلاقات بين الخاصيات ألتي يجب أن تندرج في مقارنة اداء السياسة الخارجية ؟

---

[1]– جوليان فروند ، **سوسيولوجيا ماكس فيبر** ، تر: جورج أبي صالح ، بيروت ، مركز الإنماء القومي ، د . ت . ن ، ص – ص 47 – 60 .

[2]– عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 260 .

لأن من وجهة نظر " مايكل سميث " مفردات " الفعالية " أو " التأثيرية " في السياسة الخارجية لا تساعد هنا كثيرا لإحتواء السياسة الخارجية على التناقضات ، وعدم التماسك في عملها ، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون عملية السياسة الخارجية جد فعالة في إنتاج القرارات ، وتكون هذه القرارات متماسكة بشكل كارثي ، والمطلوب عنده هو النظرة القائمة على توازن الخاصيات ، كما إفترضها " كنيث والتز "[1] .

فالنظرة القائمة على هذه الإفتراضات يجب أن تجعل من الممكن القيام بالتقييم المتعدد الأبعاد المقارن لأداء السياسة في أجهزة السياسة الخارجية وعملياتها ، لكن ماهو المقياس التقييمي الذي يمكن أن يطبق في التقييم لأداء السياسة الخارجية للدول بهذه الطريقة ؟

وفي سياق الإجابة على هذا السؤال ، يرى " مايكل سميث " أن هناك العديد من الباحثين الذين تبنؤا صراحة أو ضمنا عددا من المعايير التقييمية في تحليل السياسة الخارجية ، فمثلا أقام " جيمس روزنو" نظرية على إفتراض أن المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية لأي مجتمع هي الحفاظ على التغيير في العديد من مجالات المنافسة ضمن قيود مقبولة ، وتوضع القيود بواسطة الظروف المحلية والدولية للمجتمع ، كذلك يرى "ولفرام هاريندر" أن التباين الواسع في معايير الحكومات في النجاح في السياسة الخارجية ، يمتد ليشمل إشباع الحاجيات المحلية والحكومية التي يمكن أن تتوحد مع التكيف مع المطالب الخارجية وحصة الموارد مع الأنشطة المنافسة .

في كلا الحالتين المذكورتين يبدوا أن التعقيد في عملية التقييم لأداء السياسة الخارجية يحتاج إلى مزيد من التفسير ، ويمكن القول بأن تفكيك مفاهيم ' كالإنسجام Consensus ' و' الإجماع Compability ' سيوفر قاعدة واضحة ومميزة للمقارنة ، فقد اقترح " فيل ويليامز ومايكل سميث " مفهوم' القابلية Viability '، التي توفر النموذج المثالي إزاء السياسة الخارجية ألتي يمكن الحكم عليها . ويتكون مفهوم' القابلية للنمو' عندهما من خمسة عناصر وهي :

1- الوضوح في الأهداف .

2- الإتساق في الغاية .

3- الإستمرارية في التصميم والإنجاز .

4- الإنسجام في السياسات الأهداف .

[1] - Kenneth Waltz , Explaining war , In **International Relations Theory : Realism , Pluralism , Globalism** , 2nd ed , Paul R . Vita and Mark V . Kapa , New York: MacMillan Company , 1993 , p - p 123 – 40 .

5- التكيف والمرونة في الغايات والأنشطة[1] .

يعبر أولى هذه العناصر وهو – الوضوح – عن حاجة الدول لتأكيد معنى وضوح التوجه ودقته وسط الأحداث المعقة ، من ناحية أخرى يتطلب التماسك وجود العناصرالمختلفة للسياسة في حالة إندماج وتحكم ،

بينما تتضمن الإستمرارية صيانة المنظور الإستراتيجي من الضبابية أو التلاشي وسط السياسات والأهداف القصيرة المدى والآنية للدول ، في نفس الوقت يجب أن تكون السياسة منسجمة مع الشروط المحلية والدولية ومع الموارد المتوفرة لدى الدولة ، وأخيرا يملي مطلب التكيفية بأن تصبح السياسة الواضحة متماسكة صارمة بحيث يجب ألا تهمل القدرة على التعديل أو الإبداع أو المرونة مع المتغيرات .

- منهجية المقارنة في تحليل السياسة الخارجية :

في سياق بيان منهجية المقاربة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية يرى " كيث سميكو" أن التناضرات والمجازات طريقان يستلزمان نموذجان مختلفان من المقارنة ، والتمييز الأساسي بين النموذجين هو قائم على مجال المقارنة ، فالتناظرات هي مقارنات داخل المجالات ، بينما المجازات هي مقارنات عبر المجالات ، وهذا مهم بالنسبة لعملية صناعة القرار .

ولفهم أهمية التمييز بين :' ضمن مجال Within Domain ' المقارنة و'عبر مجالCross Domain ' المقارنة بالنسبة لعملية صناعة القرار فإنه من المفيد البدء بدراسة دور التناظرات التاريخية ومن ثم تحديد عبرها وظائف السياسة الخارجية المحققة . ووفقا " لكونج" الذي استخدم التناظرات التاريخية ، فإن معظم التناظرات تحقق مجموعة من المهام الشخصية بشكل ملموس[2] .

أولى أشهر التناظرات المساعدة على تحديد طبيعة المشكلة أو الوضع هي مقارنة الوضع الجديد بالأوضاع السابقة التي غالبا ما يعمد صناع السياسة إلى استخدامها ، والنوع الثاني من التناظرات هو تشخيص المهام بواسطة إعطاء تناظرات صناع السياسة معنى للرهانات السياسية وكذلك تتضمن الأوضاع الممكنة للمشكلة كما هي محددة . أما النوع الثالث من التناظرات فهو تشخيص كل المهام المتعلقة بتقييم السياسات الخارجية المتبناة وشرحها عبر التنبؤ بالنجاح المحتمل وتقييم معنوياتها المناسبة ، والتنبيه للأخطار المرافقة لها .

---

[1]- عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 267 .

[2]- عامر مصباح ، المرجع نفسه ، ص 268 .

يمكن تلخيص الإختلاف بين وظائف صناعة القرار في المجازات والتناظرات التاريخية في التمييز بين ' صياغة المشكلة ' و' حل المشكلة '. أول ثلاث تشخيصات لمهام التناظرات المحددة من قبل " كونج" تستلزم صياغة المشكلة ، بمعنى تحديد الوضع وتحليل القضايا والرهانات اللازمة ، وبالطبع اقتراح المقاربة العامة . وتتعامل المجموعة الثانية من المهام مع حل المشكلة ، بمعنى تحديد مسارات معينة للموقف وتقييم توقعاتها في النجاح والفشل ، وفي نفس السياق ، ألمح " فو سنيدو" و" أورتوني" إلى هذا التمييز الأساسي عندما لاحظا أن نماذج التناظرات ' داخل المجال' تميل إلى التركيز على مهام حل المشاكل . والمعنى هو أن مقارنات عبر المجال تركز على مجموعة مختلفة من المهام وتسميه صياغة المشكلة . إذ أن هناك إنتباه كبير في التراث المعرفي ، خاصة ما أصبح معرفا ب ' القرار الموجه Decision Heuristics ' لأهمية صياغة المشكلة . فقد عرض " كاهنمان" و" وتفرسكي" في دراستهما عام 1984 نتائج تجارب بينت أن الصياغات المختلفة تقود إلى اختبارات مختلفة ، على الرغم من بقاء مشكلة الأوضاع نفسها .

وتكون الإجابة على سؤال المشكلة المصاغة متمثلا في : مانوع الوضع الذي أواجهه ؟ أما إجابة حل المشكلة فهي لسؤال : ماذا يجب عليَّ أن أفعل بالضبط الآن ؟ فبينما تستطيع التناظرات التاريخية أن تنجز كلا من مهام صياغة وحل المشكلة كما بين ذلك " كونج " ، إلا أن المجازات يمكن أن تلعب دورا حاسما في مهمة " كونج " التي أصبحت ' بغرض المشكلة ' . كما توفر المجازات خلفية فكرية لفهم أو صياغة معنى للوضع القائم ، وليس موجه مفصل للسياسات الخارجية[1] .

المطلب الثاني : المناهج المفسرة للسياسة الخارجية

أولا– المنهج التحليلي :

من الناحية التاريخية فقد أشار إلى هذا المنهج كل من أرسطو في دراسته للمنطق وإيمانويل و وهوسيرل

ويمكن تعريف التحليل بأنه << عملية تعريف وتقويم للأجزاء ألتي يكون منها الكل>> ، وبتعبير آخر هو تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة ، والمنهج التحليلي يتخذ أشكالا ومستويات مختلفة تبعا لطبيعة ذلك الموضوع ، وأن تعدد عمليات التحليل يعد شرطا لتوفير إدراك أعم أشمل له .

[1] -Keith L. Shimko , Foreign Policy Metaphors : Falling " Dominos" and Drug , Wars , in **Foreign policy Analysis : Continuty and Changing in Its Second Generation** , ed, Laura Neack , James A . K Hey , and Patrick J . Haney , New Jersy , Prent Hall ,Englewood Cliffs (n .d) , p75 .

ساد هذا المنهج في أعقاب الثورة الفرنسية ، وقد ركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى .

يشير هذا المنهج أن للدول نمطا من المصالح والإلتزامات وكذلك تقاليد الدولة ، من خلال دراسة تاريخها وجغرافيتها وأهداف الأمن القومي وحاجياته ، وبموجب هذا المنهج يتم التركيز على عملية السياسة الخارجية Process ، وهذا يسهم في تحليلها .

وهذا يعني أن المنهج التحليلي يقوم على ما تقف عليه من حقائق تخطيط السياسة الخارجية والأساليب الموضوعة لها لتحقيق أهدافها . وتبرز أهمية هذه الطريقة في التحليلات التي تجريها للحقائق وفي الخلاصات والإستنتاجات التي تتوصل إليها .

ويجب أن نؤكد في هذا المجال ما يحتله المنهج التحليلي من أهمية في السلسلة الطويلة من الخطوات التي يستلزمها المنهج العلمي ، وفي هذا المجال يرى " جون ديوي " أن تلبحث لا يبدأ بالحقائق أو وضع الفروض وإنما بالإعتراف بوجود وضع شائك ، أو مشكلة تحتاج إلى حل ، أما " نورثروب " فيرى أن تحليل المشكلة هو الخطوة المهمة ثم تأتي بعدها مرحلة صياغة الفرض العلمي ، بينما يرى " أرنولد بريشت " الإعتراف بوضع ما أنه شائك ثم الإنهماك في تحليله ، هما خطوتان يجب أن تسبقهما فكرة مايكون الباحث أو فرض تجريبي (فرض عمل) بأن الوضع القائم يخفي مشكلة هامة يكون تحليلها ذو علاقة بالمعرفة الإنسانية بشكل عام[1] .

ثانيا– المنهج المقارن :

يقوم هذا المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى ، من أجل الوصول إلى نقاط السشبه أو الإختلاف فيما بينهما ، ويطبق المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدولة معينة في حقبتين مختلفتين لكل منهما طابعها الخاص ، أو في حقبتين لكل منهما زعامة خاصة تختلف عن زعامة حقبة أخرى ثانية أو لاحقة ، والغاية من ذلك هي التوصل إلى إبراز أوجه الشبه و نقاط الإختلاف ، وأوجه النقص والقوة في حالة وجودهما من خلال المقارنة بين السياسة الخارجية خلال الحقبتين أو بين الدولتين المعنيتين ، فضلا عن ذلك تطبيق المنهج المقارن على السياسة الخارجية لأكثر من دولتين[2] .

---

[1]– النعيمي أحمد نوري ، مرجع سابق ، ص 2006 .

[2]– محمد علي لعويني ، **العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة ،(د . د . ن) 1980 ، ص 15 .

وتبعا لذلك يعد المنهج المقارن وبيلة لبحث وتقليل الظواهر المختلفة وتقصي الجذور التاريخية من خلال إبراز أوجه الشبه أو الإختلاف في الأنموذج والأسلوب ، إلا أن هذا لا يمنع من الحديث عن المشكلات الحديثة للمنهج المقارن ، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدراسات المعاصرة التي تكاد تنتمي بما تحويه من مشكلة ومادة إلى حقل السياسة الخارجية[1] .

تم استخدام المنهج المقارن في بداية الأمر على مستوى الدول الأوربية ، أما الآن فإنه يستخدم في الأقطار غير الأوربية ، فضلا عن ذلك لم يعد يقتصر إلى إبراز الجوانب الشكلية للمؤسسات ، بل تجاوز ذلك ليشمل دراسة الجماعة السياسية والأبعاد والمواقف المؤثرة في عمليات صنع القرار في مختلف الدول ، وقد أدى هذا الأمر إلى أن تتحول دراسة التاريخ الدبلوماسي من التوقف عند القرارات الدبلوماسية وتصرف الدبلوماسيين ، لتشمل تأثير السياسة الداخلية لكل دولة على سياستها الخارجية والتفاعل بين السياستين الداخلية والخارجية .

وقد كانت هناك بعض العوامل التي أسهمت في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية ، وبالإمكان إيجازها في عاملين رئيسيين هما :

1- التطورات الدولية : التي حصلت في الستينات من القرن الماضي ، وهذه التطورات لها علاقة بتوسيع حجم السياسات الخارجية ، التي كانت حكرا على الدول الأوربية ، وذلك بعد بزوغ دول جديدة في العلاقات الدولية ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مايسمى ب ' ديمقراطية العلاقات الدولية '، وكانت سببا في فتح المجال أمام الدارسين لمتابعة علاقاها ببعضها مع البعض الآخر

2- التطور العلمي : إن الدراسة المقارنة في ستينات القرن الماضي وفي مجال السياسة الداخلية كانت لها تأثير واضح على الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية ، ولأسباب عديدة من بينها التوسع في حجم المعلومات ، وانهيار الحوافز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، إلى درجة أنها أصبحت الأخيرة تعكس الأولى في النظام السياسي الدولي[2] .

وكان لبعض الفقهاء في السياسة الخارجية دور هام في إبراز هذه الدراسة ومنهم "روزيناو" الذي نادى في عام 1988 إلى إسباغ هذه الدراسة بالعلمية وإنشاء النظرية ، الأمر الذي شجع أنصار الدراسة المقارنة من تطوير هذا المفهوم في السبعينات ، والحق فقد أسهم كل من " ريتشارد سنايدر" و" وروبناوميخائيل"و"

---

[1]- محمد محمود ربيع ، مرجع سابق ، ص 250 .

[2]- ناصيف يوسف حقي ، مرجع سابق ، ص 192 .

رودلف روميل" و" ويليام كوبلين " و" ميخائيل أوليري" و" جونشان ولكينفليد " من إيجاد نظريات المقارنة في السياسة الخارجية .

نخلص من ذلك أن الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية هي كل تحليل يجعل وحدته تدور حول حول أكثر من نموذج واحد من نماذج السياسة الخارجية من أجل الرهان واكتشاف أوجه التشابه والإختلاف .

ينطوي هذا المنهج على مزايا عديدة ، لعل منها أنه يساعد على وصف السياسة الخارجية من حيث شموليتها

وتفسيرها من خلال ربط الأفعال ألتي تقترن بها وبأسبابها ، والوصول إلى أسلوب التنبؤ في تفسير السلوك السياسي الخارجي ، ويمكننا أن نذهب إلى القول أن هذا المنهج يستطيع أن يقدم مقترحات تتضمن ماينبغي أن يكون عليه السلوك السياسي الخارجي[1] .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

أولا– النظرية الواقعية الجديدة :

ينظرإلى الواقعية عادة على أنها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية ، والمؤكد أنها الأقدم ، ومنذ كتب " ثوسيديدس " عن صراع دولة المدينة اليونانية على القوة والأمن اعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول .

تفترض الواقعية أن الشوؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد ، وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطرة حيث النزاع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار، وغالبا ما يتحول إلى حروب مدمرة تضع كل ما يهم الإنسان في خطر[2] .

وتشمل الإفتراضات للواقعية الجديدة ما يلي :

– الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية .

– تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد الواقعيون أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة ، بل تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول) .

---

[1]– النعيمي أحمد نوري ، مرجع سابق ، ص 206 .

[2] -Volker Rittberger, **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories** , Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper,Nr46,p07.

– تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء .

– ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي .

– إن التغييرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي .

– نظام الثنائية القطبية اكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية .

– استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى[1] .

في الوقت الذي يرجع فيه الواقعيون الكلاسيكيون عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق إلى عيوب الطبيعة البشرية ، تحدد الواقعية الجديدة مصدر ذلك وخصائص أخرى للسياسة الدولية في النظام الدولي الذي سمته الأساسية الفوضى ، والتي تعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الإستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الدالخي للدول .

فحسب الواقعية الجديدة الفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما ، ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم ، وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها ، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الإعتماد على النفس لكن أي دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لنفسها والمصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الأمنية[2] .

والأمن ليس الهدف الوحيد ، بل هو الأساسي ، حيث أن سعيها لتحقيق الأهداف الأخرى مرتبط بقدرتها على تحقيق درجات كافية من الأمن . ومن وجهة نظر الواقعية الجديدة لا يمكن أن تنعم الدول بالأمن التام في ظل نظام دولي فوضوي ذاتي العون في الأساس ، فالدول تناظل دائما للحفاظ أو لتعزيز أمنها ، وحتى في الفترات ألتي يمكن للدول أن تحاط بالأصدقاء فذلك لا يشكل أي ضمان لها . بعبارة أخرى يمكن للأصدقاء أن يتحولوا إلى منافسين وحتى إلى أعداء ، فالواقعية الجديدة ترى أنه على الدول أخذ هذه الإمكانية في الحسبان حتى في ظل أكثر الفترات انسجاما وتوافقا .

---

[1]– عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، الجزائر ، دار الخلدونيةللنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007 ، ص 175 .

[2] – عبد الناصر جندلي ، المرجع نفسه ، ص 177 .

رغم اعتقاد النيوواقعية بأن الدول تسعى لتحقيق أهدافها على غرار تحقيق الإستقلال والنفوذ ، فهذه النظرية تعتقد أن الدول تتصرف بطرق مختلفة ، لأنها تختلف في المدى الذي تستطيع فيه ترجمة هذه الأهداف إلى تصرفات أو أفعال . فالدول الضعيفة تتجنب بقدر الإمكان التأثير الممارس عليها من المحيط الدولي أو تحاول بدورها ممارسة تأثير أكبر على هذا المحيط . وعلى العكس الدول القوية لها القدرة لتدافع عن استقلالها ، بل وحتى تعزيز وزيادة تأثيرها على دول أخرى ، وهطذا فهذه الدول هي الأكثر ترجيحا لاتباع سلوكيات البحث عن تعزيز الإستغلال والنفوذ . إذا الدول الأكثر قوة هي الأكثر حظا للإنهماك في سياسة القوة فوضع القوة النسبية للدول هو العامل الحيوي لتفيير السياسة الخارجية للدول (المتغير المستقل) .

ثانيا– النظير الليبرالية الجديدة :

الليبرالية السياسية كمفهوم نجدها ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق ، وهي في المجال السياسي المحلي مختلفة عنه في مجال الشؤون الدولية ، وحسب بعض الكتاب فإنه في الوقت الذي شهد فيه المجال الداخلي لكثير من الدول درجة كبيرة من التقدم حيث تهتم المؤسسات بالنظام والعدالة ، فإن المجال الدولي في حقبة نظام الدول الحديث قد اتسم بنظام متقلقل وغياب العدالة[1] .

بالنسبة للتفكير الليبرالي بشأن السياسة الدولية ، يمكن القول أنه نشأ مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام ، والتي أفصح الفلاسفة ورجال الدين من اوائل القرن السادس عشر ، حيث رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوة وإقامة التحالفات ضد الدولة ألتي تهدد النظام العالمي ، ولأول مرة عام 1817 أفصح " أراسموس" عن موضوع ليبرالي مألوف وهو أن الحرب لا طائل تحتها .

يقوم المنظور الليبرالي على الإفتراضات الأساسية التالية :

– أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية .

– الدولة ليست فاعل وحدوي ، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة ، والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلي المشكلين للوحدة المسماة الدولة ، وتجاهل التفاعلات الحاصلة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة .

[1]– السعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، ج2 ، ط3 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 156 .

– النظرة المجزأة للدولة تترك إنطباع ، بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية .

– الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع . فإلى جانب مسائل الأمن الوطني ، تزداد أهمية المسائل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة افعتماد المتبادل[1] .

إن مايميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هوهو هوية الفواعل التي تكتسب أهمية خاصة في تحليل السياسة الدولية . بالنسبة لليبرالية الجديدة ، فإن الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ليست الدول كفواعل وحدوية ، وإنما الأفراد والجماعات ضمن القطاع الخاص أو النظام السياسي افداري مثل: الناخبين ، جماعات المصالح ، الأحزاب السياسية ، البيروقراطيات والسياسين . أما عن المتغير التابع لدى النظرية الليبرالية الجديدة ، فيمكن القول أن هذه النظرية تتفق مع الواقعية الجديدة في أن الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية ، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع متخلف من الفواعل وهي الفواعل المجتمعية داخل الدولة .

تنتمي النظرية الليبرالية الجديدة إلى النظريات تحت النظمية ، والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير نتائج (مخرجات) السياسة الخارجية للدول ، حيث نجد البعض يفترض أهمية الثقافة ، وفي حين يركز البعض الآخر على البيئة السوسيو– إقتصادية ، بينما يشدد آخرون على المؤسسات السياسية ، وما يجمع هذه الإتجاهات معا هي الفرضية المشتركة التي مفادها أن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها أفضل من الداخل ، أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية . فهذه المقاربة تقدم تنبؤات حول توجهات السياسة الخارجية مرتكزة فقط على التركيبة الداخلية[2] .

أما بالنسبة للعامل الحيوي لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية (المتغير المستقل) ، فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة في الدولة ، وتكون هذه المصالح دائما محددة وفق القضية أو المسألة التي تواجهها الدولة .

---

[1] - Paul R Viotti and Mark V.kauppi, **International Relations Theory: Realism , Pluralism , Globalism and Beyond**, USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999, pp 199-200.

[2]– عادل زقاغ ، **إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة ، الجزائر ، جامعة باتنة ، 2003–2004 ، ص 99 .

وتطمح الليبرالية الجديدة إلى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بالنظر إلى المسألة المطروحة ، وهو كأي نموذج في العلوم الإجتماعية يستخدم الإفتراضات والتبسيطات ، ويتألف من العناصر التالية :

1- تفسير المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية المشتركة في التعامل مع مسائل محددة للإرتباط السياسي بالدولة .

2- تفسير بنية وتركيب الشبكات السياسية للسياسة الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة .

3- تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح أن يسيطر على الشبكة السياسية ، ومن ثم أي المصالح الأساسية من المحتمل أن تنعكس في توجهات السياسة الخارجية للدولة بالنظر إلى المسألة المطروحة[1] .

[1]- Volker Rittberger,Op.Cit, pp 18-19 .

المبحث الثالث: الخلفيات الفكرية للإستراتيجية الأمريكية:

إن الأحداث المثيرة التي اتسمت بها نهاية الحرب الباردة، فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في إستراتيجيتها، وسياسة أمنها القومي ، مما جعل الكثير من أهم المنشغلين بالتفكير بالسياسة الخارجية يبحثون عن إطار نظري تفسيري شامل من شأنه أن يقدم وصفا لأهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد أن كانت الإستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة منظمة حول ثلاث عناصر رئيسية هي:

احتواء الإتحاد السوفياتي والعمل على الحد من الشيوعية ، ومنع انتشارها في العالم بالإضافة إلى توطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها عبر العالم ، فإن نهاية الحرب الباردة قد حكمت على الفكر الإستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة أولوياته والاتجاهات العملية بالنظر للتحولات السياسية النوعية التي غيرت خارطة العلاقات الدولية.

إن الحوار الإستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة انتظم حول ثنائيتين رئيستين شكلتا جدلا داخل الأوساط الأكاديمية الأمريكية . تتمثل الثنائية الأولى في الواقعية والليبرالية الثانية في الانعزالية والتداخلية.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين الواقعية والليبرالية.

عرفت الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تأثير مدرستين أساسيتين تشكلان المشهد الرئيسي في السياسة الخارجية الأمريكية، فطموحات الولايات المتحدة الأمريكية تملي عليها بالضرورة التحرك وفق اتجاه ذو رأسين وهذا لوجود قوى عديدة تتحرك ضمن معادلات القوة والنفوذ وتحت غطاء الديمقراطية الأمريكية للوصول إلى السلطة ورسم سياسة خارجية تلاءم رؤيتها[1].

يعتبر التيار الواقعي والليبرالي الإطاران الفكريان اللذان لطالما شكلا وحددا أسس الإستراتيجية الأمريكية، وحسب" كوندوليزا رايس " فإن ثمة جدل بين ما يعرف باسم المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية من جهة والمثالية من جهة، حيث أن المدرسة المثالية ترى بأن ممارسة العلاقات الدولية من خلال مؤسسات دولية ومبادئ قانونية وتنطلق من أولوية الأخلاق في العلاقات الدولية[2].

---

[1]– هادي قبيسي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2008 ، ص 13 .

[2]– رضوان عمر ، **الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية** ، من الموقع :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=341301&eid=5610

أما المدرسة الواقعية حسب فكر" كسينجر وبريجنسكي"<< إن الواقعية لا تعني الأخلاق، بل هي عكسها ولا تعني عدم القسوة بل هي القسوة بعينها، لكنها تعني عدم المغامرة، إنها الواقعية في أهداف الذات، بغض النظر عن الوسائل>> تعتبر رؤية كسينجر للسياسة الخارجية الأمريكية معتبر أن نظرية توازن القوى، ويرى بريجنسكي أن انهيار الاتحاد السوفياتي كان له تداعيات متعددة المستويات على السياسة العالمية، أهمها أن على الولايات المتحدة أن تختار بين القيادة حسب النظرية الليبيرالية أو الهيمنة حسب الواقعية التي تركز على الاتجاهات التقليدية للسياسات الخارجية والمسائل العسكرية والأمنية، حيث يرى أصحاب التيار الواقعي بأن الولايات المتحدة كقوة عظمى مثل القوى الكبرى الأخرى تسعى للحفاظ على سلامة النظام العالمي من خلال التحالفات وموازن القوى، لكن باتخاذ أمريكا لموقع المهيمن على الاقتصاد العالمي سيضر بسياستها الخارجية، الأمر الذي تتفاداه عبر اتخاذها لصفة القيادة، أما المثاليون فيؤكدون على أولوية سلسلة من القيم مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في ضمان تحقيق نظام سياسي عادل[1].

يرتبط التيار الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بالرئيس الأمريكي السابق" ودورو ويلسون"، حيث يرى بأن السياسة الخارجية الأمريكية تتبنى التيار الليبرالي الذي يرتكز على :

1- الديمقراطية : يرى التيار الليبرالي أن الولايات المتحدة لا تستطيع البقاء دون أن يكون العالم ممهد للديمقراطية، فلكي يحقق الأمن داخل الولايات المتحدة لا بدل من استئصال الأيديولوجيات المعادية في الخارج، فالتيار الليبرالي الأمريكي يتبنى فكرة عالم الباب المفتوح ويرى أيضا بأن الدول الغير ديمقراطية هي التي تؤدي سياستها إلى الحرب وعدم الاستقرار، ومن ثم فإن المحرك الأساسي لوجود عالم يسوده السلام والاستقرار هو الدول الديمقراطية وهذا ما تقوم عليه نظريه" السلام الديمقراطي" والتي تقوم على افتراضاتها بشكل أساسي على الدول الديمقراطية تعيش في علاقات سليمة دولية . ويرى أيضا بأن الأنظمة الديمقراطية يمكنها بمرور الوقت للوصول إلى درجات أعلى من التوافق الأخلاقي والسياسي.

2- يؤكد التيار الليبرالي على أهمية القوة الاقتصادية الأمريكية، ويرون أن المشكلات الاقتصادية الداخلية وانخفاض القوى التنافسية للولايات المتحدة يؤثر على سياستها الخارجية ويحد من دورها في المجتمع الدولي.

3- تهدف أيضا إلى منع أو تجنب الحرب القائمة على أساس أهداف التيار الليبرالي في السياسة الأمريكية وهم يؤكدون على أن الحرب دائما قاسية ومدمرة[2] .

---

[1]- مجلة السياسة الدولية ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية** ، العدد 153 ،2008 ، ص ص 4 – 5 .

[2]- ستيفن وولت ، **الليبرالية والمنظورات الواقعية والراديكالية وخيار السلام الديمقراطي** ، من الموقع :

وإن كان الفكر الاستراتيجي الأمريكي عموما قد انتظم حول هاتين المدرستين فهذا لا يمنع أن تكون هناك مدارس أخرى لها تصوراتها الخاصة.

فمدرسة المحافظين الجدد تمتلك معتقدات شبه إيديولوجية تملي عليها إستراتيجية عامة في السياسة الخارجية فهي ذات منهج موحد نسبيا. أما المدرسة الواقعية فهي تحاول مقاربة الواقع ورسم سياسات تهدف لتحقيق المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية ، فهي لا تنطلق من إيديولوجية ، بل من التجربة الميدانية.

وينطلق التيار الواقعي– الليبرالي من ذات الاعتبارات التي يستند إليها الواقعيون، لكنه يعيد تعريف المصلحة القومية الأمريكية على أنها نتاج لنسق القيم الأمريكية . فالقيم هي التي تخلق التميز الأمريكي وليست القوة ، وهنا نجد أن هذا التيار يؤسس رؤيته الإستراتيجية الشمولية ذات أبعاد السيطرة والهيمنة القائمة على أساس الحرية والديمقراطية في مواجهة الاستبداد[1].

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية والتداخلية.

ظهرت صيغتان ترددتا في بعض الدوائر الفكرية والدبلوماسية الأمريكية للتنظير للأحادية القطبية بمنظار انعزالي، أو اعتماد نفس المسلك بمنظور تبشيري نشط.

إن هاتين الثنائيتين وما شكلتاه من أسس، قد انتظم حولهما الحوار الإستراتيجي الأمريكي، ليس فقط بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة وإنما كذلك قبل ذلك ، حيث طالما تعاقبت تلك الأفكار والمبادئ مع تعاقب الإدارات الأمريكية ، جمهورية كانت أو ديمقراطية .

لقد افرز الحوار الإستراتيجي الأمريكي حسب تصنيف" تشار لكروثامر" أربعة مدارس إستراتيجية رئيسية هي : الإنعزالية ، الأممية الليبرالية ، الواقعية ، العولمة الديمقراطية.

1/– النزعة الإنعزالية:

الإنعزالية هنا لا تعني التقوقع التام بقطع كافة الاتصالات مع بقية وحدات النسق الدولي، لكن المقصود هنا العزلة النسبية والتي تعرف بأنها << اختيار يهدف إلى التقليل من مدى الانخراط في البيئة

---

http://www.freemediawatch.org/83-010906/44.htm

[1]– ليلى مدني ، **توظيف القوة في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ، ص 129 .

الخارجية أو التفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات خصوصا " السياسة العسكرية "، وترتكز على ما يعرف " بسياسة الامتناع " وهنا تحاول البقاء على الهامش>>[1] .

تعد الإنعزالية المدرسة الإستراتيجية الأكثر عراقة وتأصيلا، ونشأت في البداية من الشعور بالسمو الروحي على بقية الإنسانية ، وأن أمريكا هي أمة مكتملة ذات حدود نهائية ، ومن ثمة يتوجب على سياستها الخارجية أن تهدف إلى إعطاء الأولية لتحصين الأمة وتدعيم وحدتها، وإن كان أساس الإنعزالية هو الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ ترى بأن موقع هذه الأخيرة بين المحيطات يجعل من التهديد غير وارد، فإن دعاة الانعزالية الجديدة يتساءلون إضافة إلى ذلك عمن يملك القوة ليهدد سيادة وأمن الولايات المتحدة وسلامة أرضيها ويجيبون أن لا أحد يفعل.

فبعد انهيار الإتحاد السوفياتي لم تعد هناك دولة بإمكانها التغلب على باقي الدول، أو كتلة لها ما يكفي من القدرات الإقتصادية والعسكرية لتهدد بها الحياة الأمريكية، وبغياب التهديد فإن الإنعزاليين الجدد يتمسكون بأنهم نادرا ما يكون الدفاع الوطني مبررا للتدخل خارج الحدود الأمريكية ، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست مسؤولة ، ولا تستطيع الحفاظ على النظام الدولي ويعد " باتريك يوكانان" المرشح السابق للرئاسة الأمريكية لعامي 1992 و1996 من أهم المنادين بهذه الأفكار الإنعزالية ، وبالنسبة له كما جاء في كتابه << Arepulic notempirem : Reclaiming America Sdesting >> : فإن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون متكافئة على نفسها ، وليس من المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية في التدخلية .

يمكن حصر مفهوم التدخل حسب " مايكل كلبير" أنه محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الأخرى ، من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.

وقدم أيضا" بيتر تشرايدر" تعريفا شاملا في كتابة التدخل في التسعينات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم الثالث حيث يرى أن << التدخل هو الاستعمال المحسوب للأدوات السياسية والإقتصادية والعسكرية من قبل دولة معينة ، للتأثير في السياسة الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى[2].

يرى أصحاب هذه النزعة بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة أصبحت تتمتع بكل المميزات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والإقتصادية، ويسمح لها بالتدخل الفعال في كل الساحات الدولية.

---

[1]– زهير بوعمامة ، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا مابعد الحرب الباردة** ، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه) ، جامعة الجزائر ، 2007–2008 ، ص 25 .

[2]– زهير بوعمامة ، مرجع سابق ، ص 26 .

ولأن قوتها الإقتصادية تقوم على التبادل مع العالم فإن الولايات المتحدة هي بحاجة إلى بيئة عالمية مستقرة ولهذا السبب لا يمكنها الانسحاب من إلتزاماتها تجاه محيطها الخارجي وهذه الأفكار التدخلية نجدها تتجسد بصفة خاصة من خلال فكر المحافظين الجدد.

يوضح " فوكوياما " في كتابه « America at the cross roads » بأن الأصول الفكرية للمحافظين الجدد تعود إلى مجموعة من المفكرين اليهود الذين ظهروا في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، وفكر المحافظين الجدد هو فريد من نوعه بحيث يمزج مابين الواقعية والمثالية وذلك ما يتضح من خلال الأفكار والتصورات المفتاحية لهم وهي:

- أهمية الأخلاق
- الوطنية
- القيادية
- الأحادية والتعددية تكون فقط إن كانت مفيدة وفعالة.

ويشمل المحافظون الجدد الجيل الثاني ، فبالنسبة للجيل الأول ساد أثناء الحرب الباردة ويرفضون عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولي . ويؤمنون بضرورة أن تكون قيادة حاسمة قادرة على صناعة التاريخ . وبالنسبة للجيل الثاني فقد برز بقوة بعد نهاية الحرب الباردة ، وكان بروزه عام 1996 ، ويؤمنون بانتصار الفكر الرأسمالي الليبرالي ، كما يرون بأن العالم بحاجة إلى قائد وأن أمريكا هي هذا القائد، فسيطرة أمريكا وسيادتها المطلقة على العالم هي مصدر استقرار النظام الدولي.

ومن أجل صناعة هذا النظام العالمي القائم على سيطرتها لابد من التدخل العسكري لتحافظ على مكانتها وتنجح في مهمتها كقائد للعالم ، ومحافظة على السلام العالمي[1].

[1]– لزهر وناسي ، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية** ، (مذكرة ماجستير) ، غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر ،2008–2009 ، ص 29 .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

باعتبارها دولة عظمى واهم قوة دولية فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فمن المتصور أن لا تنحصر المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الإقليمي وتتسع لباقي أرجاء العالم ، فما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية هو كونها كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة بل تشمل كل العالم ، غير أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا أكثر من أخرى لما تتميز به من موقع إستراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة أو لما تشكله هذه المناطق حاليا أو مستقبلا من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموما.

وبالنسبة لشمال إفريقيا فإن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام ، بل ترددت بين الاهتمام والإهمال خاصة في النصف الأخير من القرن العشرين . ولعل هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا، منها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية كما تراها الإدارة الأمريكية ومنها ما هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الإستراتيجية في تلك المنافسة .

ومن أجل ذلك تم تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث سنتطرق إليها حسب التقسيم التالي :

المبحث الأول : ويشمل دراسة للواقع الجيوستراتيجي والواقع الأمني والاقتصادي لمنطقة شمال إفريقيا .

المبحث الثاني : ويشمل دراسة أبعاد السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا .

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى دراسة الآليات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها تجاه شمال إفريقيا .

المبحث الأول : الواقع الجيوستراتيجي لشمال إفريقيا

إن منطقة شمال إفريقيا أصبحت مؤخرا تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية بعد أن كانت ولوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات ، الإستراتيجية منها والاقتصادية والسياسية . إلا أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتحديد، ظهر اهتمام أمريكي بالمنطقة وتغيرت الرؤية الأمريكية لشمال إفريقيا فأصبح أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت في الحسابات الأمريكية.

وإن كان المبرر لهذا الاهتمام ترجعه الولايات المتحدة إلى تأزم الوضع الأمني في شمال إفريقيا وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل ، إلا أنه يجب طرح سؤال في غاية الأهمية ألا وهو: هل فعلا وصل الوضع الأمني في شمال إفريقيا إلى مرحلة متأزمة بإمكانها أن تتوسع خارج الإقليم وتضر بالمصالح و الأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة؟ أم أن هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لا يرجع فقط للأبعاد الأمنية وإنما يتعداها إلى أبعاد أخرى؟

على العموم إن الإجابة على هذا السؤال لن تكون ممكنة إلا بعد التعرف على واقع وخصوصية منطقة شمال إفريقيا بما يشمله من واقع جيوسياسي، واقع أمني وواقع اقتصادي.

المطلب الأول :الواقع الجيوسياسي

الفرع الأول :المجال الجغرافي لشمال إفريقيا

إن منطقة شمال إفريقيا تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ولعل شساعة المجال الجغرافي لشمال إفريقيا خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها" اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" و التي أنشئت سنة1971 ، فإن دول شمال إفريقيا هي :السنغال ، غامبيا ، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو و الرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا وهذا بالإضافة إلى دول المغرب العربي[1] .

[1]- Mehdi Taje , **Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain** , college de defence de l'OTAN , NDC occasionel paper , 19 decembre 2006, p 6 .

و لأنه تم الافتراض مسبقا بأن الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا يمكن أن يكون له أبعاد أخرى ولا ينحصر فقط في البعد الأمني فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف شمال إفريقيا انطلاقا من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي لشمال إفريقيا هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته . لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي : السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد السودان وشمال نيجيريا بالإضافة إلى منطقة المغرب العربي .

الفرع الثاني : طبيعة المجتمع في اشمال إفريقيا

إن ما يميز المجتمع في شمال إفريقيا هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم ساهم التقسيم الاستعماري فيها بشكل كبيرا فمجمل الدول المشكلة لشمال إفريقيا تعرف تعددا للعرقيات داخلها.

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرف بل وكذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل .

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية، مثل أزمة دارفور في السودان والتوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في تشاد وأزمة العشرية السوداء في الجزائر[1] .

الفرع الثالث :طبيعة الدولة في شمال إفريقيا

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع .هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود

[1]– امحند برقوق ، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية** ، العالم الإستراتيجي ،الجزائر ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7 ، نوفمبر 2008 ، ص 2 .

الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية ، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في شمال إفريقيا . كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا[1] .

أما من الناحية الاقتصادية ففشل دول شمال إفريقيا يظهرمن كون اقتصاديات هذه الدول متدهورة ففي الميدان الزراعي نجد أن الموارد الزراعية غير مستقرة في معظم دول الساحل نتيجة الظروف المناخية الصعبة حيث كثيرا ما تجتاح موجات جفاف رهيبة دول شمال إفريقيا، كذلك فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر لفقدان الأمل مما يهيئ أرضية خصبة للتمرد والتطرف ومن ثمة العسكرة وهوما يشكل أرضية غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ولأنه بدأت تظهر مؤشرات على مستوى الاستكشافات النفطية ومصادر الطاقة عموما فإن الاهتمام الدولي بالمنطقة قد بدأت تظهر بوارده .

المطلب الثاني : الواقع الأمني

إن عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في شمال إفريقيا وما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية ، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع خاصة في ظل تعدد الأعراف في دول شمال إفريقيا، هذه العوامل وعوامل أخرى متعلقة بالفقر وانتشارالأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية جعلت الوضع الأمني في شمال إفريقيا غير مستقر وفي توتر دائم، حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي قد تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية[2] .

وتتمحور هذه المعضلات بالأساس حول الإرهاب، الجريمة المنظمة والأزمات الداخلية .

---

[1]– امحند برقوق ، المرجع نفسه ، ص 2 .

[2]– امحند برقوق ، مرجع سابق ، ص 3 .

الفرع الأول :الإرهاب

بالرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل ليس بالأمر الجديد وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد ، النزاعات الأهلية ، التهريب ، الاتجار بالمخدرات والأسلحة . إلا أن الحوادث الإرهابية الأخيرة قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة ، فأصبح للشمال خصوصيته لكونه منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مثوى للإرهابيين الفارين من أفغانستان و العراق[1] .

كما ظهر في الشمال تأثير المتطرفين الدينيين كالجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وبالفعل فقد برزت مجموعة من المؤشرات بتنامي التطرف الديني عن طريق هذه التنظيمات في شمال إفريقيا وكثير من الحوادث الإرهابية والتفجيرات في المنطقة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعلان مسؤوليته عنها منها الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء 2003والسطو على الثكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005 ، كذلك أقر نفس التنظيم مسؤوليته عن هجومين في موريتانيا عام 2008 أحدهما كان ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نتج عنها 12 قتيلا من الجنود و الهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط .وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي يعمل في موريتانيا وعن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط[2] .

وقد تمكنت هذه الشبكات و التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة شمال إفريقيا وفشل الدول فيه مما وفرلها الملاذ الآمن،كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة،كذلك اتساع مساحة شمال إفريقيا وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر المناطق الصحراوية .

الفرع الثاني :الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة بما أصبح لا يهدد فقط دول الشمال بل وحتى أن التهديد ينتقل إلى أوروبا خاصة وأن منطقة شمال إفريقيا أصبحت منطقة عبورلمختلف أشكال الجريمة المنظمة وحسب تعريف الانتربول

[1]Lianne Kennedy Boudali , **examining U.S counterterrorism priorities and stratey across Africa's Sahel region** , Rand corporation,november 2009, p 1, in : http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedy-boudalitestimony091117a.pdf

[2]- Liane Kennedy Boudali, op.cit , p 5 .

للجريمة المنظمة فهي : " جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية "[1] . وحسب معظم الخبراء والباحثين فإن الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الأشكال : الاتجار في المخدرات، الأسلحة، المواد النووية، المعادن الثمينة، الآثار أنواع الحيوانات، سرقة السيارات ، الاتجار بالبشر والأعضاء، الهجرة السرية .

وفي الحقيقة فإن منطقة شمال إفريقيا لا تكاد تخلو من معظم أشكال الجريمة المنظمة التي تم ذكرها، خاصة منها الاتجار بالمخدرات بحيث تحول الشمال إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل " الهيروين، الكوكايين والكراك "من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم شمال إفريقيا وعبر المغرب العربي .

وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب وتم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست[2] .

ومن خلال اجتماع لمجلس الأمن في إطار النقاش حول الاتجار بالمخدرات في إفريقيا عقد في ديسمبر 2009صرح انطونيو ماريا كوستا **(Antonio Maria costa)** مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة **(ONUDC)** بأن هناك أدلة حول تدفق نوعين من المخدرات ، الهيروين في شرق إفريقيا والكوكايين في الغرب انضمت إليها الصحراء من خلال طرق جديدة عبر النيجر، مالي وتشاد .

وخطر الاتجار بالمخدرات لا ينحصر فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وإنما يتعدى خطره إلى كونه أصبح ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا وهذا حسب تصريح كوستا بقوله :" المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين و المنظمات التي هي ضد حكوماتها في شمال إفريقيا تستعمل إيرادات الاتجاربالمخدرات في تمويل عملياتها وإشتراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات "[3] .

---

[1]- Philippe Marchesin , **les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours** , paris : karthala ,2001 , p 43 .

[2]– امحند برقوق ، **المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري** ، الجزائر، مجلة الجيش ، العدد 534 ، جانفي 2008 ، ص 52 .

[3]- Bouchra Ben youssef , **sahel 2009-drogue , contreterrorism** , in : http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terroris

بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات نجد أيضا الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في المنطقة حيث تعتبر بمثابة السوق الكبير للأسلحة الخفيفة التي تستخدم بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية وتستعملها القبائل الرحل لحماية قطعانهم وماشيتهم من قطاع الطرق، هذه الأسلحة والتي تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى في شمال إفريقيا، حيث أن الأسلحة من نوع **16 M** استعملت في نزاعات داخلية في تشاد، تم العثور عليها في موريتانيا . كذلك نجد تبييض الأموال والذي يتخذ من نيجيريا منطلقا له .

أما الشكل الآخر فهو الهجرة غير الشرعية التي تعد بمثابة الخطر ذو الحدين، الأول يتعلق بكونها تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الآلاف كل سنة بالإضافة إلى ما ينتج عنها في مناطق العبور من جرائم منظمة" الدعارة، السرقة، التزوير و المخدرات ...إلخ ،أما الثاني فيتعلق بتهديد هذه الأخيرة للدول وجهة المهاجرين، خاصة منها دول جنوب أوروبا التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا[1] .

الفرع الثالث :الأزمات الداخلية

نتيجة للتعدد الإثني في شمال إفريقيا فإن المنطقة تعرف العديد من التوترات والاضطرابات ، هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متأزما أكثر وتعتبر كل من دارفور، تشاد وأزمة التوارق من أهم الأزمات الداخلية في الشمال الإفريقي.

البند الأول : أزمة دارفور

يعد الصراع في دارفور بمثابة" الثقب الأسود "في السودان ، كما يمثل إحدى أهم القضايا الدولية التي جذبت اهتمام العالم كله فتم تدويلها بشكل كبير من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وكذلك الدول ذات المصالح وخاصة منها الولايات المتحدة .

ودارفور هي مقاطعة تقع في غرب السودان لها حدود مع ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى تعرف ب " ارض الفور"، لأنها تاريخيا شهدت قيام سلطة الفور منذ منتصف القرن السابع عشر. وتضم دارفور عددا كبيرا من

[1]- Bouchra Benyoussef , op.cit .

القبائل والمجموعات الإثنية يقدرها البعض بحوالي مائة قبيلة وهي تقسم عادة إلى قبائل عربية وغير عربية أو السكان المحليين ويكاد هذا التقسيم أن يكون جغرافيا واقتصاديا أيضا[1] .

يختزل البعض الصراع في دارفور بأنه نزاع حول الموارد الطبيعية الشحيحة، لكن ليس هذا هو السبب الوحيد، حيث يرى العديد من الباحثين أن الأزمة في دارفور هي عملية طويلة للصراع التقليدي بين الرعاة والمزارعين في الإقليم غير أن هذا الصراع يجيء الآن في ظروف سياسية مختلفة وضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة وفي ظل وجود خلل في الحكم والإدارة و الاقتصاد مما أدى إلى تأزم الصراع القبلي التقليدي وتكرره مرارا، فأصبح يأخذ طابعا عرقيا وهذا هو المنحنى الخطير في أزمة دارفور والذي بدأ منذ ثمانينات القرن الماضي ، أين ظهرت تصنيفات تقسم الطرفين إلى عرب مقابل زرقة، وانتشرت فكرة وجود خطر على العنصر العربي وانه مهدد من قبل العناصر الزنجية .وقد أعلن التجمع العربي عن نفسه رسميا في مذكرة أرسلت للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء في تلك الفترة بتاريخ 1987/10/05 حملت الاحتجاجات المعهودة بالظلم وأنهم يمثلون % 70 من سكان الإقليم ولكن لا يمثلون في الأجهزة التنفيذية والتشريعية حسب وزنهم .وقد استفاد التجمع العربي من الحرب الأهلية في الجنوب، إذ حاولت الحكومات المركزية

توظيفهم في صد هجمات الحركة الشعبية لتحرير السودان .وكان الصادق المهدي أول من سمح

بفكرة تسليح القبائل العربية ليكونوا جيشا شعبيا مساندا للقوات المسلحة السودانية[2] .

وبعد فترة قصيرة من مطلع التسعينات ظهرت ميليشيا تسمى الجنجويد(**Janjawid**) الذين نشطوا في دارفور كبديل للدفاع الشعبي مما جعل الكثير من المواطنين يربط بين النظام والجنجويد. ومن هنا كان المنطلق الحقيقي لأزمة دارفور التي انفجرت منذ 2003 ، حيث بدأت المجموعات غير العربية تتحرك وتقوم بتنظيم نفسها، فجرى الحديث عن بناء دولة الزغاوة الكبرى التي تشمل فروع القبيلة الموجودة في تشاد والتي تعرضت لاعتداءات فظيعة من الجنجويد بين عامي 1994-1996 وبدأ الفور والزغاوة في تنظيم أنفسهم في عام 2001 ولكن الحكومة والجنجويد قاما بحملات ضدها خلال2002 و في 23 فيفري 2003 تكونت مجموعة أطلقت على نفسها" جبهة تحرير دارفور " ثم تحولت إلى" حركة تحرير السودان "(الاسم الحالي)

---

[1]- حيدر إبراهيم علي ، **أزمة دارفور : الأسباب والمستقبل** ، البيت العربي ، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي ، ص 2 ، من الموقع : http://www.en.casaarab-ieam.es/publication

[2]- حيدر إبراهيم علي ، المرجع نفسه ، ص 7 .

وهي عبارة عن تحالف بين الفور المجموعة المعارضة و المسلحة الثانية (**JEM**) والزغاوة . وشكلت حركة العدل و المساواة وقد أسسها الزغاوة وهي ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية في دارفور بعد حركة تحرير السودان، تتهم هذه الحركة حكومة الخرطوم بانحيازها إلى القبائل العربية في دارفور وإهمال تنمية الإقليم، فضلا عن اتهامها برعاية وتسليح ميليشيات الجنجويد[1] .

بدأت الأوضاع تتفجر بصورة كبيرة بعد أحداث" الفاشر" في أفريل 2003 عندما استطاع المتمردين تدمير 6 طائرات عسكرية في مطار الخرطوم واختطاف قائد عسكري مما أدى إلى لفت انتباه العالم والرأي العام المحلي خارج السودان الذي لم يكن يعي بعد وجود التمرد المسلح على الرغم من أن المتمردين كانوا قد سيطروا على مناطق" جبل مرة "وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد و ليبيا . وهكذا بدأت تتوالى العمليات والمواجهات بين الحكومة وميليشيات الجنجويد التي تستخدمها الحكومة كدرع عسكري للقتال في دارفور بين المتمردين في الجنوب وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع الآلاف من الضحايا المدنيين ونزوح آخرين إلى الدول المجاورة خاصة منها تشاد . وبهذا دولت القضية الدارفورية باعتبارها كارثة إنسانية. وكان كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أول من أعلن أن الذي يجري في دارفور هو إبادة جماعية وذلك جراء زيارته للسودان في عام 2004 ، كما أدان المجتمع الدولي وبالذات مجلس الأمن النظام السوداني وقام بإصدار عدد من القرارات التي تطورت من التركيز على الإغاثة والعمل الإنساني حتى المطالبة بالتدخل حسب الفصل الثاني وفقا للقرار 1706 في أوت 2006 وانتهى الأمر في الأمم المتحدة بقرارات إرسال قوات أممية إلى إقليم دارفور.غير أن الحكومة السودانية رفضت هذا القرار إلى أن استبدل هذا القرار بعد عام بقرار آخر(القرار1769) يقضي بنشر ما عرف ب " القوات الهجين " (المسماة يوناميد أو البعثة الأممية الإفريقية في دارفور) تكون الولاية عليها مشاركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة و تشكيل القوات فيها إفريقي خالص. وقد قامت كذلك محاولات عديدة لإيقاف الاقتتال منها إتفاق أبوجا في 5 ماي 2006 والذي احتوى على مبادئ يمكن أن تساعد في حل الأزمة[2] .

وكان التفاوض في أبوجا بين الحكومة و ثلاثة فصائل هي :مجموعة " مني أركو مناوي "التي وقعت مع الحكومة و فصيلتي حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة اللتان عارضتا مبادئ الإتفاق ولم يوقعا مع الحكومة . وإن كانت حدة القتال قد خفت نوعا ما بعد اتفاق السلام في أبوجا بين الحكومة

[1]– حيدر ابراهيم علي ، مرجع سابق ، ص 7 .

[2]– حيدر ابراهيم علي ، المرجع نفسه ، ص 8 .

والمتمردين إلا أن أعمال العنف ازدادت سوءا في بعض المناطق بسبب الصدامات بين فصائل جيش تحرير السودان والعصابات والصراعات القبلية والوضع المضطرب على الحدود التشادية. وفي 17 فيفري 2009 تم التوقيع على اتفاق " حسن النوايا وبناء الثقة "بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لتسوية مشكلة دارفور برعاية الحكومة القطرية.

إن أزمة دارفور عرفت اهتماما دوليا واسعا وتغطية إعلامية كبيرة ليس فقط لما نتج عن الأزمة من ضحايا وكوارث إنسانية وإنما كذلك لان منطقة دارفور هي غنية بالنفط تجتذب اهتمام وتنافس القوى الكبرى من أجل السيطرة على الاحتياطات النفطية الضخمة فيها، خاصة مع ظهور الصين التي أصبحت المنافس الأول للولايات المتحدة في المنطقة فبعد أن وجد السودان نفسه يواجه صراعاته الداخلية بالإضافة إلى العزلة التي فرضتها عليه أمريكا، اتجه النظام شرقا إلى الصين وماليزيا و الهند و نجح في تكوين علاقات اقتصادية مع تلك الدول وبالذات الصين التي اعتمد عليها السودان كثيرا فيما يخص الفيتو الصيني وكذلك معارضتها لصياغات مشروعات القرارات قبل عرضها وفرض تعديلها والحد من شدتها[1] .

ولعل تدخل الكثير من القوى وتضارب مصالحها في المنطقة ساهم إلى حد كبير في فشل جهود التسوية وإن كانت الأمور ربما ستحسم في السودان إذا انفصل الإقليمين الشمالي عن الجنوبي بموجب اتفاق السلام الموقع عام 2005 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وبين الحكومة السودانية، الذي ينص على إجراء استفتاء لتقرير المصير في جانفي 2011 يختار فيه الجنوبيون بين الوحدة و الاستقلال .وقد تعهد الرئيس البشير خلال حفل تنصيبه وأدائه اليمين الدستورية في 27 ماي 2010 بأن الاستفتاء سيجري في موعده المحدد وأن الجنوبيين سيقولون كلمتهم دون إملاء أو إكراه ولا تزييف لإرادتهم، في جو يشهده مراقبون محليون ودوليون.

البند الثاني :الأزمة التشادية

ترتبط الأزمة السياسية التي تعاني منها تشاد حاليا بالصراع الممتد مند عقود في هذه المنطقة بمحاوره الثلاث التي تجعله قابلا للاستغلال :المحورالأول يتعلق بالصراع الأمريكي الفرنسي على غرب إفريقيا منذ الانسحاب النهائي لبريطانيا من هذه المنطقة ويتعلق المحورالثاني بالصراع الإقليمي الذي تدخل على خطه ليبياوالسودان ونيجيريا . ويدور الصراع الثالث على المحور القبلي العرقي .هذه الصراعات تتداخل ويغذي

[1]– حيدر ابراهيم علي ، مرجع سابق ، ص 9 .

بعضها بعضا حيث تختلط مصالح الدول الكبرى مع مصالح قبيلة الزغاوة مثلا وتلتقي مصالح القوى الدولية مع أحد اللاعبين الإقليميين وتفترق في أخرى[1] .

وإن كان هناك تدخل واضح لقوى إقليمية كليبيا، حيث اندلعت مواجهات مسلحة بين النظام الليبي ونظام حسين حبري في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين أين تمكنت ليبيا من احتلال" شريط أوزو "الغني بالثروات .إلا أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عادت إلى طبيعتها في أكتوبر 1988 وفي أوت 1989 وقعت الدولتان اتفاقا إطار لتسوية خلافاتهما في الجزائر العاصمة .وفي سبتمبر 1990 تم عرض قضية شريط أوزو على محكمة العدل الدولية و التي قضت في فيفري 1994 بعودة الشريط إلى تشاد وهوما قامت بتنفيذه ليبيا ، كذلك نجد في تشاد تدخلا لقوى دولية كبرى أهمها فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في تشاد حيث يرجع وجودها فيه إلى النصف الثاني من القرن 19 وإلى غاية 1960 أين تحصلت تشاد على استقلالها، غير أن ذلك لم يمنع فرنسا من الإبقاء على نفوذها في الدولة من خلال حفاظها على تواجدها العسكري والاقتصادي والسياسي ودعمها للحكومات التي تحقق مصالحها فنجدها دعمت حسين حبري ثم بعده الرئيس الحالي إدريس ديبي . وبالإضافة إلى فرنسا نجد ظهور الولايات المتحدة في الساحة بعد الاكتشافات النفطية في تشاد و أصبح التنافس الفرنسي الأمريكي يؤثر على الأمن التشادي خاصة في ظل التمزقات العرقية في البلاد.

وبالرغم من هذه التدخلات من قبل القوى الإقليمية والدولية وما تشكله من تأثير على الأمن التشادي، إلا أن الأزمات الداخلية المتكررة في تشاد بين الشمال والجنوب وبين مختلف الفصائل تبقى هي الأخطر ويلعب الصراع بين القوى السياسية في تشاد دورا مهما في تصعيد الأزمة.

و قد بدأت الأزمة في عام 1963 بعد ثلاث سنوات من الاستقلال ولم تهدأ بعدها بشكل دائم، فقامت سلطة دكتاتورية على أساس قبلي مثلها الرئيس تومبلباي الذي حظر الأحزاب المعارضة منذ 1962 ثم راح عملاؤه يبتزونه منذ العام 1963 مما أثارضده حالات التمرد وهو ما جرى مع نظامي حبري و ديبي، حيث تخصص مغانم السلطة لأبناء عشيرة الرئيس وشيئا فشيئا تعم البلاد ثورة تنهض بها الإثنيات المتمردة وتلك التي تعتبر نفسها بكل بساطة مستبعدة[2] .

---

[1]– عبد الله صالح ، **الأزمة التشادية : إلى أين** ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 172 المجلد 43 ، أفريل 2008 ، ص 166 .

[2]– بيار كونيسا ، **الأزمات المتكررة في تشاد لا أمة ولا دولة** ، لوموند ديبلوماتيك ، النشرة العربية ، ماي 2001 .

إن الرئيس ديبي يواجه منذ أواخر 2006 تمردا يستهدف الإطاحة بنظام حكمه، وقد وصل ديبي إلى السلطة عام 1990 بعد انقلاب عسكري، ثم اختير للرئاسة بعد ست سنوات في أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد وأعيد انتخابه مرة ثانية عام2001 وفي عام2006 وافق الشعب في استفتاء عام على تعديل دستوري يلغي اقتصار الرئاسة على فترتين وهو ما سمح لديبي بالفوز بفترة ولاية ثالثة في انتخابات 3 ماي2007 وهو ما أثار غليانا ضد نظام حكمه خاصة بعدما قاطعت المعارضة الانتخابات وحالة الفساد المتفشية في البلاد مما دفع إلى التمرد على نظام ديبي حيث يقوم التمرد التشادي على تحالف مكون من ثلاث مجموعات تشادية هي :إتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية أنشئ في نهاية 2006 ، تجمع القوى من أجل التغيير بقيادة **Tima Fedimi** ابن أخ الرئيس ديبي الذي انتقل إلى صف التمرد مع أخيه**Tom** في أكتوبر2005 وإتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية وهي متكونة من تشاديين من أصول عربية[1] .

وقد كانت هذه المجموعات الثلاثة في أغلب الأحيان مختلفة فيما بينها ولا يجمعها سوى هدف واحد وهو الوصول إلى السلطة ومن أهم أسباب اختلافها هو صراعات الأجهزة والمصالح المتناقضة بين مختلف العرقيات الإقليمية التي تنتمي إليها (الزغاوة، العرب، التوبو).وقد تمكنت المعارضة من الوصول إلى أبواب العاصمة نجامينا في أفريل 2007 غير أن الجيش الحكومي تمكن من صدها بعد دعمه بجسر جوي فرنسي ورغم أن الجانبين قد وقعا اتفاق سلام في 25 أكتوبر 2007 في سرت بليبيا إلا أن اشتباكات دامية اندلعت مجددا بين26 نوفمبر و 4 ديسمبر 2007 ثم عادت الأمور إلى الهدوء بعد ذلك ولكن اشتباكات مسلحة عادت مرة أخرى منذ 31 جانفي 2008 بين القوات الحكومية والمتمردين الذين اقتحموا العاصمة نجامينا .

ومما ساهم في تردي وتدهورالأوضاع التشادية هوعدوى النزاع في دارفور خاصة وأن معظم القبائل الموجودة في السودان هي موجودة في تشاد وقبيلة الزغاوة بصفة كبيرة حيث ينتمي معظم قادة المتمردين في دارفورإلى قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي إدريس ديبي .ولهذا نجد الخرطوم تتهم قيادات سياسية وعسكرية في تشاد بدعم المتمردين في دارفور وفي الوقت نفسه توجه دوائر رسمية في تشاد الاتهام إلى الخرطوم بتشكيل تحالف معارض من القبائل لنظام الحكم في تشاد من أجل الإطاحة بالرئيس ديبي وقد

[1]– يوسف شلبي ، **المواجهات في تشاد .فرنسا مرة أخرى في المستنقع** ، مجلة العصر 2008/02/05 ، في الموقع :

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9785

تصاعدت الأزمة بين البلدين بصورة كبيرة عام 2005 عقب قيام تشاد بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي تتهم فيها السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية[1] .

البند الثالث :الأزمة الترقية

إن الأزمة الترقية في شمال إفريقيا تعد الأخطر والأكثر حساسية إذا ما قورنت بنظيرتيها في دارفور وتشاد ولعل السبب الرئيس لذلك يرجع لكون الأقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحدة وإنما هي منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها .

والخريطة ادناه توضح تموقع التوارق و توزعهم عبر دول شمال إفريقيا[2] .

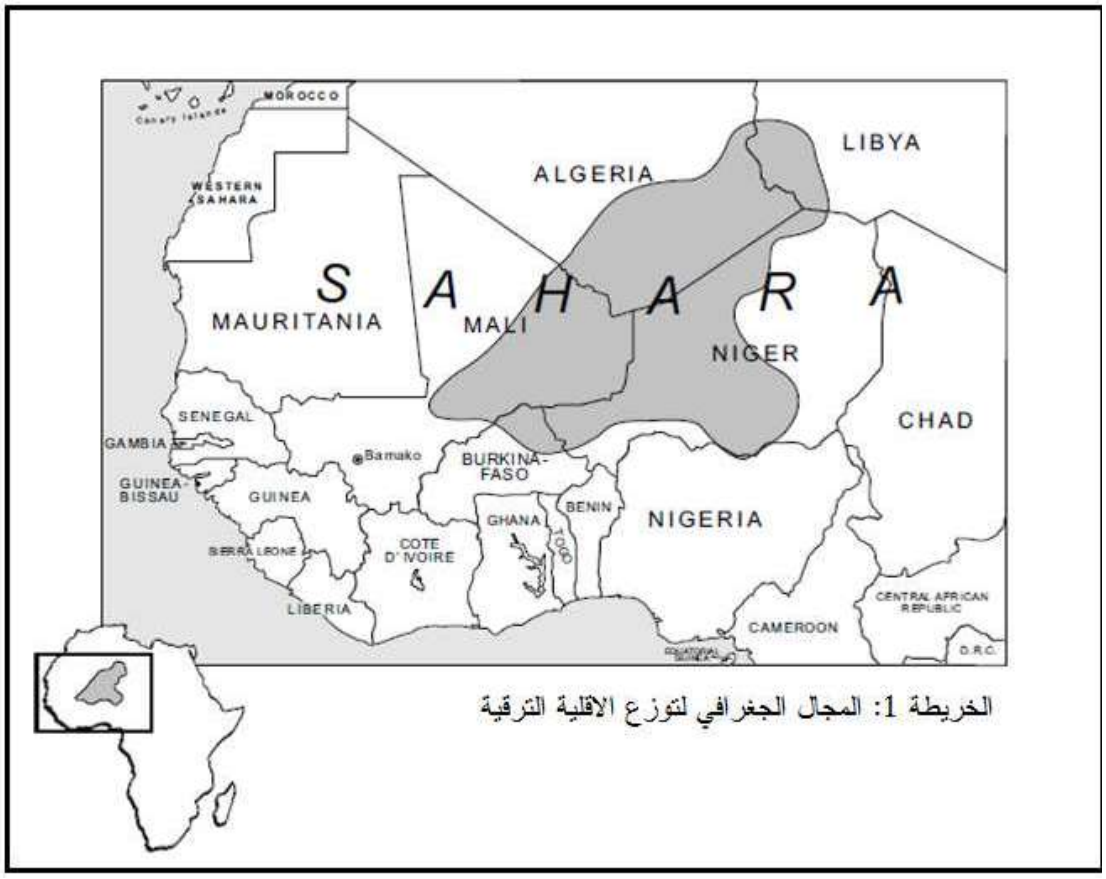

الخريطة 1: المجال الجغرافي لتوزع الاقلية الترقية

المصدر : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

[1]– عبد الله صالح ، مرجع سابق ، ص 168 .

[2]- Kalifa Kaita , **conflict and conflict resolution in the sahel : the tuareg insurgency in mali** , strategic studies institute , may 1998 , p7 , in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

إن كانت الأقلية الترقية تتوزع بين الدول الخمسة المذكورة فهي تتركز أكثر في مالي والنيجر حيث تعتبر هاتين الدولتين" قلب عالم التوارق ."أغلب المصادر تشير إلى أن عدد التوارق يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي، 50000 نسمة بليبيا، 35000 نسمة ببوركينافاسو و 25000 نسمة بالجزائر.

في حقيقة الأمر هناك اختلافات وتناقضات كبيرة حول اصل وجذور الأقلية الترقية، غير انه تم التوصل وبالرجوع إلى الحجج التاريخية واللغوية إلى اعتبار التوارق جزءا لا يتجزأ من السكان الأصليين لشمال إفريقيا ساهمت الغزوات المختلفة في إرغامهم على الهروب والهجرة إلى أعماق الصحراء .

ويشترك التوارق في مجموعة من الصفات هي :

اللغة :يتحدث التوارق التماشكا، ويكتبون بخط أبجدية خاصة هي التيفيناغ .

الدين :التوارق هم مسلمون يمارسون شكلا معتدلا من الإسلام مكيف وفق نمط الحياة وخصوصيات المجتمع وهم يعطون أولوية للمرأة في المجتمع .

البنية الاجتماعية : تنظيم المجتمع هرمي على قمته الطبقة الأرستقراطية وعموما هناك أربع طبقات رئيسية في المجتمع الترقي[1] :

– طبقة النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية**Imouhar imajeren** : وهي الطبقة الأكثر هيمنة على النسيج الاجتماعي الترقي من الناحيتين المادية والمعنوية.

– طبقة رجال الدين **Ineslemen** : أو الولي المسلم الذي يتمحور دوره في التنشئة و التكوين الديني وهي توجد بالجزائر و بدرجة أقل في ليبيا.

– طبقة الأمراد **Imrad**: وهي تحتل موقعا وسطا في السلم الاجتماعي الترقي وهي متكونة في الأساس من الرحل المالكين للثروة الحيوانية أو القائمين على رعايتها لصالح طبقات أعلى.

– طبقة العبيد **Iklaus**: وهم مجموعة من الأجانب تم جلبهم إلى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة

[1]– حسين بوقارة ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي** ، العالم الإستراتيجي ، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7 ، نوفمبر 2008 ، ص 6 .

لصالح الطبقات الأخرى و لكنهم يمثلون أغلبية عددية لا يستهان بها داخل المجتمع الترقي.

وإن كانت هذه الأقليات الترقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر وبوركينافاسو فإن عدم الاستقرار والعلاقات التنازعية هوما يميز وضع هذه الأقليات في كل من مالي والنيجر، بما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في الدول الثلاث الأخرى وخاصة منها الجزائرذات الحدود الجغرافية الطويلة مع كلتا الدولتين.

وأصول المشكل الترقي في كل من مالي والنيجر ترجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبدايات الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر أو جمهورية مالي وقد بعثوا برسالة إلى الجنرال**De gaulle** يطالبون فيها بضرورة فصل أو اقتطاع الأقاليم الصحراوية عن دول شمال إفريقيا المستقلة من أجل التمهيد لقيام جمهورية ترقية[1] .

غير أن الأجهزة السياسية في كل من مالي والنيجر وبعد حصولها على استقلالها حاولت إرغام الأقليات الترقية على الاندماج ضمن الهياكل الوطنية مما أدى إلى تأزم الأوضاع للتوارق باختلاف طبقاتهم الاجتماعية وأصبحوا يعانون من تهميش كبير ضمن حكوماتهم .ولأنهم رفضوا أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية بدأ التوارق الكفاح المسلح ضد مترئسيهم الجدد منذ السنوات1961-1963 في كل من مالي والنيجر غير أن محاولتهم هذه تم استيعابها بسرعة عن طريق القوة .وقد كان هذا بمثابة التمرد الأول للأقليات الترقية على الحكومة في مالي و النيجر.

أما التمرد الثاني فجاء بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة بين عامي1968-1974 وبعد ذلك مرة أخرى في عام 1980 و 1985 ، مما قوض معيشة الشعوب الرعوية البدوية وأسفر عن مقتل نسبة عالية جدا من الثروة الحيوانية وإضطر العديد من البدو إلى البحث عن مناطق لجوء فأصبح طوفان من اللاجئين التوارق يتدفقون إلى الدول المجاورة ، وقد كانت الجزائر أكثر الدول التي استقبلت هؤلاء اللاجئين حيث أقامت السلطات الجزائرية بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي مراكز لاستقبال هؤلاء المهاجرين بمنطقة عين قزام ،استمر هذا الوضع لمدة عشر سنوات إلى أن تحسنت الظروف المناخية وعاد اللاجئون التوارق إلى مواطنهم الأصلية أين وجدوا ظروفا اقتصادية واجتماعية قاسية، إضافة إلى رفض حكوماتهم لهم

[1]- حسين بوقارة ، المرجع نفسه ، ص 8 .

حيث أن كل من حكومتي مالي والنيجر نفيتا انتماء هؤلاء التوارق إليها وأصبح كل طرف يدعي بأنهم ينتمون إلى الطرف الآخر[1].

وهكذا أصبحت عوامل عديدة كالجفاف الحاد، الظروف الإقتصادية والاجتماعية الصعبة وما تولد عنها من بطالة وعدم استقرار بالإضافة إلى استغلال مشكلة التوارق من قبل الدول المجاورة،سببا وراء بروز حركات مسلحة في شمالي النيجر ومالي دخلت في مواجهات مسلحة مع بماكو ونيامي على امتداد سنوات التسعينات فكانت مذبحة **Tchin Tabaraden** التي ارتكبتها القوات العسكرية النيجيرية يوم 7 ماي 1990 ضد التوارق، إثر هجوم مجموعة من الشبان التوارق على مقر الدرك لتقديم لائحة من المطالب تدور في مجملها حول ضرورة التوزيع العادل للمساعدات الدولية الموجهة للمنطقة والتوقف الفوري عن المعاملات القمعية للقبائل الترقية من طرف أفراد الجيش النيجيري .وفي 29 جوان من نفس السنة وانطلاقا من ميناكا المالية قام توارق مالي كذلك بسلسلة من الهجمات على مراكز الجيش المالي[2] .

تأزم الأوضاع هذا أدى إلى محاولة البحث عن صيغ للتسوية والتهدئة بين الأقليات الترقية وحكومتيها المالية والنيجيرية وإيجاد قنوات للتفاوض والوساطة بينهما .وقد قبل الرئيس المالي**Traore** الوساطة الجزائرية وتم التوقيع يوم 6 جانفي 1991 على اتفاقية تمنراست بين الحكومة المالية والقادة العسكريين التوارق ، كما تم التوصل وبواسطة جزائرية إلى معاهدة السلام بين الحركات الترقية والحكومة النيجيرية في 24افريل1995.

غير أنه وبعد هذه الاتفاقيات والاتفاقات الأخرى التي تلته، ظل الوضع الترقي غير يستقرخاصة في شمال مالي أين وجدت بعض التنظيمات الإرهابية ذات الطبيعة الدولية والإقليمية في العلاقة المتذبذبة بين السلطات المالية والحركات الترقية، البيئة الملائمة لتحقيق مآربها . ونتيجةللظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها التوارق أصبح العديد منهم يعمل في إطار الجريمة المنظمة والتعامل مع الإرهابيين الوافدين إلى الإقليم، ليس هذا فحسب بل إن للتدخلات الخارجية سواء كانت إقليمية من دول الجوار أو دولية من الدول أصحاب المصالح المتضاربة في المنطقة، دور كبير في استمرار اللاإستقرار وتأزم الوضع الترقي .

[1]- Kalifa Kaita , op . cit , p 12 .

[2]– حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 8 .

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في شمال إفريقيا هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا .

وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2009 ، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط ب 8.914 مليون دولار، السودان 68.530 مليون دولار، مالي 8.273 مليون دولار ، النيجر 4.905 مليون دولار ، موريتانيا 3.201 مليون دولار ، السنغال 13.333 مليون دولار، بوركينافاسو 8.431 مليون دولار ، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر ب 222.867 مليون دولار[1] .

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول فحسب إحصائيات2009

للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث :مجموعة البنك الإفريقي للتنمية ، الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو ب1751 مليون دولار، تشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار النيجر795 مليون دولار، نيجيريا 3761 مليون دولار، السنغال 5551 مليون دولار، موريتانيا 2134 مليون دولار والسودان 34360 مليون دولار.

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول شمال إفريقيا بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة منها الجفاف الذي اضعف وأدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق شمال إفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي أدت إلى انتشارالفقر في دول شمال إفريقيا وجعل دوله الأقل نموا في العالم بل إن دولة كالنيجر تعتبر تحت خط الفقر[2] .

غير أن اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في شمال إفريقيا، و في حال الإدارة الجيدة لها من قبل حكومات المنطقة فإنه من الممكن أن تتحسن الظروف المعيشية للسكان في شمال إفريقيا، ومن أهم الدول التي تم اكتشاف تلك المؤشرات فيها، نجد تشاد وموريتانيا إضافة إلى السودان .

---

[1]- United nations conference on trade and development , **Unctad hanbook of statistics 2009** , New York and Geneva : United Nations publication, p 412 .

[2]– السيد ولد اباه ، **المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي** ، الشرق الأوسط ، العدد 10671 ، فيفري 2008 .

والخريطة الموالية توضح كيف أن دولا كالسودان وتشاد وموريتانيا لم تكن من الدول المنتجة للبترول في فترة الثمانينات ولكنها أصبحت كذلك، كما أن الدول المنتجة القديمة كنيجيريا و الجزائر وأنغولا قد ارتفع إنتاجها بشكل واضح[1] .

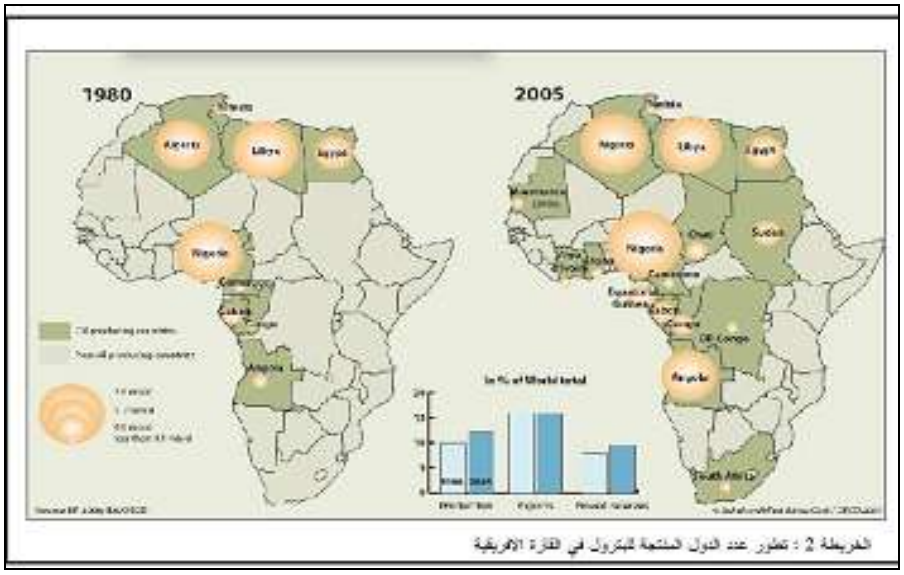

الخريطة 2 : تطور عدد الدول المنتجة للبترول في القارة الإفريقية

المصدر htto://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

وقد وصل إنتاج السودان من النفط عام 2006 إلى 500 ألف برميل يوميا، أما تشاد فقد بدأت في الإنتاج في شهر جويلية 2003 من حوض دوبا(**Doba**) وبلغ الإنتاج التشادي من النفط225 ألف برميل عام 2006. ويشحن البترول التشادي عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكاميرون ويبلغ طوله 1070 كيلومتر يصب في مرفأ كربي الكاميروني في ساحل خليج غينيا .

وبالإضافة إلى النفط هناك مواد أخرى تزخر بها دول شمال إفريقيا ، حيث تحتل النيجر المرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج اليورانيوم (3434 طن في عام2006) بزيادة قدرها % 11 عن العام السابق و المرتبة الرابعة عالميا بعد كندا، أستراليا و كازاكستان .كما تم اكتشاف وجود اليورانيوم في منطقتي جبال النوبة وحفرة النحاس بالسودان[2] .

[1] -Oil and gaz , **Atlas on regional integration in west Africa** , energy series , p 9 in : htto://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

[2] – محمود أبو العينين وآخرون ، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي (2006– 2007)** ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ط1 ، 2006 ، ص 116 .

إن مصادرالطاقة هذه التي تتوفرعليها دول شمال إفريقيا هي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في هذه الدول غير أن الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري الذي يطغى على أجهزة الدولة في شمال إفريقيا يحول دون ذلك، فتصبح هذه الموادالطاقوية ذات أهمية أكبربالنسبة للدول الكبرى خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة شمال إفريقيا منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين مستقبلها الطاقوي.

وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية محور دراستنا تهتم بالمواد الطاقوية في شمال إفريقيا، فهل هذا هو الدافع الوحيد لاهتمامها بالمنطقة؟ أم أن الوضع الأمني غير المستقر والمتأزم في شمال إفريقيا هو الآخر يدفعها للاهتمام بالإقليم في إطار إستراتجيتها الكونية لمحاربة الإرهاب ومواجهة تحديات العولمة ؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات هي مضمون العنوان الموالي " المنطلقات الموجهة للاهتمام الامريكي بشمال إفريقيا" .

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا

المطلب الأول :البعد الجيوستراتيجي

إذا كانت الولايات المتحدة تبرر اهتمامها بشمال إفريقيا انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيوستراتيجي* للمنطقة وما يشكله من أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه مناطق معينة في القارة الإفريقية لها مصالح إستراتيجية فيها.

وتبرز الأهمية الجيوستراتيجية لشمال إفريقيا من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو مقسم بين منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة و هما المغرب العربي وخليج غينيا.

الفرع الأول : أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة

إن منطقة المغرب العربي التي كانت إلى حد قريب مركز نفوذ أوروبي وفرنسي على الأخص، أصبحت الولايات المتحدة تبرز اهتماما غير مسبوق بها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقد تمحور هذا الاهتمام حول الجانبين الاقتصادي والأمني.

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، كان الاهتمام الأمريكي اقتصاديا في المقام الأول، ويعد التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا أوضح مؤشر على ذلك وهو يعرف أيضا باسم" مبادرة ايزنستات (**Eizenstat**)" التي أنشئت عام 1999 وسميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا، كان هدفه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي الثلاث(تونس ، الجزائر، المغرب) في مجال التجارة والاستثمار [1] .

أصبح هذا البرنامج جزءا من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال اهتمامها بالمغرب العربي إلى ربط هذا الأخير بالشرق الأوسط، فطرحت عام2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان وهو ما يبرز الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب

* الجيوستراتيجية : هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة إقليمية معينة ، ودورها من حيث إمكانية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات السياسية أو الاقتصادية ذات الصفة الدولية .

1- Yahia H.Zoubir , **la politique étrangère américaine au maghreb : constances et adaptation** , journal d'étude des relations internationales au moyen oriont , juillet 2006 , p 116

العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الولايات المتحدة تهدف إلى تطوير التعاون الوثيق مع دول المغرب العربي في المجالين الاقتصادي والأمني.

أولا –المجال الاقتصادي

باعتبار دول المغرب العربي وخاصة الجزائر وليبيا تتوفر على ثروة من النفط والغاز الطبيعي، فإن هذا اكسبها أهمية اقتصادية كبيرة عند الولايات المتحدة بعد أحداث11 سبتمبر 2001 خاصة في ظل الاستقرار الذي أصبحت تعرفه الجزائر بعد العشرية السوداء التي عانت فيها من ويلات الإرهاب وتحسن العلاقات الليبية الأمريكية بعد اتفاق عام2003 بشأن قضية لوكيربي، ثم بعدها إعلان ليبيا في أواخر ديسمبر 2003 قرارها بالتخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي أصبح يسمح بانخراط اكبر للولايات المتحدة في هذه الدولة وتكثيف استثماراتها فيها.

ويتضح حجم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و مختلف دول المغرب العربي من خلال النقاط الآتية :

– بالنسبة للجزائر، بعد توقيعها مع الولايات المتحدة للاتفاق الإطار حول التجارة والاستثمار في جويلية 2001 ، الهادف إلى مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية بكسب حصة اكبر من السوق الجزائرية خاصة في المواد الهيدروكربونية زاد حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاعي النفط والغاز بالجزائر، وأصبحت بذلك الولايات المتحدة أول المستثمرين، فبلغ حجم استثماراتها 2،7 مليار دولار، في حين أن فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر تستثمر فقط 500 مليون يورو حسب إحصائيات لسنة 2003[1] .

وقد بدأت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر تتجه نحو القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة، ولم تبق منحصرة فقط في قطاع الطاقة مثل الصناعات الدوائية والاتصالات والإعلام الآلي، إلا أن قطاع الطاقة يبقى القطاع رقم واحد من حيث الحجم الإجمالي للاستثمارات الأمريكية.

– أما ليبيا، فبعد تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ عام 2003 ، بدأت الاستثمارات الأمريكية تتوجه نحوها من جديد، ففي ديسمبر 2005 وقعت شركة" اكسون موبيل " اتفاقات للتنقيب وإنتاج النفط مع شركة

[1]- Alex Lefebre , **Chirac promotes French interests in Algeria** , march 2003 , in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

النفط الوطنية الليبية . ولأن ليبيا تتوفر على اكبر احتياطي للنفط في إفريقيا فان هذا يجعل أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة في تعاظم مستمر [1] .

– أما في ما يخص المغرب، فعلاقته مع الولايات المتحدة تعتبر الأقدم والأوثق ، سواء من حيث المساعدات أو من حيث المبادلات التجارية ، فقدرت قيمة المساعدات الأمريكية للمغرب سنة 2002 ب72% من حجم المساعدات إلى دول المغرب الثلاث (تونس،الجزائر، المغرب)، وفي سنة 2005 ارتفعت هذه النسبة إلى 18،8 % بما يعادل 58 مليون دولار، في حين قدرت قيمة المبادلات التجارية بين الطرفين سنة 2004 ب 1093 مليون دولار .

– أما بالنسبة إلى تونس فإن كانت تحظى بمكانة خاصة في قائمة الدول المفضلة للولايات المتحدة، فتعتبرها نموذجا ناجحا فيما يخص الإصلاحات، تحرير الأسواق، العلمنة والترقيات المتعلقة بوضع المرأة . إلا أن العلاقات الاقتصادية لتونس مع الولايات المتحدة تعتبر ضئيلة مقارنة مع فرنسا، ففي سنة 2002 قدر حجم الاستثمار الأمريكي في تونس ب 84 مليون دولار فقط واغلب الشركات الأمريكية في تونس هي مختصة في مجال الاستيراد والتصدير [2] .

من الواضح أن أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الاقتصادي هي ليبيا والجزائر، باعتبار أن قطاع الطاقة في المغرب العربي هو عامل الجذب الأول للاهتمام الأمريكي بالمنطقة .

ثانيا –المجال الأمني

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المغرب العربي هو تطوير التعاون الوثيق بين الطرفين في المجال الأمني والعسكري، وهذا بسبب تفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة الإرهاب الذي أضحى يشكل احد أهم العوامل المهددة لأمن الدول ومصالحها، حيث ساهمت أحداث 11سبتمبر 2001 بشكل كبير في توطيد العلاقات الأمريكية المغاربية في المجال الأمني، خاصة وأن المغرب العربي هو مجال حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار فيه تعتبره الولايات المتحدة ضروريا حتى لا تتهدد مصالحها في المنطقة .

---

[1]- **Exxonmobil signs PSA with Libya national oil** , in : http://www.offshoremag.com/index/articledisplay/243177/articles/offshore/top-stories-general-interest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html

[2]- Yahia H.Zoubir , op . cit , p 120 .

وإذا كان المغرب العربي قد جذب الاهتمام الأمريكي لما يتوفر عليه من موارد الطاقة أولعدم استقراره الأمني خاصة في ظل الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب ، فإن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقات التنافسية بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة ،حيث يظهرجليا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الأسواق المغاربية.

الفرع الثاني :أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة

إن أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة، ترجع إلى ما تتوفر عليه هذه المنطقة من ثروات نفطية ففي تقرير لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) صدر في عام 2001 ، قدر احتياطي النفط في إفريقيا ب 80 مليار برميل، واحتياطي الغاز ب 6 ترليون متر مكعب موزعة بين ليبيا، الجزائر، تونس ، المغرب ، مصر، غينيا الاستوائية ، نيجيريا، الغابون، الكونغو وانغولا. والخمس دول الأخيرة هي دول من خليج غينيا، وثلاثة منها تعتبر الرائدة في إنتاج النفط على المستوى الإفريقي ، فتأتي نيجيريا في المرتبة الأولى ثم انغولا وغينيا الاستوائية في المرتبة الثالثة[1] .

فخليج غينيا يحتوي على ما يقرب 7%من الاحتياطي العالمي للنفط وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسب كل من إيران، فنزويلا، والمكسيك مجتمعة .ولأن الشرق الأوسط يعد المورد الأول للنفط للولايات المتحدة يعاني من عدم استقرار سياسي و أمني، ولأنها اكبر مستهلك للنفط في العالم اضطرت الولايات المتحدة إلى البحث عن شركاء جدد في قطاع الطاقة ولان خليج غينيا يتوفر على إمكانيات طاقوية كبيرة، أصبحت له أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة فنجد الشركات الأمريكية وضعت خطة لاستثمار 50 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة في خليج غينيا.

إن ما أصبحت تشكله كل من منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا من أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، جعلت من منطقة شمال إفريقيا تكتسب هي الأخرى أهميتها عند الولايات المتحدة . ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا من خطر على المصالح الأمريكية في هاتين المنطقتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فانه في حالة تمكن الولايات المتحدة من إقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول شمال إفريقيا فإن ذلك سوف يسمح لها ذلك بالمراقبة والسيطرة على المنطقتين .

[1]- Martin Pabst , **External interests in west Africa** , p 57 , in : http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf

إن القول بأهمية البعد الجيوستراتيجي كمنطلق للاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا بحيث يخدم هذا الأخير مصالح أمريكا في كل من المغرب العربي وخليج غينيا، لا يعني بالضرورة أن شمال إفريقيا في حد ذاته لا يتوفرعلى المعطيات التي تجعله يدخل ضمن أولويات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن هذه الإستراتيجية وبعد تلك الأحداث أصبحت تحركها بالدرجة الأولى حربها العالمية على الإرهاب، فإن شمال إفريقيا كان له نصيبه من هذه الحرب وإن لم تصل إلى درجة التدخل العسكري المباشر كما حدث في أفغانستان، إلا أن المبادرات الأمريكية المتواصلة والمتجددة في الميدان العسكري والتي تطورت إلى ميادين أخرى تتم على أن هذه التهديدات الأمنية في المنطقة وبالأخص الإرهاب تشكل خطرا و تهديدا للمصالح الأمريكية في شمال إفريقيا أو في الدول المجاورة له.

كذلك الاستثمارات الأمريكية النفطية في تشاد والتي تقدر ب95 % ، إضافة إلى بداية تغلغلها الاستثماري في النيجر وموريتانيا في المجال الطاقوي أيضا، وخط الأنابيب الناقل للنفط التشادي عبر الكاميرون إلى غاية ميناء بخليج غينيا، هي كلها مصالح أمريكية يهمها أن لا تصبح مهددة جراء عدم الاستقرار الداخلي والإرهاب الذي بدأ ينتشر في الشريط الساحلي. ولو أن التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا لم تصل بعد إلى مرحلة معينة من النضج تسمح لها بالتأثير بصفة كبيرة خارج حدود دول الساحل، إلا أن إمكانية تفاقم هذه التهديدات في المستقبل وارد جدا، خاصة في ظل هشاشة دول المنطقة والضعف والفقر الاقتصادي، إضافة إلى التنافس الدولي الذي قد يساهم بشكل كبير في تأزم الأوضاع بالمنطقة .

وإن كانت الموارد الطاقوية في شمال إفريقيا ليست بالقدر الذي يتوفر عليه خليج غينيا، إلا أن هذا لا يمنع بأن تكون للولايات المتحدة استثمارات في الدول التي أظهرت مؤخرا مؤشرات بوجود احتياطي نفطي فيها، فتكون الولايات المتحدة هي السباقة في ذلك وبالتالي لا تترك مجالا لمنافسيها في القارة وأولهم الصين التي تبدي هي الأخرى اهتماما كبيرا بشمال إفريقيا . وبدأت تربطها علاقات قوية مع دول المنطقة، فالصين تحصل على 60 % من النفط السوداني، وهي الآن تتجه للاستثمار أكثر في دول الساحل الأخرى، حتى أن تشاد قد قطعت علاقاتها بتايوان مقابل توثيق العلاقات مع الصين . وغير الصين نجد فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، والتي ساهمت هي الأخرى بشكل كبير في تهويل الأوضاع الأمنية في شمال إفريقيا لإيجاد الفرصة للتدخل فيه، خاصة عندما بدأت تشعر بالزحف الأمريكي وغير الأمريكي الذي تعتبره مهددا لنفوذها ومصالحها في المنطقة .

المطلب الثاني : البعد الأمني

من خلال دراستنا للواقع الأمني لشمال إفريقيا اتضح بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة شمال إفريقيا، فنجد الحركة الجزائرية المعروفة بالجماعة السلفية للدعوة و القتال **(GSPC)** قد حاولت تجنيد وتدريب أتباع لها من بين دول الساحل المجاورة، والاستفادة من طرق التهريب عبر الصحراء والمساحات الواسعة للمنطقة غير الخاضعة للحكومة[1] .

لهذا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة شمال إفريقيا جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من اجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة.

من هنا تظهر أهمية شمال إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الاهتمام به يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب . فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة، أوبعض العمليات في الدول المجاورة كتفجيرات الدار البيضاء، فان صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها، كما حدث في دلتا النيجر حيث ومنذ سنة 2003 تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن[2] .

وتعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، وإن كانت الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة، أو فشل الدولة تبدو من خلال :

- فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم

- فقدان الحكم في الدولة لشرعيته

[1] Anthony Lake & Christine . W , **More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa** ,new York : report of an indenpedent task forcecouncilon foreign policy,200 6, p 79 .

[2] - Robert H.Dorff , **Responding to the failed state :the need for strategy** , small wars and insurgencies , vol .10, no . 3,1999 , p- p 63-64 .

- عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي

- الانهيار الاقتصادي

فإن دول شمال إفريقيا وباعتبارها تتوفر على هذه الخصائص، فإن هذا ما يجعلها محورا للاهتمام الأمريكي ، خاصة في ظل ما يتولد عن فشل هذه الدول من انتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرارالأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تكرس نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما في ذلك الأسلحة و تجنيد الأعضاء الجدد من السكان المحليين[1] ، خاصة وأن هؤلاء يعانون من البطالة وسوء المعيشة والاضطهاد في حكوماتهم . وحسب ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 فان:

"الولايات المتحدة ستستمر في منع الإرهابيين من استغلال المناطق غير الخاضعة للحكم كملاجئ لهم، وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات، سوف نقضي على هذه الملاذات تماما "[2].

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة ب : "بان الساحل(**PSI**) " لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية ،خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال **GSPC** بقيادة عماري صايفي المعروف ب: "البارا **EL-PARA** " باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلق البارا صراحهم مقابل5ملايين يورو دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004 ، وأصبحت الولايات المتحدة ترى انه من الضرورة التواجد في شمال إفريقيا أكثر من أي وقت مضى ، خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة و القتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006 ، وغيرت من اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (**AQIM**)"، وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوروبا[3] .

لكن هل بالفعل وصلت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وخاصة منها الإرهاب، إلى الدرجة أو المرحلة التي تسمح لها بالوصول والتهديد خارج المنطقة الساحلية، أم أن هذا التهويل الكبير من قبل الولايات

---

[1]- Yahia H.Zoubir , op . cit , p 125 .

[2]- **National strategy for combating terrorism** , september 2006 , p 16 in : http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf

[3]- Lianne Kennedy-Boudali , op . cit , p3 .

المتحدة وباقي الدول الغربية وبالأخص فرنسا،هو من اجل غايات أخرى، قد يكون النفط أولها ؟ خاصة وأن هناك من التقارير الدولية التي ذهبت إلى خلاف ما ذهبت إليه واشنطن، ففي تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادرة يوم 31 ماي 2005 بعنوان " الإرهاب الإسلامي في الساحل :حقيقة أم وهم"، جاء بأن منطقة شمال إفريقيا لا تشكل خطرا بالدرجة التي تصورها الولايات المتحدة، إلا أن التصور والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة .واعتبر التقرير أن الإسلام في المنطقة هو جيد ومعتدل، وانه ليس هناك تهديدات حقيقية في الوقت الحالي، ومع ذلك لابد من الحذر في المبالغة في تقدير أهميتها، خاصة في ظل توافد ممن هم إسلاميين أصوليين إلى المنطقة.

حسب ما جاء في التقرير فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا لا يكون بالوسيلة العسكرية وإنما لابد من التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة بأفق واسع من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية .ولذلك فقد ثمن التقرير "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **(TSCT)** " عن سابقتها "بان الساحل"،لأن هذه الأخيرة ركزت فقط على المساعدات في المجال العسكري، في حين أن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء قد وسعت مجال المساعدات إلى المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1] .

إذا كان الوضع الأمني في شمال إفريقيا، لم يصل بعد إلى مرحلة تهديد المصالح الأمريكية سواء خارج الإقليم أو داخله، أو حتى على المستوى الإفريقي بصفة عامة ، فنجد ان الولايات المتحدة لم تقم إلى حد الساعة بعمليات عسكرية مباشرة تستهدف الإرهابيين في المنطقة باعتبارهم مهددين لأمنها والأمن الدولي عموما، بل اكتفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات فقط وخاصة منها العسكرية .فإن هذا ما يدفعنا إلى طرح دافع آخر قد يكون هوالآخر وراء هذا الاهتمام الأمريكي بشمال أفريقيا، يرتبط هذا الأخير بالمؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخرا في المنطقة .

[1]- International crisis group , **Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ?**, Africa report , no.92,31 march 2005,p 35, in : http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf

المطلب الثالث :البعد الطاقوي

يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فتعتبر هذه الأخيرة أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي . وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والطاقة بقوله : " الأمن الطاقوي هو الأمن القومي و نحن يجب أن نعمل وفقا لذلك ".

وضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006 ، تحت عنوان : " إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة "، تم التأكيد على ضرورة فتح ودمج والتنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي، حيث جاء فيه " :إن الولايات المتحدة هي ثالث اكبر منتج للنفط في العالم، ولكننا نعتمد على مصادر دولية لتوريد أكثر من 50% من احتياجاتنا، وفقط عدد قليل من الدول يقدم الإسهامات الكبيرة للنفط في العالم والمفتاح لضمان امن الطاقة لدينا هو التنويع في مناطق موارد الطاقة "[1].

وإن كانت الولايات المتحدة تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية فهي في الوقت ذاته تسعى إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ويرجع ذلك إلى النزاعات الحالية والمحتملة في هذا الأخير وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات جيوبوليتيكية على أكبر الموردين للنفط للولايات المتحدة في المنطقة ونفس الأمر بالنسبة لفنزويلا التي تعاني من استمرار عدم الاستقرار السياسي[2] .

هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل حددها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين رئيسيتين يرى ضرورة الاهتمام بهما وهما بحرقزوين والقارة الإفريقية، غيرأن الاستكشاف والاستخراج من بحر قزوين لا زالت تتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل والصعوبة الأكبر تكمن في نقل النفط القزويني، حيث تبذل الولايات المتحدة مجهودات كبيرة من اجل مد خطوط أنابيب نفط جديدة برية مما يسمح بالاستمرارفي توسيع الإنتاج والتصديرو يساعد أيضا في تخفيف المخاطر البحرية الناتجة عن الازدحام في مضيق بوسبوروس (**Bosporus**) كذلك تعد الحرب التي لازالت دائرة في أفغانستان والاضطرابات

[1]- **The National Security Strategy of the united states of America** , March 2006 , p 28.

[2]- Africa oil policy initiative group , **African oil : A priority for U.S national security and African development** , institute for advanced strategic&political studies symposium , january 2002 , p 8, in : http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf

المتكررة في القوقاز من أهم العراقيل التي تصعب على الولايات المتحدة الاستفادة من نفط بحر قزوين بصفة كبيرة .

لذلك تبقى إفريقيا البديل الأنسب بالدرجة الأولى . وحسب ما جاء في تقرير ل : مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية (**african oil policy initiative group**) فإن أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد و بصفة خاصة غرب إفريقيا، حيث هناك توقعات بان يصل أكثرمن 2.5 مليون برميل من النفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية، أي ما يعادل 25% من الواردات الأمريكية من النفط . وقد اعتبر التقرير بحلول عام 2015[1] ، أن هذا التنويع في موارد النفط هو مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي وأنه شرط أساسي لحرية العمل في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاوة على ذلك فان غرب إفريقيا يوفر السرعة، أمنا أكثر، وتعقيدات اقل .

ودول شمال إفريقيا باعتبارها تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فهي حضيت بهذا الاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، خاصة بعدما أصبح الدور الصيني في المنطقة بارزا، وهو ما شكل مصدر قلق للعقل الاستراتيجي الأمريكي الذي ليس من صالحه السماح للصين بالهيمنة والسيطرة على نفط القارة الإفريقية، مما سيؤثر على ميزان القوى الحالي الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة، فالصين تخطط لاستثمارأكثر من 7 مليارات دولار من اجل اكتشافات نفطية في نيجيريا، وتعد لتطوير الاستثمارات على طول الحدود التشادية النيجيرية . كما أن الصين تحصل على60 % من البترول السوداني [2].

وبالنسبة للاهتمام الأمريكي بنفط شمال إفريقيا فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أمريكية هي :" اكسون موبيل"،" بتروناس "و"شيفرون"، لها نحو 95% من استثمارات النفط التشادي و تخطط هذه الشركات إلى مد خط بترول من الخليج العربي يمر من ميناء" ينبع " السعودي إلى ميناء عروس السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول "دوبا " التشادية ليصب في المحيط الأطلسي[3] .

---

[1]- Africa oil policy initiative groupop , op . cit., p 6 .

[2]- Chrif Dris , **Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :Agenda énergetique et sécuritaire** , op . cit , p 60 .

[3]– عبد الله صالح ، مرجع سابق ، ص 129 .

وفي نيجيريا فان 85% من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي8% من الواردات النفطية الأمريكية . أما فيما يخص السودان فكانت لشركة" شيفرون "الأمريكية استثمارات بما قيمته 1 بليون دولار أمريكي في الاكتشافات النفطية التي أكدت وجود احتياطي نفطي يقدر بأكثرمن بليون برميل، غيرأن الشركة باعت أسهمها للحكومة السودانية، وخرجت من السودان عام 1992 لتترك المجال مفتوحا للدول الآسيوية ، أهمها ماليزيا والهند وبصفة اكبر الصين التي أصبحت تحصل على 7%من وارداتها النفطية من السودان .وشركة" شيفرون "الآن تسعى جاهدة لاستعادة عقودها للتنقيب على البترول في السودان، لذلك نجد أن العديد من الخبراء يرجعون الاهتمام الأمريكي بدارفور، ليس للمشكلة الإنسانية المتفاقمة فيها وإنما للتنافس الدولي الشديد على بترول القارة الإفريقية، حيث جاء في دراسة للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية **(CFR)** أن الاهتمام الأمريكي بدارفور يتخطى مسألة الاعتبارات الإنسانية حيث تدرك الولايات المتحدة الموقع الاستراتيجي لدارفور المحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بالتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون، كما أن دارفور تمثل المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا وتلاصق دارفور حدودا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وإفريقيا الوسطى[1] .

ولو انه يبدو بأن الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا دفعته مصالح أمريكية متمثلة في الاستحواذ على النفط في المنطقة، إلا انه في حقيقة الأمر، وإن كانت فعلا هناك اكتشافات نفطية في تشاد وموريتانيا وأن هناك إنتاج فعلي للنفط في هذه الدول، إلا أن ما تنتجه دول شمال إفريقيا وما تتوفر عليه من إحتياطات كبيرة لا يقارن مع ما تتوفر عليه دول افريقية أخرى خاصة تلك التابعة لخليج غينيا، وهو ما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل:

إذا كان نفط شمال إفريقيا ليس بالأهمية التي تسد احتياجات الولايات المتحدة النفطية على الأقل في الوقت الحالي ، حيث لا تزال الاستكشافات مستمرة، لماذا إذن هذا الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا ؟

[1]– محمود ماضي ، **الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا** ، سويس انفو، ماي 200، في الموقع :

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

خاصة وانه من خلال العنصر المتعلق بالمنطلق الأمني للاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا لم تصل بعد إلى الخطورة التي تصورها الولايات المتحدة مع إمكانية حدوث ذلك في المستقبل .

فمن الواضح إذن أنه لا يمكن الاعتماد على البعد الأمني لوحده، أو على البعد الطاقوي لوحده، أو حتى على كليهما فقط من اجل تفسير الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

نتوصل إذن إلى أن الأهمية الإستراتيجية لشمال إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مصدرها هو المنطلقات الثلاث التي تم تناولها من خلال هذا المبحث، ولكن بدرجات متفاوتة، وفي نفس الوقت هي مرتبطة مع بعضها البعض ولا يمكن الاعتماد على احدها لوحده لتفسير التوجه الأمريكي نحوالمنطقة .

المبحث الثالث : آليات الإستراتيجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

لأنها صورت للعالم بأن اهتمامها بشمال إفريقيا هو فقط نتيجة للتهديدات الأمنية التي يعرفها هذا الأخير وأهمها الإرهاب اعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى منها ما هي خاصة بشمال إفريقيا فقط كمبادرة " بان الساحل(**PSI**) " و "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (**TSCTI**) " ومنها من هي تشمل القارة الإفريقية ككل والتي اتخذت طابعا عسكريا وهي " القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا **AFRICOM**".

المطلب الأول : مبادرة" بان الساحل PAN-SAHEL "

إن بناء القدرات المحلية للدولة لمكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية ، برز كمكون رئيسي ضمن مكونات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 فاعتبرت الولايات المتحدة هذا المكون ذا أهمية خاصة في الكثيرمن مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة أو فاشلة و تعد مبادرة " بان الساحل " كمثال جيد عن هذا النهج الأمريكي .

تعتبر الإرهاصات الأولى لمبادرة " بان الساحل " قد بدأت في الظهور منذ العام 2002 وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين امن حدودهاوتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية[1] .

[1]- Elli Stephan , **Briefing : The PAN-SAHEL Initiative** , African affairs , vol 103, no.412 , july 2004 , p 59 .

مبادرة " بان الساحل "هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وحسب العقيد في الجيش الأمريكي **Victor Nelson** المسؤول عن برنامج" بان الساحل " لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي ، فإن: << مبادرة " بان الساحل "هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي وخاصة بين الجزائرو مالي ، النيجر وتشاد>>[1] .

أصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت في العمل رسميا منذ شهر جانفي 2004، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي موريتانيا والنيجر وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية ويضم الفريق 500جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد . قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين ب 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية ، خصص منها 6.25 مليون للعام الأول[2] .

تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من اجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها .هذه العمليات تتم تحت مسؤولية"**EUCOM**" وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة افريقية .

وإن كان قد تم تخصيص ميزانية قدرها 6.25 مليون دولار موزعة بين 3.5 مليون لمالي، 1.7 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا و 500 ألف دولار لتشاد، إلا أن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا رأى بأن ذلك غير كاف حيث قال :" إن ما نريد القيام به بناءا على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو و المزيد من المركبات "[3] ، وقد أصبحت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب ، وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة وغيرها من عناصر الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب . وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف ب : " مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**TSCTI** " .

---

[1]- Jim Fisher Thompson , **L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb** , 25 mars 2004 , in : http://www.america.gov/st/washfilefrench/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html

[2]– ليان كينيدي بودالي ، **شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** ، مركز مكافحة الإرهاب ، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة وست بوينت ، ص 2 ، في الموقع : http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf

[3]- International crisis group , **Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction** ? , op . cit , p 30 .

المطلب الثاني :مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراءTSCTI

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبرالصحراء التي أنشئت سنة 2005، امتدادا لمبادرة" بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية .

يمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها : " إستراتيجية متعددة الأوجه و متعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة "[1] .

تقدر ميزانية المبادرة ب : 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 وإلى غاية عام 2013، حيث أن 40% من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**) من اجل التعليم و الصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية والمراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية و وزارة العدل والوكالات القانونية[2] .

وإن كانت" مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء "تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة " بان الساحل " وهو ما يعرف ب : " عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء(**OEF–TS**)" ، التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها .تتضمن هذه العملية السمات العسكرية لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء من حيث التدريب الأساسي للقوات البرية إضافة إلى كونها تضم قدرات أكثر تقدما لمكافحة الإرهاب، مثل تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية . وترعى قيادة قوات الولايات المتحدة في أوروبا (**EUCOM**) مؤتمرات إقليمية لوزراء الدفاع ورؤساء الاستخبارات العسكرية لبناء الثقة بينهم و لتبيان فوائد التعاون .

[1]- US . Department of state country reports on terrorism , **chapter 5- country reports : Africa overview** , April 2006 , in : http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

[2]– ليان كينيدي بودالي ، مرجع سابق ، ص 3 .

كانت عملية فلينت لوك (**Flintlock**) في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي . وكانت من اجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والبضائع و البشر .

إذا كانت القيادة الأمريكية بأوروبا هي الراعية لعمليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في منطقة شمال إفريقيا، فهي كذلك من وضعت الخطوط العريضة للمبادرة متعددة الأطراف من اجل تعزيز الأمن البحري في منطقة خليج غينيا سنة2004، المعروفة ب: " حرس خليج غينيا " الهادفة إلى تعزيز القدرات وقابلية التشغيل المتبادل للقوات البحرية على طول السواحل البالغ 2000 ميل بحري . وهو ما يدل على الترابط بين الأهمية الإستراتيجية للمنطقتين حيث بدأت العمليات فيهما في نفس الفترة[1] .

باعتبار أن منطقة شمال إفريقيا، أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم وأن هناك إمكانية أن تتحول المنطقة إلى أفغانستان ثانية جراء التوافد الإرهابي عليها، سارعت الولايات المتحدة ابتداءا من سنة 2002 إلى تكثيف نشاطها في المنطقة من خلال مبادرتي : "بان الساحل "و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" .

غير أن واشنطن لم تكتف بهاتين المبادرتين وما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارهما،إنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من اجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في شمال إفريقيا وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا.

فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي القيادة الأوروبية (**EUCOM**) والقيادة الوسطى أوالمركزية (**CENTCOM**) وقيادة المحيط الهادئ(**PACOM**) ،ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها رغبت بشدة بأن يكون مقرها احد دول وشمال إفريقيا وتعرف هذه القيادة ب : الأفريكوم (**AFRICOM**)

[1]- Pabst Martin , op . cit , p 61 .

المطلب الثالث :القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM

جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال جونز، قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس2003

" انه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها "[1] .

كما جاء في كلمة كلوديا انياسو،مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية ما يأتي :" بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية و لن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية **(EUCOM)** والقيادة الوسطى **(CENTCOM)** وقيادة المحيط الهادئ**(PACOM)** "[2] ، هكذا إذن أصبحت الإدارة الأمريكية تجد بأن هناك ضرورة لأن تصبح للقارة الإفريقية قيادة عسكرية خاصة بها.

وإن كان المبرر لقيام هذه القيادة تربطه الولايات المتحدة بمسائل بيروقراطية، باعتبار أن توزيع المهام المتعلقة بالقارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية، يخلق صعوبات متعددة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، خاصة مع تركز اغلب بؤرالأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، مما يحتاج قيادة خاصة بالقارة ، فإن هناك من يرجع أسباب إنشاء هذه القيادة إلى أهداف أمريكية أخرى لا تتعلق فقط بالحفاظ على الاستقرار الأمني في إفريقيا بل تتعداه إلى الاستفادة من النفط الإفريقي واحتواء النفوذ الصيني المتنامي باطراد في القارة الإفريقية.

يوم 6 فيفري 2007 قام الرئيس جورج ولكربوش بالإعلان رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا . وهي ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "افريكومAFRICOM " وهي تشمل كل

---

[1]– قاسم نصر الدين ، **الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة** ، القبس ، العدد 12454 ، فيفري 2008 ، ص 38 .

[2]– خيري عبد الرزاق جاسم ، **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، فيفري 2009 ، ص 90 .

دول القارة ما عدى مصر، وفي الحقيقة يعتبر قرار إنشاء هذه القيادة المستقلة لإفريقيا تتويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاصاته قد بدأت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001[1] .

وبعد محاولات عديدة باء جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغاربي أو في أحد دول شمال إفريقيا ، استقر مقر القيادة أخيرا في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسميا في أول أكتوبر 2008 ، بقيادة الجنرال ويليام وورد (**William E. Ki Ward**)، الذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة.

وقد أعلن الرئيس بوش المهام الرسمية للقيادة من اجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال خطابه في فيفري 2007 ، الذي أعلن فيه عن إنشاء القيادة وحدد هذه المهام في الآتي :

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي[2] .

وتضم الافريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**) وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة . وقد قدرت ميزانية

[1]- Robert G.Berschinki , **Afrcom's dilemma :The global war on terrorism , capacity building , humanitarianism , and the future of U.S security policy in Africa** , strategic studies institute , november 2007 , in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

[2]- United States Africa Command , **U.S.AFRICOM public affairs office** , in : http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644

الافريكوم سنة 2007 ب 50 مليون دولار و 75.5 مليون دولار سنة 2008 و 310 مليون دولار في 2009 ، وقد طلبت إدارة اوباما من المالية 278 مليون دولار من اجل القيادة الإفريقية .

حددت الافريكوم أهدافها في النقاط التالية :

– هزيمة تنظيم القاعدة و التنظيمات و الشبكات الإرهابية المرتبطة بها.

– ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للازمات الناشئة ، وان عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من اجل هذه المهمة .

– التعاون مع دول افريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل.

– تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.

– حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة[1] .

وفي إفادة قدمها الفريق الأول وورد قائد الافريكوم، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 9 مارس 2010 وصف فيها بأن:

"عمليات و برامج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في إفريقيا وفي ارض الوطن، و ذلك بدعم الأمن و الاستقرار في إفريقيا و في دول إفريقيا الواقعة في الجزر"[2] ، وأوضح بأن القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا ومن خلال ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأولويات الرئيس وأهداف الشركاء الأفارقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل .

وقد تضمنت هذه الإفادة مطالعة عامة للبيئة الإستراتيجية في إفريقيا، وشرح للمنهج الاستراتيجي الذي تعمل وفقه القيادة، إضافة إلى العمل على التوضيح بأن الجهود التي تقوم بها القيادة سوف تؤدي إلى تعزيز الاستقرار في إفريقيا وهو ما يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية و الأمن القومي الأمريكي.

---

[1]- United States Africa Command , op , cit .

[2]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ ،09–10 مارس 2010 ، ص 10 ، من الموقع : http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf

1- البيئة الإستراتيجية في إفريقيا : تم تناول البيئة الإفريقية عموما على أنها غير مستقرة تعاني العديد من المشاكل، أولا لكونها قارة النزاعات حيث لا تزال آثارالنزاعات السابقة تعالج حتى الآن وهناك ما يمكن نشوبها في أي لحظة خاصة جراء التعدد الإثني الكبير في القارة وقد تم الاستدلال بالنزاعات في السودان، الصومال، اوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية . ثانيا، لأنها تعاني من تحديات خطيرة متجاوزة للحدود للقومية كالتطرف العنيف والمتاجرة غير المشروعة والقرصنة . ثالثا، لأن إفريقيا لا تزال تواجه تحديات في مجالات الصحة العامة وخاصة إذا تعلق الأمر بالايدز (HIV/AIDS) ، في مجال التطوير الاقتصادي وكذلك التحول الديمقراطي . وأخيرا، إفريقيا تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من رعاية أمنها والتصدي لهذه التحديات المختلفة .

2- منهج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا : جاء في مقدمة الإفادة بأن منهج الافريكوم يستمد قوامه من مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، حيث قال وورد:

" يخضع منهجنا لأهداف سياسة الحكومة الأمريكية عموما،فنحن نعمل متضافرين مع شركائنا في الجهات الحكومية الأخرى ،مثل وزارة الخارجية الأمريكية ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لضمان كون خططنا وأنشطتنا تدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية دعما مباشرا "[1] .

3- برامج و أنشطة القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا : لقد تم التطرق إلى البرامج والأنشطة للافريكوم من خلال تصنيفات للأغراض الأولية من هذه الأنشطة والتي كانت كالآتي :

* بناء إمكانيات القوات التقليدية للشركاء : وقد تضمنت مجموعة من الأنشطة والبرامج هي:

- النار الطبيعية (أوغندا في أكتوبر2008) : جمعت الافريكوم مع الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا (USARAF) أكثر من 1200 جندي (550 أمريكي والباقي من بورندي ،كينيا، رواندا، تنزانيا، اوغندا) لتمرينهم على النار الطبيعية ومساعدتهم في بناء إمكانية للاستجابة للطوارئ الإنسانية المعقدة .

- محطة الشراكة الإفريقية (APS): وهي مبادرة الارتباط الأمني البحري الرئيسية للافريكيوم، تقوم بالتعاون مع الدول والمنظمات غير الحكومية ببناء القدرات الأمنية البحرية لدى الشركاء الأفارقة.

[1]- إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص 13 .

– الأسد الإفريقي (المغرب) : وهو تمرين سنوي مع المغرب، حيث تقوم قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا(MARFORAF) بهذا التمرين الذي يركز على التبادلية التشغيلية بين الولايات المتحدة والمغرب والتدريب على الأسلحة المجتمعة جوا وأرضا وتدريب الأركان والتدريب على عمليات حفظ السلام والتدريب على الاستجابة للحالات الطبية والكوارث وعمليات المساعدة المدنية الإنسانية.

– بناء سلاح فعال من ضباط الصف (NCO) : حيث أن سلاح ضباط الصف في إفريقيا غير متطور وأن المساعدة في تطويره ستتيح الفرصة لترسيخ المزايا والسمات المسهلة للتدريب .

– التمويل العسكري الأجنبي والمبيعات العسكرية الأجنبية : هذان البرنامجان يستخدمان من اجل التصدي لتحدي افتقارالأفارقة إلى المعدات القابلة للخدمة من معدات عسكرية فردية إلى عربات وغيرذلك من المعدات

* دعم بناء إمكانيات القوات الأمنية للشركاء :هذا الدعم يكون من خلال :

– الشراكة الإفريقية لفرض القانون في المجال البحري (AMLEP) : حيث يصعد أفراد من

خفر السواحل الأمريكي ومن مفارز فرض القانون للدول المضيفة على مراكب تابعة للولايات المتحدة وللدول المضيفة لمنح المراكب ما يلزمها من الصلاحيات والقدرات للقيام بعمليات صعود وتفتيش وقبض واسر داخل المنطقة الاقتصادية الحصرية التابعة للدول الإفريقية المشاركة، وقد أقيمت مثل هذه العمليات مع السنغال والمغرب وسيراليون والرأس الأخضر.

– تقييم القطاع الأمني :حيث أن القيام بتقييم متكامل ومتناسق لاحتياجات البلد الشريك يساعد في تطوير أنشطة فعالة ومنسقة[1] .

* بناء الإمكانيات للقوات التمكينية للشركاء :تتضمن هذه القوات التمكينية، اللوجستيات ،المخابرات والاتصالات وإمكانية إزالة الألغام .

* رعاية علاقات إستراتيجية قوية : وذلك من خلال :

– برنامج شراكة الحرس الوطني من الولايات : وهو أداة لرعاية أنواع عديدة من ارتباطات العسكريين مع العسكريين والعسكريين مع المدنيين والمدنيين مع المدنيين.

[1]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص ص 15–25 .

– التعليم و التدريب العسكري الدولي و التعليم و التدريب العسكري الدولي الموسع، وقد تلقى نحو 90 ألف طالب عسكري ومدني من 44 دولة افريقية تعليما وتدريبا في الولايات المتحدة أو في بلادهم بقيمة 19.8 مليون دولار .

– برنامج ارتباط العسكريين مع العسكريين :يسمح هذا البرنامج بتقوية العلاقات الرئيسية وتعريف الشركاء بالأساليب العسكرية الأمريكية وتكتيكاتها وإجراءاتها التي يستطيعون استخدامها للتصدي لنطاق واسع من التحديات الأمنية .

* القيام بإصلاح قطاع الدفاع :كجهد من جهود إصلاح القطاع العسكري على النطاق الأوسع ، وهذه الجهود تقودها وزارة الخارجية الأمريكية .

* رعاية التعاون الإقليمي والإدراك الظرفي و التبادلية التشغيلية :من أهم أنشطته :

– تمرين مسعى إفريقيا : الذي يعد من ابرز التمرينات على التبادلية التشغيلية في مجال

الاتصالات ، جمع هذا المسعى في الغابون سنة 2009 ، بين دول افريقية و ثلاث منظمات إقليمية من اجل تبادل المعلومات بين الدول الإفريقية عن طريق شبكات الاتصالات ويتوقع أن يتوسع مسعى إفريقيا لعام 2010 في غانا ليضم 30 دولة افريقية .

– تمرين خط العنقاء السريع لشمال إفريقيا : وهوتمرين امني بحري متعدد القوميات تقوده البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا ويركز على الاعتراض البحري والاتصالات وتبادل المعلومات .

* العمل مع الشركاء لمناهضة التهديدات المتجاوزة للحدود القومية وتهديدات المتطرفين : وذلك من خلال :

– جهود مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ودول الساحل من خلال عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء (OEF–TS) والتي تدعم بدورها برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبرالصحراء(TSCTI) وكل هذا تقوم به قيادة العمليات الخاصة لمنطقة إفريقيا(SOCAFRICA) .

– جهود مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا والتي تقوم بها(CJTF.HOA) التابعة للافريكوم

– برنامج مكافحة المخدرات : الذي يقوم بتدريب وتجهيز ودعم مؤسسات فرض القانون والمؤسسات شبه العسكرية والوحدات العسكرية التي مهمتها مكافحة المخدرات وإرهاب المخدرات.

– عملية الصوت الموضوعي (OOV) : التي تستعمل أنواعا عديدة من الوسائل الإعلامية مثل مبادرة الانترنيت الإفريقية للطعن في وجهات نظر الجماعات الإرهابية وتقديم منتدى للتعبير عن وجهات النظر البديلة وهي عملية منسقة مع السفارات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية[1] .

* المساهمة في تحقيق الاستقرارفي مناطق النزاعات الحالية : من خلال مبادرة عمليات السلام العالمية (GPOI) لوزارة الخارجية الأمريكية ، وتقوم الافريكوم بدعمها بضباط وضباط صف يخدمون بصفة مدربين ومعلمين من اجل عمليات حفظ السلام .

* التصدي للحالات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار : من خلال مجموعة من البرامج والتمارين :

– تمرينMEDFLAG : الذي تم في شهر أوت 2009 مع قوات دفاع سوازيلاند بصفة تمرين على القدرات الطبية ، طب الأسنان والطب البيطري .

– برنامج الاستجابة للأوبئة الشاملة .

– برنامج فيروس قصور المناعة البشري متلازمة قصورالمناعة المكتسب (HIV/AIDS) ويشمل البرنامج أنشطة تقديم عناية ومعالجة لأفراد الخدمة وعائلاتهم المصابين أو المتأثرين بالمرض .

– تمرين الوفاق المشترك(البنين) : والغرض منه هو التدريب على عمليات حفظ و دعم السلام و قد جمع التمرين بنجاح سريتي مشاة من البنين مع سريتي مشاة من سلاح المارينز وتقوم بهذا التمرين MARFORAF الأمريكية .

إن كل البرامج المذكورة والأنشطة والتمارين تقوم بها القيادات المكونة والقيادات المتفرعة من القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا وهي :

– الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا(USARAF)

– القوات البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا(NAVAF)

– القوات الجوية الأمريكية لمنطقة إفريقيا(AFAFRICA/17AF)

– قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا(MARFORAF)

[1]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص ص 25–28 .

– قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمنطقة إفريقيا(SOCAFRICA)

– قوة المهمات المشتركة المجتمعة – القرن الإفريقي – (CJTF–HOA)[1]

من الواضح أن مهام القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا" الافريكوم"، لا تنحصر فقط في الشق العسكري بل تتعداه إلى المجالات الأخرى المدنية بمختلف إشكالها والتي تم تناولها من خلال الأنشطة والبرامج المذكورة . فهل هذا هو منحى جديد في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية الجديدة، فوجدت أن التحول إلى استخدام نوع من القوة اللينة أو الناعمة إلى جانب قوتها الصلبة أو ما يسميه جوزيف ناي ب " :القوة الذكية " سيكون أنجع في القضاء على الظواهر الإرهابية وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ؟ أم أنها إستراتيجية أمريكية تهدف بالأساس إلى التحضير من اجل التوغل أو التدخل المباشر في القارة ؟ وهو الأمر الذي جعل الدول الإفريقية تتخوف وتتحفظ على استضافة مقر" الافريكوم " على أراضيها ما عدى ليبيريا التي رحبت بالفكرة، غير أن واشنطن هي من تحفظت على ذلك، ربما لبعد ليبيريا عن مركز الدائرة التي تهم الولايات المتحدة، بحيث فضلت هذه الأخيرة شمال إفريقيا أو شريط الساحل الإفريقي.

وبالرجوع إلى شمال إفريقيا، فقد اعتبر هذا الأخير في الإفادة التي تناولناها بأنه يضم مجموعة من الدول الفاشلة التي لا تستطيع التحكم في حدودها، مما يغذي بيئات عمل مواتية للتطرف العنيف والقرصنة والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات وهوبذلك يمثل خطرعلى الوطن الأمريكي وعلى المصالح الأمريكية ، وقد اعتبر إضافة إلى القرن الإفريقي من اشد بؤر التوتر والأزمات والإرهاب في العالم، مما استوجب ضرورة وجود مثل هذه القيادة التي تقوم بجهود كبيرة من خلال مختلف البرامج و الأنشطة منها ال : (TSCTI) وال : (OEF–TS) لتحقيق الأمن في المنطقة .

[1]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص ص 29–33 .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي كل من الرئيسين بوش الابن وباراك أوباما

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا لم يكن وليد اليوم وإنما هو تواصل لاهتمام وتعاقب الإدارات السابقة بالمنطقة ، ولكن هذه المنطقة لم تكن تحظى بهذا الاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به اليوم على غرار إدارتي الرئيسين بوش الابن وأوباما .

حيث أن الاهتمام الذي باتت تحظى به منطقة الشمال الإفريقي اليوم ، هو لما باتت تتمتع به المنطقة من ثروات معدنية وطاقوية كبيرة خاصة النفط والغاز ، والذين يعتبران من أهم الموارد التي تبحث عنها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أن هذه الأخيرة تقوم باستيراد كميات كبيرة من هذه الموارد يوميا ، ولذلك بات لزاما عليها البحث عن المناطق التي تتوفر على كميات كبيرة من هذه الموارد الطاقوية وتكون أقرب إلى ترابها الإقليمي حتى تقلل من تكاليف نقل وارداتها من هذه الموارد ، حيث أصبحت تعتمد على سياسات واستراتيجيات تمكنها من استغلال هذه الموارد في أي منطقة من مناطق العالم دون أن تحتاج إلى إنفاق الكثير من الأموال مثل ما كان عليه الحال عندما كانت تستهلك موارد الشرق الأوسط .

كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما ترتب عليه من تهديد للأمن القومي الأمريكي والعالمي ، وظهور ما يسمى بالإرهاب وتنظيم القاعدة في المغرب العربي وشمال إفريقيا ، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة حتى تحمي مصالحها الاقتصادية في المنطقة .

ومن أجل التعرف على سياسة كل من الرئيسين بوش الابن وأوباما تجاه منطقة شمال إفريقيا ، فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول : وتطرقنا فيه إلى التوجهات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للإستراتيجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا .

المبحث الثاني : والذي تطرقنا فيه إلى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في سياسة الرئيس بوش الابن تجاه منطقة شمال إفريقيا .

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه شمال إفريقيا .

المبحث الأول : التوجهات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

المطلب الأول : توجهات سياسية وأمنية .

يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة " الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط " Middle East &North Africa " MENA" في بداية التسعينات، ومبادرة " الشرق الأوسط الكبير " في مطلع عام 2004، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن إستراتيجية شرق- أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا .

وشهدت السياسة الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا تغيرات كبيرة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في تزايد الاهتمام بها ، وتكثيف الصلات السياسية والاقتصادية بدولها، وذلك في ضوء بروز عدة عوامل إقليمية ودولية أهمها :

1- الارتكاز على منطقة شمال إفريقيا كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية بمناطق الشرق الأوسط، الخليج ، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولا إلى المحيط الأطلسي . وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية : أوروبا، إفريقيا وآسيا .

ويشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية إستراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات ، والعتاد العسكري، علما أن حوالي 90% من القوات والعتاد العسكري للدول الحليفة خلال حرب الخليج الثانية (1990 /1991) قد تم نقلهم عبر مياه البحر الأبيض المتوسط .

2- ضمان استقرار المنطقة، ومن ثم تفادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية فيها، أو يرغم الولات المتحدة الأمريكية على التورط في وضع يصعب التحكم فيه، أو التخلص منه، ويعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة[1] .

وقد أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيواستراتيجي ازاء منطقة شمال إفريقيا والجزائر على وجه التحديد، في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس، حول" استراتيجية الأمن الأمريكية للقرن الواحد والعشرين"، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار

---

[1]- شفيقة حداد ، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة** ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 10 ، جانفي 2014 ، ص 16 .

ورفاهية منطقة شمال إفريقيا، التي تشهد حاليا تحولات كبرى ، مما استدعى تقوية العلاقات معها، لحثها على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية .

3- الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي، وصعود الحركة الإسلامية المسلحة، وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد .

4- تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة، ودول المغرب العربي في مجال " الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب "،[2] حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال إفريقيا حزام الطوق

الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم" القاعدة"، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والعمق الإفريقيين ، حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ولذلك وجدت مبادرة إنشاء" مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب" بالجزائر دعما أمريكيا صريحا. ويمكن تفسير تزايد الدور الإستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى متطلبات هذا العامل الجديد أي الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب والذي اقترن بالرهان الإقتصادي الأمريكي على الجزائر، لاسيما في مجال الطاقة .

كما أنه من الملاحظ أن إدارة الرئيس بوش الإبن قد رفعت شعار الديموقراطية وحقوق الإنسان فى سياستها الجديدة تجاه منطقة شمال إفريقيا وهى تستخدم فى ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة فى الخارج ، بيد أنه من الملاحظ ما يأتى:

. أن الولايات المتحدة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم هى ليست بالضرورة ديموقراطية بالمعنى الحقيقي .

. أنها فى سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في شمال إفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص .

. أنها تستفيد من إمكانات العولمة الأمريكية فى تسويق نمط الحياة الأمريكية وطرح قضايا معينة مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدنى ويلاحظ بصفة عامة أن السياسة الأمريكية تعول فى المجالات السابقة على التنظيمات الإقليمية الشمال إفريقية فى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة مع دول شمال إفريقيا .

---

[2]- شفيقة حداد ، المرجع نفسه ، ص 17 .

نخلص مما سبق أن الإدارة الأمريكية قد نجحت في استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل السابقة في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ، وهو ما تأتى لها– في السنوات الأخيرة – إلى حد بعيد، ويشهد على ذلك نشاطها المكثف في عواصم دول المنطقة، كذلك السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية– والفرنسية تحديدا – في منطقة شمال إفريقيا، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة، في الوقت الذي باتت النظم السياسية في منطقة شمال إفريقيا حريصة بدرجة أكبر على توثيق علاقاتها بلإدارة الأمريكية[3] .

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجية جديدة نحو شمال إفريقيا تحتوي على عناصر هامة تساعدها في تنفيذ مخططاتها في شمال إفريقيا، وهنالك ثلاثة عناصر فعالة ومهمة وحيوية تعمل الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك من خلالها لتنفيذ استراتيجيتها في شمال إفريقيا وهي تتمثل في الآتي :

1– الديمقراطية

2– وحقوق الإنسان

3– اقتصاد السوق

وبتحليل هذه العناصر نجد أن التعددية الشكلية هي مقياس الديمقراطية عند الولايات المتحدة الأمريكية، والدعوة لحقوق الإنسان هي عنصر مهم في الخطاب الأيدلوجي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم فيه تحويل القيمة الإنسانية إلى سلاح سياسي في يد أمريكا لاستخدامه ضد الدول الرافضة لهيمنتها، أما الاقتصاد والذي تم تحويل اسمه تحت (اقتصاد العولمة)، فهو يمثل الوجه الاقتصادي في أيدلوجية الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مجمل عمليات الاقتصاد العالمي وممارسة الضغوط عن طريقه لبسط هيمنتها على الدول، ويلعب الإعلام دوراً محورياً في تنفيذ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا وبقية مناطق العالم الأخرى، حيث عن طريقه يتم التأثير على الرأي العام في شمال إفريقيا، عن طريق أساليب الدعاية المبتكرة والسيطرة على وسائط الإعلام العالمية، والتحكم في الرسالة الإعلامية الموجهة للتأثير على الرأي الشمال إفريقيا والعالمي ، ومن ثم نشر قيم الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في نشر الثقافة الليبرالية الغربية وقيم الرأسمالية، وتوجيه النشاط الثقافي والعلمي ليخترق الثقافات الوطنية لدول شمال إفريقيا الأخرى ، مما يؤدي إلى انهيارها لحساب ثقافة النموذج الأمريكي[4] .

---

[3]– سعيد اللاوندي ، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة** ، ط2 ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 10 .

[4]– محمد أزهر سعيد السماك ، **الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان الحوض المتوسط العربية ومستقبله**، المستقبل العربي ، العدد123 ، 1993 ، ص 29 .

وبالتالي العمل على نشر الديمقراطية وفق القيم والأعراف والتقاليد السائدة في شمال إفريقيا ، والمحافظة على حقوق الإنسان عبر تضمينه في الدساتير الوطنية لدول المنطقة ، وتحسين فرص النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات زيادة في دخل الأفراد من الناتج القومي على مستوى الحكومات الوطنية الشمال إفريقية ، والاستفادة من التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات في إجراء إصلاحات هيكلية في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشمال إفريقيا ، قد يتلائم ويتوافق مع إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه القارة الأفريقية ، وربما يحسن من فرص التعاون بين دول القارة الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية، ويعزز من فرص الاستفادة من قانون الفرص والنمو (AGOA) الأمريكي ، وبرنامج (USAID) الاقتصادية، وربما يقطع الطريق أمام محاولات اللوبيات المتنفذة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، من محاولات الضغط على الإدارات الأمريكية لفرض الهيمنة على دول شمال إفريقيا عبر حجج تحقيق الديمقراطية,، وحماية حقوق الإنسان، وتحسين فرص الحياة الاقتصادية لأبناء دول شمال إفريقيا ، بينما يكون الغرض من استخدام هذه الحجج من قبل هذه اللوبيات هو تنفيذ أجندات أخرى تخدم مسارات الهيمنة والنفوذ لجهات تريد أن تحكم قبضتها على العالم باستعمال شتى الوسائل والطرق[5] .

المطلب الثاني : توجهات إقتصادية واجتماعية

إن التوجهات الإقتصادية في السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، تروم تحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، إلا أن الأهداف الاقتصادية تأتي في طليعة هذه الأهداف، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، كما تهدف إلى فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، من أبرزها منطقة شمال إفريقيا التي تضم أكثر من 80 مليون نسمة، بالإضافة إلى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية.

لذلك، فالسياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه الأسواق الشمال إفريقية، أصبحت تتجسد في ما قاله وزير التجارة الأمريكي أثناء زيارته لبعض دول شمال إفريقيا قبيل زيارة الرئيس الأمريكي للمنطقة في منتصف عام 1998، إذ قال: <<...إن شمال إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة، ولقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون أسواق شمال إفريقيا لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا الأوروبيين>>. وهو ما أكدته مادلين أولبرايت، حيث أعلنت في إحدى زياراتها

[5]– محمد أزهر سعيد السماك ، المرجع نفسه ، ص 30 .

لبعض دول شمال إفريقيا، أن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأن التجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة إلى القرن القادم[6] .

ويمكن أن نلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في شمال أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع شمال أفريقيا"، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية . وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في شمال أفريقيا. واستنادا إلى ذلك، عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج شمال أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

1- تشجيع دول شمال إفريقيا على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة تخلق في النهاية فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

2 - العمل بقانون النمو والفرص في شمال إفريقيا الذي وافق عليه الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا.

3 - دعم سياسة المساعدات الأمريكية تجاه شمال إفريقيا، إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلا من المساعدات، لا يعني إلغاء المساعدات الأمريكية المقدمة للمنطقة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

4 - العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهير العرقي، لتحقيق الاستقرار والأمن، وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكية[7] .

إن الكونغرس الأمريكي عمل على دعم خطوات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه شمال إفريقيا، وذلك بموافقته على قانون التجارة المسمى " قانون النمو والفرص في شمال إفريقيا" في 18 أيار/ مايو 2000 المشار إليه آنفا، والذي طالب بوش بتمديد العمل به إلى غاية 2015. وهذا القانون ، بحسب التصور الأمريكي، يعتمد مبدأ " الشراكة " بدلا من المساعدات، وغايته تخفيف الحواجز الجمركية عن صادرات 16 دولة من شمال إفريقيا، وفتح أسواق المنطقة في المقابل للاستثمارات الأمريكية، حيث يشكل شمال إفريقيا سوقا قوامها أكثر من 80 مليون مستهلك لا يصلهم سوى 7 بالمئة من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتعدى حصة شمال إفريقيا من استيرادها 1 بالمئة .

---

[6]- مزياني مصطفى أمين ،**الجزائر والتعاون الأمني في غرب البحر المتوسط 1999-2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص . ص 221-222 .

[7]- سعيد اللاوندي ، مرجع سابق ، ص 15 .

وقد تضاعفت المساعدات الأمريكية، خاصة في عهد بيل كلينتون، حيث بلغت المساعدات الإنسانية 600 مليون دولار، والمساعدات الاقتصادية 1400 مليون دولار. وقد تغيرت طبيعة المساعدات الأمريكية لشمال إفريقيا، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية، أصبحت في الوقت الحاضر تتمثل في إزالة الحواجز الجمركية من جانب دول شمال إفريقيا ، وتقليص تدخل دول المنطقة في الإقتصاد ، وما يرافقه من إصلاحات إدارية وإقتصادية[8] .

إن تزايد الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا ، مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية ، فشمال إفريقيا أصبح يحتل موقعا مهما في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها، بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة، 11بالمئة من الإنتاج العالمي عام 2005، كما إن احتياطي المنطقة من النفط الخام ، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، يبلغ 8 بالمئة من الاحتياطي العالمي الخام . ويتمركز النفط في شمال إفريقيا خاصة في الوسط والشرق .

هذا التمركز فرض خريطة من المنافسة الدولية على احتياطيات المنطقة ، خصوصا بين الولايات المتحدة والصين ، ومما جعل هذه المنافسة تتزايد هو امتلاك نفط شمال إفريقيا لمميزات تجعله محط أنظار القوى الكبرى، باعتباره الأفضل من ناحية الجودة والنوعية، فنوعية النفط في المنطقة تتميز بالخفة وقلة الحموضة ، كما يتميز نفط شمال إفريقيا أيضا بكونه الأقرب إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية من نفط الخليج العربي، فضلا على كون عدد من دول شمال إفريقيا المنتجة للنفط توجد خارج الأوبك، كما إن هذه الدول تعاني أزمات داخلية تتمحور حول الصراع على السلطة، تسهل اختراقها من قبل المستهلكين الرئيسيين للنفط في العالم، وهو ما يستشف من قول مادلين أولبرايت << يوجد في السودان ونيجيريا الكثير مما يقاتل عليه بما في ذلك النفط >>[9] .

وفي ظل هذه المميزات، زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط في شمال إفريقيا، فهي تستورد 15 بالمئة من حاجاتها النفطية من شمال إفريقيا، ويمكن أن تصل إلى 25 بالمئة بحلول عام 2015 ، فاحتياجات الولايات المتحدة من النفط ستزداد خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة ، إذ سيتحتم عليها استيراد 60 بالمئة من احتياجاتها النفطية عام 2020 ، كما أن واشنطن أصبحت تعمل على تنويع مصادر تزويدها بالطاقة، فوارداتها النفطية تأتي من خمسة مصادر رئيسية، هي: كندا والسعودية والمكسيك وفنزويلا ونيجريا .

---

[8]– أيمن السيد شبانه ، **الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة** ، ط1 ، ليبيا ، مركز البحوث الإفريقية ، 2001 ، ص 106 .

[9]– الحسن الحسناوي ، التنافس **الدولي في إفريقيا .. الأهداف والوسائل** ، 2015/04/28 ، 23:28 ، متحصل عليه : http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf

من خلال كل ما سبق، فالولايات المتحدة تسعى عبر السيطرة على نفط شمال إفريقيا إلى إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة ، خصوصا الاتحاد الأوروبي والصين .

أما في ما يخص التجارة بين الطرفين، فقد ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي بين الولايات المتحدة وبلدان شمال إفريقيا الواقعة شمال الصحراء الكبرى بنسبة 28 بالمئة عام 2008، عما كان عليه في العام الذي سبقه، إذ ارتفع حجم الصادرات والواردات على حد سواء، طبقا لما جاء في تقرير أصدرته دائرة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية حول التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول الشمال الإفريقي. فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية في عام 2008، 18,6 مليار دولار مقارنة بمبلغ 14,4 مليار دولار في عام 2007، كما بلغ في عام 2008 إجمالي الواردات 86,1 مليار دولار مقارنة بـ 67,4 مليار دولار في عام 2007، بحسب ما جاء في تقرير دائرة التجارة الدولية الأمريكية . كما أكد التقرير أن أكبر ثلاث وجهات في شمال إفريقيا للمنتجات الأمريكية هي: نيجيريا، وليبيا، والجزائر. وأضاف أن الواردات الأمريكية من البلدان المنتجة للنفط تأتي من نيجيريا، وليبيا، والجزائر، والسودان[10] .

ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من شمال إفريقيا، تحركت الولايات المتحدة تجاه نفط المنطقة من خلال دعم التبادل التجاري بين الطرفين، كما تمت مناقشته سابقا ، وقد شكل محور الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى كل من الجزائر والمغرب بداية شهر أبريل من عام 2014 ، ثم زيارة رئيس الوزراء التونسي مهدي جمعة إلى الولايات المتحدة.

لا تنظر الولايات المتحدة إلى هذا البعد نظرة محدودة أي قاصرة على النفط والغاز كالحالة الجزائرية والليبية، وإنما نظرة أشمل. فالولايات المتحدة وبحسب مجلس العلاقات الخارجية وعلى ضوء الفحص والتحليل لأهمية منطقة شمال إفريقيا تنظر إلى هذا البعد من عدة زوايا:

1- سوق استهلاكية يعيش فيها أكثر من 80 مليون نسمة وجوار جغرافي يعظم ويوسع من أهمية هذا السوق (السنغال مالي وساحل العاج والنيجر وبنين)

2- توافر أهم عناصر الطاقة النفط والغاز في الجزائر وليبيا وموريتانيا.

3- ساحة واعدة للاستثمارات في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء[11] .

---

[10]- شفيقة حداد ، مرجع سابق ، ص 20 .

[11] - Elhassan Elhasnaoui , op cit .

ومن أجل احتكار خارطة التفاعلات الاقتصادية في هذا المجال الشمال إفريقي ونسقه الواسع الساحل والصحراء تتهيأ الولايات المتحدة للاتجاه نحو تبني خطوتين:

الأولى: العمل على وقف الزحف الصيني في شمال إفريقيا والنسق الإفريقي الساحل والصحراء ، هذا الأمر طرح نفسه بقوة على محادثات كيري في الجزائر وثم المغرب ثم في واشنطن مع رئيس الوزراء التونسي .

الخطوة الثانية تصورات قائمة على معطيات ومؤشرات على تواضع النفوذ الفرنسي في نطاق شمال إفريقيا والساحل والصحراء نتيجة لعدة أسباب:

– الوضع الاقتصادي الفرنسي والذي يحد من قدرة فرنسا على تقديم المساعدة إلى دول هذا الفضاء.

– الأزمة السياسية والتراجع الكبير للحزب الاشتراكي الحاكم برئاسة فرانسوا هولاند كما تجلى في الانتخابات البلدية الأخيرة.

– الانطباع السائد عن فرنسا بأنها تعتمد أسلوب القوة أي دبلوماسية العنف مع الدول الإفريقية كحالة التدخل العسكري في مالي ، بينما إدارة أوباما تتخذ أساليب ناعمة في دبلوماسيتها[12] .

[12]– المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، **الدينامية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا ومعادلة الأمن والاقتصاد** ، شؤون إفريقية ، أفريل 2014 ، 2015/04/29 – 22:34 ، متحصل عليه :

http://www.qiraatafrican.com/ pdf/n5.pdf

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا في إدارة الرئيس جورج بوش الإبن

المطلب الأول : المجال السياسي والأمني

يمكن القول إن أحداث 11 سبتمبر 2001 تمثل نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة والعالم بأسره ، حيث أعيدت صياغة السياسة الكونية للولايات المتحدة في إطار إدراكها لخطر ما سمته الأصولية الإسلامية وإعلانها حملة عالمية للحرب على الإرهاب وفى هذا الإطار، بدأ التفكير الإستراتيجي الأمريكي يعطي شمال إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وبدأ هذا الاهتمام يتجه صوب الدول المنهارة ، والتي يمكن أن تمثل ملاذا آمنا للتنظيمات التي تضعها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب ومحاولة تبنى سياسة تدخلية أكثر فاعلية في قضايا شمال إفريقيا ويبدو أن الإدارة الأمريكية بدأت تنظر إلى شمال إفريقيا من منظور الأمن ، ولعل ذلك يفسر التحول الكبير في موقف الرئيس جورج بوش الابن من قضايا المساعدات الخارجية التي تقدمها بلاده للدول الفقيرة إذ من المعروف عنه أنه رئيس . محافظ . اتخذ وحزبه موقفا رافضا لزيادة الدعم الأمريكي للدول الفقيرة في العالم ، معتبرا أن ذلك يمثل إهدارا للموارد الأمريكية[13] .

وعليه فقد نظر كثير من المراقبين والمحللين بحذر شديد إلى إعلانه في 14 مارس عام 2002 عن مشروعه الذي أطلق عليه . حساب تحدي القرن . والذي يهدف إلى زيادة المساعدات التنموية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الفقيرة بنحو خمسة مليارات دولار خلال سنوات ثلاث تبدأ من السنة المالية لعام 2004 وربما يمكن للمرء أن يفسر هذا التحول في موقف هذه الإدارة المحافظة من خلال النظر إلى هذه السياسات الجديدة بحسبانها أداة أمريكية جديدة تحارب . الإرهاب . يؤكد هذا المعنى الرئيس بوش نفسه ، حينما يقول << إننا نحارب الفقر لأن الأمل هو خير رد على الإرهاب إننا سوف نتحدى الفقر وغياب الأمل وقلة فرص التعليم وانهيار الحكومات ، وهي الأمور التي تدفع بالعناصر الإرهابية إلى السيطرة واستغلال الأوضاع السائدة لمصلحتها >>، ويجادل أحد الباحثين بأن ربط الفقر بالإرهاب يمكننا من تقسيم العالم إلى ثلاثة معسكرات : معسكر الخير، ومعسكر الشر ومعسكر الفقر وربما يتحول الأخير إلى الشر إذا ما استمر

---

[13]– حمدي عبد الرحمان ، **إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا** ، السياسة الدولية ،2015/04/28، 23:15 ، متحصل عليه من : http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/06/24-06/p07.pdf

على حاله من الفقر، يدعوا ذلك التحليل إلى دعوة الولايات المتحدة إلى تبنى إستراتيجية للتنمية مناهضة للإرهاب وقد رأى كثير من المحللين أن الربط بين الفقر والإرهاب عملية بالغة الخطورة في الحملة العالمية للقضاء على الفقر إذ يمكن للمجتمع الدولي أن يفقد الرغبة والمصلحة في توفير الدعم للدول النامية ، حالة زوال خطر الإرهاب ، كما أن ذلك يدفع بالاهتمام بعيدا عن الجذور الحقيقية المسببة للإرهاب .

إن عملية الربط بين الفقر والإرهاب قد يدفع بالاهتمام بعيدا عن هؤلاء المحرومين والأشد فقرا، ومعظمهم في إفريقيا صحيح أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد جذبت اهتمام معظم الناس في الدول المتقدمة إلى مشاكل الفقر حول العالم ، إلا أنها في الوقت نفسه قد أدت إلى غض الطرف عن أوضاع الأشد فقرا في إفريقيا وثمة مخاوف كبيرة من تغليب الاعتبارات الأمنية والعسكرية في التعامل الدولي مع شمال إفريقيا، إذ لا يخفى أن التركيز على قضايا محاربة الإرهاب قد انعكس بوضوح على سياسة توزيع المساعدات الخارجية وعلى تحديد علاقات الأطراف الدولية المانحة بالدول النامية ولا شك في أن عسكرة سلاح المساعدات لشمال إفريقيا تنطوي على مخاطر جمة[14] .

وقد أعلن الرئيس جورج بوش في السادس من فبراير 2007 أن الولايات المتحدة سوف تؤسس قيادة عسكرية جديدة خاصة ب شمال إفريقيا، يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا أفريكوم Africom ، ومن المعلوم أنه خلال سنوات الحرب البادرة وما بعدها كانت أنشطة الولايات المتحدة العسكرية الخاصة ب شمال إفريقيا يتم تنفيذها من خلال ثلاث قيادات عسكرية : القيادة الأوروبية التي تولت مسئولية معظم أنحاء شمال إفريقيا، والقيادة الوسطى التي أنيط بها مسئولية مصر ومنطقة القرن الإفريقي، بالإضافة إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وقيادة المحيط الهادي التي تولت مهام الروابط العسكرية مع مدغشقر وغيرها من جزر المحيط الهندي ولا يخفى أن هذه القيادات العسكرية الأمريكية الثلاث كانت تهتم أساسا بشؤون مناطق أخرى أكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي ، بيد أنها مع ذلك كانت تخصص بعض موظفيها من القيادات الوسطى للتعامل مع الملفات الإفريقية وربما يعكس ذلك وضعية شمال إفريقيا في سلم الأولويات الأمريكية فهي لم تكن ذات أهمية محورية بالنسبة لصانعي القرار الأمريكيين على أن هذه الوضعية المتدنية لشمال إفريقيا في قائمة الأولويات الأمريكية سرعان ما تغيرت بشكل درامي بعد أحداث11 من سبتمبر 2001 ، فمع إعلان الرئيس بوش عن حملته العالمية للحرب على الإرهاب ، وربطه بين الفقر وانتشار الإرهاب ، أضح شمال إفريقيا يحتل مكانة بارزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي ولعل ثنائية النفط والحرب على الإرهاب تشكل أهم ملامح مشهد السياسة الشمال إفريقية للولايات المتحدة الأمريكية ومن

[14]– Hamdi abderrahmane , op . cit .

الملاحظ أن القيادة الإفريقية الجديدة ، التي تتولى مهامها بالكامل في موعد لا يتجاوز الأول من أكتوبر 2008 ، تختلف عن القيادات المركزية الأخرى في عدة جوانب ، لعل من أبرزها:

1. عدم تخصيص قوات عسكرية كبيرة لخدمة هذه القيادة الجديدة ، فالإدارة الأمريكية تسعى إلى تخفيض أعداد القوات الأمريكية العاملة في الخارج بهدف تقليص النفقات وعودة الجنود للوطن يأتي ذلك في ظل زيادة مقدرة وزارة الدفاع على إرسال عدد كبير من الجنود إلى مناطق بعيدة في وقت قصير، إن دعت الضرورة إلى ذلك .

2. تتألف إدارة أفريكوم من موظفين مدنيين وعسكريين، بما في ذلك مسؤولين من وزارة الخارجية وهيئة التنمية الدولية (USAID) كما أن القائد العام لهذه القيادة الإفريقية ، وهو جنرال بأربع نجوم، سوف يكون له نائبان أحدهما عسكري والآخر مدني .

3. تتولى أفريكوم، بالإضافة إلى المهام العسكرية التقليدية مثل سائر القيادات الأمريكية الأخرى، مراقبة تنفيذ الأنشطة والبرامج التي يتم تمويلها من خلال وزارة الخارجية الأمريكية ولعل ذلك يمثل تمايزا واضحا لقيادة أفريكوم، وهو ما جعل بعض مؤيديها ينفي السمة العسكرية الخالصة عنها لكن السؤال المطروح . في هذه الحالة . هو: ما هي الأسباب الحقيقية التي تفسر لنا إنشاء قيادة عسكرية خاصة بشمال إفريقيا في هذا التوقيت بالتحديد ؟ وللإجابة عن هذا السؤال نستطيع أن نشير إلى أربعة أسباب رئيسية هي :

أولا . أسباب بيروقراطية وإدارية : حيث كانت مهام شمال إفريقيا موزعة على أكثر من قيادة عسكرية ومع تزايد الأهمية الإستراتيجية لشمال إفريقيا في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، باتت القيادة الأوروبية تكرس جانبا كبيرا من جهدها لمناقشة قضايا شمال إفريقيا وعليه ، كان من الضروري إنشاء قيادة جديدة خاصة بشمال إفريقيا، وتستطيع مثل هذه القيادة أن تنافس القيادات الأخرى على تخصيص الموارد والنفوذ .

ثانيا . أسباب تتعلق بدعم دول شمال إفريقيا موالية : بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في شمال إفريقيا وعليه ، فإن تزايد أهمية الاعتبارات الأمنية والدفاعية لشمال إفريقيا يفسر لنا إقدام إدارة بوش على تخصيص قيادة عسكرية جديدة لشمال إفريقيا.

ثالثا . أسباب تتعلق بالنفط والموارد الطبيعية : إذ يرى بعض المحللين أن قيام الرئيس بوش بالربط بين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في شمال إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية يمثل الدافع

الأساسي لإنشاء الأفريكوم ، أي أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه القيادة سوف يتركز على حماية موارد النفط في شمال إفريقيا[15] .

رابعا . أسباب تتعلق بتزايد النفوذ الصيني في شمال إفريقيا : إذ تسعى الولايات المتحدة من خلال إنشاء هذه القيادة إلى محاولة فرض سيطرتها على منابع النفط الأكثر أهمية في المنطقة ، وحمياتها من تزايد النفوذ الصيني الذي بات يهدد مصالح أمريكا وخاصة الاقتصادية منها .

باختصار شديد فإن أفريكوم موجهة إلى محاور ثلاثة أساسية هي : الحرب على الإرهاب ، والوصول إلى منابع النفط والغاز الطبيعي ، ومواجهة النفوذ الصيني المتزايد ، وهو ما يضفي بعدا عسكريا جديدا على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة ، وإن حاولت التجمل من خلال إضفاء أبعاد سياسية وحقوقية عليها ، وأيا كان الأمر، فإن أفريكوم سوف تتولى مهام البرامج العسكرية وكافة الأنشطة التي تمولها وزارتا الخارجية والدفاع في شمال إفريقيا ، ومن تلك البرامج :

- برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة : والتي تتم على أساس ثنائي أو جماعي ، فالولايات المتحدة تقدم التدريبات اللازمة للعسكريين في شمال إفريقيا عبر برامج تعليمية وتدريبية منوعة بالإضافة إلى ذلك ، فإنها تقوم بمناورات مشتركة مع قوات الشمال الإفريقي وكذلك القوات الأوروبية الحليفة بهدف تدريب الأفارقة والجنود الأمريكيين أنفسهم لمواجهة احتمالات تدخلهم في شمال إفريقيا إذا اقتضت الضرورة ذلك .

- برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية "ACOTA" وقد بدأ العمل بهذا البرنامج فى عام 2002 ليحل محل مبادرة التدخل في أزمات شمال إفريقيا التي طرحتها إدارة كلينتون عام 1997 ويهدف برنامج . أكوتا . إلى توفير التدريب والمساعدة لقوات شمال إفريقيا لتولي مهام حفظ السلام في مناطق تكون فيها صراعات معقدة وتشمل هذه التدريبات القيام بمهام شرطية في مواجهة المدنيين العزل، وكذلك القيام بعمليات عسكرية هجومية ضد أية قوات معادية وقد شاركت العديد من دول الشمال الإفريقي في برنامج "ACOTA"[16] .

- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي . IMET . : وهو يهدف إلى إحضار عسكريين من شمال إفريقيا إلى الأكاديميات العسكرية وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة ، وذلك بغية الحصول على تدريبات مهنية ويمكن القول إن جميع دول شمال إفريقيا تقريبا شاركت في هذا البرنامج وإذا استثنينا

---

[15] – Hamdi Abderrahmane , op . cit .

[16] – المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي ، مرجع سابق .

مصر، لوجدنا أنه في عام 2006 وصل عدد المتدربين الذين استفادوا من هذا البرنامج إلى نحو "14731" عسكريا بتكلفة 14.7 مليون دولار.

- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية : إذ يتولى هذا البرنامج مهمة بيع المعدات العسكرية لدول شمال إفريقيا وعادة ما تقوم الحكومة في دول شمال إفريقيا بتوفير القروض اللازمة لهذه المشتريات وذلك من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي وقد جرت العادة على أن تقوم الولايات المتحدة بإعفاء دول شمال إفريقيا من سداد هذه القروض وفى عام 2006 ، حصلت بعض دول شمال إفريقيا على نحو14 مليون دولار من برنامج التمويل العسكري ، بينما حصلت كل من المغرب وتونس على نحو (21) مليون دولار أخرى.

- برنامج أمن الحدود وسواحل شمال إفريقيا: ويوفر هذا البرنامج المعدات المتخصصة اللازمة لدول شمال إفريقيا للقيام بهذه المهام الأمنية ، مثل عربات ومعدات المراقبة ، ويهدف البرنامج إلى زيادة قدرة دول شمال إفريقيا على مراقبة وحماية حدودها البرية والبحرية في مواجهة عمليات التهريب والإرهاب وكافة الأنشطة غير المشروعة[17] .

- برنامج المعدات العسكرية الزائدة: ويهدف هذا البرنامج إلى التخلص من فائض المعدات العسكرية الأمريكية من خلال منحها لحكومات أجنبية وقد اشتمل هذا البرنامج على منح بعض دول المنطقة طائرات نقل من طراز C130 وإعطاء عربات عسكرية ومدافع لبعض الدول الأخرى ، فضلا عن معدات لمراقبة السواحل .

- القوة الخاصة المشتركة في القرن الإفريقي : وقد لعبت القيادة العسكرية الوسطى دورا أساسيا في إنشاء هذه القوة في أكتوبر 2002 ، صممت هذه القوة الخاصة من أجل تنفيذ مهام المراقبة الجوية والبحرية في البحر الأحمر وخليج عدن ، بالإضافة إلى السواحل الشمالية للمحيط الهندي وتتركز القوات . التي تتألف من نحو "700" عسكري أمريكي . في معسكر لامونيه بجيبوتي ويعمل هؤلاء الجنود، وأغلبهم من البحارة والمارينز والقوات الخاصة ، بالتعاون مع قوات بحرية أخرى من دول حلف الأطلنطي، مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وفي يناير 2007 ، قامت هذه القوات بتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لإثيوبيا في أثناء غزوها للصومال كما أنها قامت باستخدام التسهيلات العسكرية الموجودة في كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا لشن ضربات ضد أفراد تنظيم القاعدة في المنطقة وتخضع هذه القوات الخاصة المشتركة لإدارة القيادة المركزية الوسطى ، إلى أن يتم عمل قيادة "أفريكوم" .

- القوات المشتركة الخاصة أزيتك سيلانس (وهو اسم ذو دلالة استخباراتية رمزية): أنشأت وزارة الدفاع في ديسمبر عام 2003 هذه القوات تحت قيادة الأسطول السادس المتمركز في أوروبا، ومن ثم فهي بالتبعية

[17] - Hamdi Abderrahmane , op cit .

تخضع لإشراف القيادة الأوروبية وعلى مستوى شمال إفريقيا، تسعى هذه القوات إلى القيام بعمليات لمحاربة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، والتنسيق مع دول المنطقة المعنية أضف إلى ذلك أنه يتم تبادل المعلومات الاستخباراتية من كافة الأجهزة الأمريكية مع السلطات المحلية في هذه الدول ولعل المسئولية الكبرى في تنفيذ هذه المهام تقع على عاتق وحدة الأسطول الأمريكي المتمركز في جزيرة صقلية ، ففي عام 2004 قامت هذه الوحدة بأعمال مراقبة جوية في الجزائر وتشاد لرصد أنشطة الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، وإبلاغ المسئولين في البلدين عنها[18] .

. الأعمال البحرية في منطقة خليج غينيا: إذ إنه على الرغم من أن مراقبة سواحل خليج غينيا الغنية بالنفط وغيرها من سواحل شمال إفريقيا تقع على عاتق الأسطول السادس القابع في مياه المتوسط، وكذلك وحدات البحرية الأمريكية الأخرى ، فإن أفريكوم سوف تقوم بتنسيق العمل فيما يخص سواحل شمال إفريقيا ولتأكيد زيادة وجود الأسطول الأمريكي في مياه دول شمال إفريقيا، قامت البارجة العسكرية "يو اس اس فورت ماكهنري" بمهمة في سواحل خليج غينيا تمتد لمدة ستة أشهر، ابتداء من نوفمبر 2007 وتحمل هذه السفينة على متنها ما بين مائتين وثلاثمائة من البحارة وخفر السواحل ولعل المهمة الرئيسية لهذه السفينة الحربية تكمن في كونها مركز تدريب متحركا لخدمة قوات دول شمال إفريقيا المحلية في الموانئ ومناطق الآبار النفطية .

. اتفاقيات التعاون والتسهيلات العسكرية : إذ استطاعت إدارة الرئيس بوش التفاوض مع العديد من دول شمال إفريقيا للحصول على قواعد عسكرية في أراضيها، ومن بين هذه الدول: مالي، والمغرب، وتونس، ومصر، والسودان ... ، وطبقا لهذه الاتفاقيات، تتمتع الولايات المتحدة بحق استخدام القواعد العسكرية وغيرها من التسهيلات في تلك الدول للقيام بمهام استطلاعية أو حربية أو غيرها من العمليات العسكرية[19] .

إن تأسيس أفريكوم يعنى . من وجهة النظر الأمريكية . أن شمال إفريقيا قد أضحت جزءا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك في مواجهة تحديات ما بعد 11 سبتمبر 2001 وقد أكدت السيدة تيريزا ويلان Theresa Whelan وهي من وزارة الدفاع الأمريكية ، هذا المعنى في دراسة نشرتها عن الأفريكوم في معهد الدراسات الأمنية بمدينة بريتوريا في جنوب إفريقيا، وتبدو الإدارة الأمريكية

---

[18] - Hamdi abderrahmane , op cit .

[19]– سني محمد أمين ، **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر .. إدارة جورج بوش نموذجا** ، الدراسات المغاربية ، 23:39، 2015/05/10 ، متحصل عليه : http://www.qiraatafrican.com/_pdf/n5.pdf

مترددة في اختيار الدولة الإفريقية المناسبة لاستضافة مقر هذه القيادة العسكرية الجديدة ، وهو ما دفعها إلى الإبقاء على مقر هذه القيادة مؤقتا في مدينة شتوتجارت الألمانية .

المطلب الثاني : المجال الاقتصادي والاجتماعي

تضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا في منتصف التسعينات مع تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 95 / 96 / 1997 ، ويندرج هذا الإهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط Stratégie de sécurité Energétique والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج .

وفي هذا الصدد يقول أحد المحللين السياسيين الفرنسيين " BERNARD REVENEL ": << القضية الإستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينيات والقرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أن 50 % من احتياجات الاقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول ، وهذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي وهو ما يتوقف على استيراداتها من المواد الأولية، وبشكل خاص البترول . هذه التبعية ذات الطبيعة الإستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية . هذه الإستراتيجية تكرسها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات الاستثمار والقروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية . فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة – في مواجهة منافسيها (أوربا واليابان) الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة – مراقبة المورد الطاقوي الإستراتيجي للنظام الصناعي، والمنطقة المعنية لتحقيق هذا الهدف هي منطقة شمال إفريقيا >> .

وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية، وكأداة لإدارة التنافس مع أوربا وفرنسا تحديدا في منطقتي البحر المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا، وهو ما يستوجب التعامل مع المنطقة ككتلة موحدة ، حيث تظهر الفكرة في جمع الدول الثلاث في قطب اقتصادي يمكن أن يستفيد من استثمارات أمريكية تمس مختلف النشاطات، وهنا تبرز أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الدبلوماسية البترولية[20] .

في هذا الصدد ، صرح ريتشارد جاكسون المكلف بشؤون مصر وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر انعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في مايو 1996 : << تعد الجزائر اقتصاديا منتجا مهما للبترول والغاز ذوي النوعية الرفيعة ...بل يمكن القول أنها من أولى الدول التي

[20]- Senni Mouhamed Amine , op cit .

ظهرت فيها أهم الإكتشافات البترولية على مستوى العالم >> . وارتباطا بذلك تشير الإحصائيات إلى أن نصف الإكتشافات البترولية في منطقة شمال إفريقيا قامت بها شركات أمريكية .

بالإضافة إلى تلك الثروة البترولية التي تمتلكها المنطقة ، فإنها تشكل سوقا استهلاكيا مستقبليا من حيث طاقته الاستعابية، سواء ناحية المستهلكين، الذين يبلغ عددهم 800 مليون نسمة تقريبا ، كما يشكل فرصة مهمة للمصدرين الأمريكيين في مجالات عديدة للاستثمار، .ويساعد دول المنطقة على تنمية الاقتصاديات الوطنية بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، وهو ما يفسر إطلاق مبادرة " أزنستات " يونيو 1998 ، وبعدها مبادرة " الشراكة في الشرق الأوسط MEPI " منذ 2002 ، والتي أخذت أبعادا اقتصادية ، سياسية ، وثقافية .

وهذا ماجعل تحقيق الرفاهية الاقتصادية من أهم الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي، والتي نصت عليه الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية 2002 ، وذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم ، التي تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة مثل النفط والغاز الطبيعي، وتتطلب الرفاهية أيضا الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية[21] .

ووفقا لذلك فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الاهتمام الأمريكي بالجزائر كمحدد أو مرتكز رئيسي للسياسة الأمريكية الجديدة نحو منطقة شمال إفريقيا ، وهو تأمين المصالح الإستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة وتتنوع المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا حسب السيد مصطفى خلفي وهي المنطقة التي ظلت في رقعة الشطرنج الأوروبية ، والفرنسية على وجه التحديد وتتسع لتشمل:

1- توثيق التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لتأمين منطقة الشمال الإفريقي من أي أنشطة إرهابية، خاصة ما يتعلق منها بجماعات موالية لتنظيم القاعدة، وكانت العديد من التقارير أشارت إلى تحالفات بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية وتنظيم القاعدة، وهو ما تم بالفعل في جانفي 2007 .

2- تأمين آبار النفط خاصة الجزائرية لضمان تدفقها للأسواق الغربية ، مع الأخذ في الحسبان أن غالبية الاستثمارات في هذا المجال أمريكية ، بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الأخيرة في موريتانيا.

3- الحصول على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خطط خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية ، ويتم ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو "NATO" ودول جنوب حوض المتوسط .

4- الحصول على حصة في سوق السلاح ، خاصة الجزائري منه تزامنا مع صفقات الأسلحة الضخمة

[21]- Hamdi Abderrahmane , op cit .

بين الجزائر وروسيا، لذا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على نصيب من طلب دول شمال إفريقيا على السلاح خاصة في ظل استمرار الأسعار المرتفعة للنفط[22] .

ويضيف "وليام زرتمان"–وهو خبير أمريكي– إلى إستراتيجية الأمن بالنسبة لشمال إفريقيا، كون هذا الأخير له علاقات مع جهات أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فهو يشكل الطريق ويحمي القناة المؤدية إلى الشرق الأوسط ، والأكثر أهمية من ذلك يقول– إنه يوجد في الجهة الأخرى من النهر الأوروبي(ويقصد البحر المتوسط)[23] . كذلك لابد عند تتبع السياسة الخارجية الأمريكية، والشراكة الأمنية مع الجزائر أن نقف عند محدد رئيسي، وهو قرب الجزائر بجنوبها الشاسع من المناطق الحيوية (آبار النفط) في شمال إفريقيا ، التي تعول عليها كثيرا السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف التقليل من التبعية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط . وتعتبر منطقة شمال إفريقيا، وهي المنطقة الأهم لإنتاج النفط في إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) ، ويبلغ احتياطها نحو 36 مليار برميل، وبحجم يومي يصل إلى2,7 مليون برميل، بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الضخمة في الخليج الغيني الذي تنشط فيه الشركات الأمريكية، وتمتلك غينيا الاستوائية أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب على النفط ، وبها العديد من الشركات الأمريكية مثل "اكسون موبيل" و"شيفرون" و"ماراتون أويل" و"أميرادا هيس" و"أوشن إينارجي"، وفي تحقيق قامت به صحيفة "ذا نايشن"، كشف أن ثلثي الالتزامات النفطية في غينيا الاستوائية الممنوحة لعملاء أمريكيين ذوي العلاقات الوطيدة بإدارة بوش، خصوصا وأن مناطق الإنتاج النفطي ومنها مناطق الساحلية(offshore) ، تتميز ببعدها عن خطر اللاستقرار السياسي ، مقارنة بالخليج العربي التي تعد براميل نفطية مشتعلة وسريعة الالتهاب بفعل الصراع العربي– الإسرائيلي ، وتنامي التيارات الجهادية السلفية المناهضة للمصالح الأمريكية ، وهنا قد نفهم التصريحات الأخيرة للرئيس الأمريكي لماذا يصر على تخلي الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الخليج بنسبة 75٪ مع مطلع سنة 2020 فالفكرة المحورية في الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا تتلخص في النفط أولا، وكان قد جرى تتويج تلك الحملة بنشر تقرير بالغ الأهمية ، صادر عن "مركز الأبحاث الإستراتيجية والسياسية "CISIS" المقرب جدا من الإدارة الأمريكية والمحافظين الجدد بصورة عامة، والذي حذر من عواقب الاستمرار في الاتكال على نفط الشرق الأوسط ، طارحا النفط الشمال الإفريقي

---

[22]– الجزائر نيوز ، **المثلث الإستراتيجي الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية** ، 2015/04/29 ، 22:49 ، متحصل عليه : http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/06/24-06/p07.pdf

[23]– Senni Mouhamed Amine , op cit .

كبديل أمثل ، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقنع أكثر المستشارين النفطيين تشددا في البيت الأبيض بصوابية أطروحات ذلك التقرير. وبالفعل ففي جانفي 2002 انعقد في واشنطن منتدى خاصا ضم إلى جانب فريق عمل الرئيس بوش وفريق عمل الكونغرس، نخبة من كبار خبراء إستراتيجية النفط الدوليين ومندوبي شركات النفط الأمريكية ، وكان البند الأساسي في جدول الأعمال : النفط في شمال إفريقيا أولوية أمريكية ، وتقول الخبيرة الإستراتيجية " آن لويز كولغان"، مديرة جمعية الحركة الإفريقية ، والتي توضح أن اكتشافات حقول النفط الجديدة التي حصلت في شمال إفريقيا خلال السنوات الخمس الأخيرة لم تكن الأهم في القارة فقط بل في العالم كله أيضا[24].

وفي هذا الإطار سلطت الخطة القومية للطاقة التي أعدها فريق عمل نائب الرئيس "ديك تشيني"، الضوء على شمال إفريقيا باعتبارها المصدر الأسرع تطورا للنفط والغاز للسوق الأمريكي، في ظل تزايد الاعتماد عليه في المستقبل القريب، خاصة بعد استمرار الحرب في أفغانستان والعراق – وتدهور الأوضاع في هاتين الدولتين التي كانت الدوافع وراء احتلالهما بترولية بحتة– بالإضافة إلى تبلور مواقف معادية للولايات المتحدة الأمريكية في فنزويلا وإيران وهما من أكبر الدول المصدرة للنفط ، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها بعض الدول الشرق الأوسطية المصدرة للنفط .

لذلك كان لابد للإدارة الأمريكية التنسيق الأمني والعسكري مع الجزائر وباقي بلدان المنطقة لمكافحة الجماعات الإرهابية ، والتي تصنفها وزارة الخارجية الأمريكية بأنها جماعات مهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة حتى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 والتطور المسجل في السنوات الأخيرة في العلاقات العسكرية الأمريكية الجزائرية سواء على المستوى العسكري مع إبداء الطرف الأمريكي استعدادا للتنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب . وهنا يمكن تصنيف مبادرة "بان ساحل"، التي لا يخلوا عن كونها تماشيا مع الإستراتيجية المعتمدة لدى صانعي ومنظري الإستراتيجيات الأمريكية في إدارة جورج ولكر بوش، والتي جمعت بين عاملي النفط والإرهاب كأهم ورقتين إستراتيجيتين يمكن من خلالهما تطوير العلاقات الأمريكية الجزائرية ، وبهذا فأنه بالنسبة للأمريكيين الأمن الطاقوي في المنطقة مرهون بالاستقرار في الجزائر [25].

---

[24]– سعيد الهوسي ، دول المغرب العربي وأبعاد تشكل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، الحوار المتمدن ، العدد 4228 ، 2013 ، ص 25 .

[25]– سعيد الهويسي ، مرجع سابق ، ص 27 .

وأخيرا نصل إلى خلاصة مفادها أن منتصف التسعينيات شهد بداية اهتمام استراتيجي أمريكي بمنطقة شمال إفريقيا، من حيث كسب المنافع الاقتصادية – سوق النفط – واستباق المخاطر والتهديدات الأمنية التي قد تعرقل مصالحها في المنطقة أو تهدد استقرار أوربا والمجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الأوسط والخليج . وقد زادت عوامل بروز التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 في انحصار هامش التوافق الأمريكي– الأوروبي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة بأدوات أمريكية ، دون أن يعني ذلك التخلي عن هامش التنسيق مع فرنسا وأوروبا لضمان المصالح المشتركة في دول شمال إفريقيا .

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا في إدارة الرئيس باراك أوباما

المطلب الأول : المجال السياسي والأمني

لقد جاءت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في مايو 2010 م ، لتعزز من قيم الشراكة مع شمال إفريقيا، والتي ترتكز على المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل ، وتدعو إلى شراكة مع دول شمال إفريقيا لأن اقتصادياتها تنمو بسرعة ، ومؤسساتها الديمقراطية تتطور، وفى 14 يونيو 2012 م، وافق الرئيس باراك أوباما على توجيه سياسة تحدد رؤيته فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه شمال إفريقيا ، وعليه انبثقت إستراتيجية أمريكية جديدة اتجاه شمال إفريقيا ترتكز على ما يلي :

1- حماية الأمن القومي الأمريكي عبر حماية المصالح الأمريكية في شمال أفريقيا (النفط ومصادر الطاقة) والتقليل من خطر تهديد الأمن الأمريكي في الداخل والخارج (عمليات مكافحة ما يسمى بالإرهاب)

2- دعم أسبقيات الولايات المتحدة في شمال أفريقيا (الحكم الراشد, التقدم الاقتصادي، فض النزاعات، دعم وتقوية برامج الصحة العامة، دعم الشركاء الأفارقة لرفع مستوى قدراتهم لمواجهة التحديات الانتقالية) .

3- محاربة شبكة تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات.

4- تأمين الملاحة البحرية ومحاربة عمليات القرصنة.

5- مساعدة دول شمال إفريقيا والمنظمات الإقليمية وتطوير قدرتها على مواجهة التهديدات المحلية والدولية .

6- مساعدة الأقطار الشمال إفريقية والمنظمات الإقليمية في المنطقة في بناء منظومة قارية لعمليات حفظ السلام والاستجابة للكوارث.

7- تشجيع القوات العسكرية لشمال إفريقيا للعمل تحت مظلة السلطة المدنية، واحترم القانون، والمساهمة فى استقرار الدولة[26] .

كما أعلنت إدارة الرئيس أوباما في يونيو من عام 2012 على أن الإستراتيجية الجديدة لشمال إفريقيا تتركز في 4 نقاط أساسية :

أولا- تعزيز بناء الآليات الديمقراطية في شمال افريقيا .

ثانيا- دعم النمو الإقتصادي في شمال افريقيا، وتطوير مجالات التجارة الإستثمار.

ثالثا- دفع السلام والأمن في شمال إفريقيا .

رابعا- حفز الفرص والتنمية في شمال افريقيا.

ورغم أن هذه النقاط الأربعة كانت جميعها متواجدة في إطار سياسات الإدارات الأمريكية السابقة تجاه شمال إفريقيا، لكن بإمكاننا ملاحظة سياسات جديدة اتخذتها إدارة أوباما تجاه الوضع الجديد في المنطقة . مثلا ، على مستوى دفع الديمقراطية في شمال افريقيا، ستتخذ أمريكا المزيد من سياسات الدعم واستراتيجيات التدخل في ذات الوقت، تحرص الولايات المتحدة كذلك على دفع الآليات الديمقراطية في شمال إفريقيا، وخاصة توثيق الصلة مع القادة الأفارقة المستقبليين. وفي هذا الغرض، تعمل الولايات المتحدة على تدريب القادة الأفارقة المستقبليين، وقد أطلقت في هذا الغرض أكثر من 2000 فعالية . الزيارة الأخيرة التي قامت بها هيلاري كلينتون إلى بعض دول المنطقة ، تسعى من خلالها إلى نقل رسالة مفادها أن أمريكا تدعم وتساند الديمقراطية في شمال إفريقيا .

والدافع وراء التزايد المستمر للإهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا من طرف الرئيس أوباما خاصة بعدما كان قد أهمل المنطقة نوعا ما في ولايته الأولى هو ما تواجهه معظم دول شمال أفريقيا ومنطقة الساحل حالياً أزمات بدرجات متفاوتة . فالوضع الذي يغذيه تطرف الراديكاليين ، وسوء الإدارة ، والانقلابات ، والاضطرابات الاجتماعية ، يشير إلى اضطرابات جيوسياسية عميقة لن تؤدي سوى إلى تشجيع الفصائل التي تستخدم العنف .

ولا تزال تونس ما بعد الثورة، المتفائلة فجأة بعد الموافقة مؤخراً على دستور جديد، تكافح للتوحد حول هوية مركزية. وقد أدّت الاضطرابات السياسية وعدم اليقين إلى تباطؤ اقتصادي حاد، كما أن مسارات أعمال التهريب الجنائية تنتعش في جنوب البلاد. وعلاوة على ذلك، لا تزال الجماعة المتطرفة «أنصار الشريعة»

---

[26]- روث سانتيني ، العلاقات عبر الأطلسية بعد الانتفاضة العربية : أقوى في شمال إفريقيا، أكثر تصدعا في الشرق الأوسط ، 2015/04/29، 22:35 ، متحصل عليه :

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Obama_Strategy_36.pdf

تزدهر وتكسب مؤيدين على الرغم من تصنيفها كمنظمة إرهابية وتم وضعها تحت المراقبة على نطاق واسع. وقد قُتل على الأقل سبعة من الإرهابيين المزعومين أثناء مداهمات قامت بها الحكومة خارج مدينة تونس في الأسبوع الماضي، لكن التهديد في مجمله لا يزال قائماً.

وفي الجزائر، فإن فترة الولاية الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة (المريض) والمسبب لخلافات تبدو حتمية لا محالة ، الأمر الذي يزيد من احتمال قيام اضطرابات كبيرة بعد انتخابات نيسان/أبريل . ولا يزال النزاع حول منطقة الصحراء الغربية في حالة غليان، مما يعيق كافة أوجه التعاون بين الجزائر والمغرب[27] .

ومن جانبها، عملت المغرب على الحد من نفوذ الإسلاميين بمهارة وبراعة وغالباً ما حجمت الإرهاب الداخلي إلا أن عزلتها الجغرافية وإقصاءها من التحالفات الإقليمية الكبيرة قد يُحد من نفوذها وقدرتها على العمل مع الأطراف المتعددة.

وفي غضون ذلك، وبعد عام واحد من تخليص مالي من براثن تمرد مدمِّر، لا تزال البلاد محاطة بثغرات اجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، ويجب عليها استضافة قوات حفظ السلام الدولية في المستقبل المنظور. وفي الشمال الجامح، تمكن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» من البقاء عقب تدخل كل من فرنسا والإتحاد الأفريقي ومن المرجح أن يسعى إلى إعادة تأكيد نفوذه قريباً.

وأخيراً، تعاني ليبيا من انقسامات قبلية وعرقية تؤدي إلى انشقاقها، وكذلك من نقص في التكنوقراط المتمكنين ولولا الجهود الدولية لإرساء الاستقرار بعد سقوط معمر القذافي لكانتا بنغازي وطرابلس في طريقهما لأن تصبحا مدينتان مشابهتان لمقديشو ولكن على البحر المتوسط . فحدود الدولة غير الخاضعة للسيطرة هي أساساً عبارة عن مناطق تجارة حرة لتهريب المقاتلين من ذوي الخبرة والأسلحة إلى المناطق المجاورة غير المستعدة جيداً للتعامل مع عمليات انتشار من هذا القبيل. وإذا استمر المتطرفون بدون رادع فسوف تزدهر تحركاتهم وتؤدي حتماً إلى توسيع نطاق أهدافهم[28].

أما على المستوى الأمني ، فمنذ ان أسست الولايات المتحدة قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا في عام 2007 ، عززت عملياتها في جمع المعلومات الإستخباراتية وانشاء القواعد العسكرية الصغيرة والمشاركة في ضرب المتطرفين والإرهاب في شمال إفريقيا . وإلى حد الآن ، تمكنت أمريكا من تأسيس شبكة استخبارتية

---

[27]– جوشوا بورغيس ، **لا وقت للتراخي في شمال إفريقيا** ، معهد واشنطن ، فيفري 2014 ، 2015/04/29، 23:00
متحصل عليه : http://bu.univ-ouargla.dz/license/pdf/Benchikh_Khenous.pdf?idmemoire=153

[28]– جوشوا بورغيس ، مرجع سابق .

وقاعدة تحرك سريع تتألف من أكثر من 10 قواعد جوية صغيرة . وترافقت زيارة كلينتون إلى بعض الدول من شمال إفريقيا مع الزيارة التي أداها وزير الدفاع الأمريكي بانيتا إلى كل من تونس ومصر. وهذا يدل على أن التطورات الأمنية في شمال افريقيا بعد "الربيع العربي" أصبحت تمثل هاجسا للولايات المتحدة . حيث دعت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى إلتزامها بحفظ الاستقرار والأمن في منطقة شمال إفريقيا من خلال القيام بما يلي[29]:

- استخدام البيان المشترك بين أوباما وهولاند للتعهد بزيادة الدعم الفرانكو أمريكي "ثلاثي الأبعاد" (التنمية، والدفاع، والدبلوماسية). وفي افتتاحية مشتركة لهما في صحيفة واشنطن بوست في 10 شباط/فبراير 2014 ، روّج الزعيمان للجهود القائمة في شمال إفريقيا، بما في ذلك المساعدات الأمنية والتنمية. يجب أن يعتمد البيان المشترك عقب الاجتماع على أخذ رؤية من الافتتاحية لسرد تفاصيل التعاون المستقبلي.

- الالتزام بالعمل بشكل أكثر قرباً مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

- دعوة " ناتو" لزيادة تواجده ومساعداته في شمال إفريقيا، ووضع الارتباط في المنطقة على رأس جدول أعمال قمة "منظمة حلف شمال الأطلسي" في أيلول/سبتمبر 2014 .

- تبني برامج تنمية طويلة الأجل تركز على الاستثمار وتفضيله على المنح التقليدية.

- تعيين مبعوث خاص لمنطقة شمال إفريقيا يتمتع بصلاحية الوساطة في الخلافات التي تنشأ بين الوكالات والإشراف على وضع استراتيجية محدّثة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب العنيف وتعزيز الاستقرار. ومن شأن ذلك أن يُحد من الحواجز البيروقراطية أمام جهود الحكومة الأمريكية المتكاملة تجاه هذه القضايا.

ولن يؤدي أي من هذه الإجراءات إلى إنهاء التطرف العنيف في المنطقة بين عشية وضحاها. لكن ينبغي على واشنطن أن تنتهز الفرصة الحالية السانحة ، للتفكير والعمل مع الأطراف المتعددة وإظهار عزيمة مستقبلية لحماية مصالح الولايات المتحدة والحلفاء في منطقة شمال إفريقيا[30] .

---

[29]– جوشوا بورغيس ، المرجع نفسه .

[30]– جوشوا بورغيس ، مرجع سابق .

المطلب الثاني : المجال الاقتصادي والاجتماعي

ترى إدارة أوباما بأن " شمال إفريقيا هي منطقة الفرص والآمال المتزايدة "، ولهذا تحتاج أمريكا إلى دفع وتشجيع شركاتها على المشاركة في مسيرة التنمية في شمال إفريقيا. ووفقا لبيانات البيت الأبيض، فقد أسند البنك الأمريكي للإستيراد والتصدير قروضا تناهز المليار دولار لدعم الشركات الأمريكية على تصدير السلع الأمريكية إلى شمال إفريقيا؛ كما يظهر تقرير معهد بروكينغس تضاعف الصادرات الأمريكية إلى شمال إفريقيا 3 مرات خلال العقد الأخير، حيث وصلت في الوقت الحالي إلى 21.1 مليار دولار. طبعا أمريكا غير راضية على هذه النتائج، ولاتأمل بأن يفوتها قطار التنمية في شمال إفريقيا السريع . لذلك ، فإن هيلاري كلينتون خلال الزيارة الأخيرة لم تكن مرفوقة بوفد تجاري فقط ، بل سيبدأ وزيرة التجارة الأمريكي زيارة إلى شمال إفريقيا فور انتهاء زيارة هيلاري كلينتون في عام 2012 ، ويصبح بذلك أول وزير تجارة أمريكي يزور شمال إفريقيا[31] .

[31]– عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج ، **السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا : الفرص والتحديات** ، 2015/04/17 ، 22:38 ، متحصل عليه : http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf

الخاتمة

الخاتـمــة :

وفي الأخير ومن خلال هذه الدراسة فإننا نخلص إلى أن الأبعاد ألتي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بمنطقة شمال إفريقيا والآليات ألتي استخدمتها في تحقيق هذه الأبعاد ، كلها عوامل كانت تهدف منها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهداف اقتصادية متمثلة في البترول والغاز وكل الموارد المعدنية المتاحة في المنطقة ، بالإضافة إلى حماية أمنها القومي خوفا من انتشار وتنامي ظاهرة الإرهاب بما يهدد مصالحها في المنطقة .

إن إدارة الرئيس بوش الابن في سياسته تجاه شمال إفريقيا كانت غالبا تعتمد في مجالها السياسي على توثيق العلاقات مع دول شمال إفريقيا وذلك بهدف إعانتها من الخروج من أزمات التخلف والإرهاب وعدم الاستقرار، وذلك لأن في نظر بوش أن الإرهاب وعدم الاستقرار سببهما هو معاناة دول الشمال الإفريقي من الفقر والتدهور المعيشي والاقتصادي .

وقد عمد بوش الابن إلى الزيادة في قيمة المساعدات المادية التي كانت توجهها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الفقيرة في المنطقة ، دون أن ننسى أن قيام الرئيس بوش بهذه المبادرة لم يكن الهدف منها هو تقديم الإعانة لدول وشعوب المنطقة ، وإنما الهدف من هاته المساعدات هو حفظ استقرار دول المنطقة من أجل حماية المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية .

أما من الناحية العسكرية والأمنية فقد سعت إدارة بوش الابن إلى إنشاء القواعد العسكرية وتقديم المساعدات اللازمة من اجل قدرة دول الشمال الإفريقي من حماية أمنها ومواطنيها من الإرهاب ، خاصة مع تصاعد وتيرة هذه الظاهرة بعد انضمام الجماعات الإرهابية في المنطقة على غرار الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي غيرت اسمها إلى ما أصبح يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب العربي ، وهذا مادفع الرئيس بوش إلى إنشاء التحالفات والقواعد العسكرية في المنطقة وكانت آخرها الأفريكوم ، التي كانت تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة القدرة القتالية لدول شمال إفريقيا ، حتى تتمكن من حماية أمنها واستقرارها وحماية منابع النفط والغاز الطبيعي من تهديدات الجماعات الإرهابية .

ومن الناحية الاقتصادية فقد اعتمدت إدارة الرئيس بوش على البحث عن دول ذات ثقل إقليمي في المنطقة من أجل زيادة التعاون معها في المجالات الاقتصادية ، وذلك من أجل حماية مصالحها في المنطقة التي أصبحت تحتل أهمية بالغة في الإستراتيجية الأمريكية في البحث عن مناطق جديدة لموارد الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة وأن منطقة شمال إفريقيا أصبحت تمتاز باكتشافات نفطية هائلة

في تلك الفترة ، والنفط الشمال الإفريقي يمتاز بخفته ونوعيته الرفيعة أفضل من نفط الخليج العربي والشرق الأوسط ، وفي هذا الصدد قامت إدارة بوش الابن باعتماد برنامج الشرق الأوسط الكبير والذي يهدف إلى إلحاق منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط .

كما أن توجيه السياسة الأمريكية اهتمامها بمنطقة شمال إفريقيا لما تمتاز به هذه المنطقة من قربها إلى أمريكا من جهة المحيط الأطلسي ، كما أنها تعتبر منطقة تنافس القوى الدولية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا بالإضافة إلى الصين واليابان ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية لزاما عليها أن توجه اهتمامها لمنطقة شمال إفريقيا .

أما إدارة الرئيس باراك أوباما فقد عمدت في سياستها تجاه منطقة شمال إفريقيا في مجالها السياسي إلى إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، والتي تعتمد على الشراكة مع دول المنطقة والاحترام المتبادل ، كما أن الرئيس أوباما اعتمد علة تغيير الفكر الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا ، حيث أن سياسته كانت مغايرة لسياسة سابقه الرئيس بوش الابن ، وذلك من خلال محاولته من أجل تغيير صورة الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم وخاصة تجاه المسلمين وذلك من أجل دفع هذه الدول إلى عقد الشراكة مع أمريكا حتى تستفيد هذه الأخيرة من الموارد المتاحة في هذه الدول .

أما من الناحية العسكرية والأمنية فقد كانت سياسة أوباما الأمنية تجاه منطقة شمال إفريقيا تكملة لما جاءت به القاعدة الإفريقية الأفريكوم والتي كان هدفها هو حماية مصالح أمريكا في المنطقة ، كما أن أوباما قد غير قليلا من سياسته تجاه الحلفاء الرسميين في المنطقة فبعدما كان بوش قد جعل من الجزائر الحليف الإستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا ، إلا أن أوباما همش قليلا من الدور الإستراتيجي للجزائر لصالح المملكة المغربية التي يعتبرها من منظوره الخاص هي الحليف الأمثل لأمريكا في المنطقة والتي من خلال التعاون الأمني معها بإمكانه حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة من التهديدات الإرهابية .

وفي الجانب الاقتصادي فقد بات أوباما يدعم الشركات الأمريكية في المنطقة دعما كبيرا حتى تكون استفادة أمريكا من موارد المنطقة بصفة متزايدة ، كما أنه قام بتقديم القروض وزيادة الفرص للحكومات في شمال إفريقيا من أجل أن تبقى هذه الدول محافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتـــــب :

باللغة العربية :

1. أبو العينين محمود وآخرون ، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي (2006– 2007)** ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ط1 ، 2006
2. بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1997 .
3. بوشعير السعيد ، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، ج2 ، ط3 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999
4. بن حارب عبد الرحمان يوسف ، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي للحديث ، 1999
5. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007
6. جنس لويد ، **تفسير السياسة الخارجية** ، (تر : محمد السيد سليم) ، المملكة العربية السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ،(د . ت . ن)
7. دورتي جيمس ، **النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (تر : وليد عبد الحي) ، بيروت ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع، 1985
8. حقي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1، لبنان ، دار الكتاب العربي ، 1985
9. لعويني محمد علي ، **العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة ،(د . د . ن) 1980
10. مصباح عامر ، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008
11. مصباح زايد عبد الله ، **السياسة الخارجية** ، مالطا ، منشورات Elga ، 1994
12. مصباح زايد عبد الله ، **الدبلوماسية** ، بيروت ، دار الجيل ، 1999
13. نوري النعيمي أحمد ، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية** ، الأردن ، دار زاهر للنشر ، 2013

14. نيكولسون هارولد ، **الدبلوماسية** ، (تر: محمد مختار الزقزوزي)، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية

15. نعمة كاظم هشام ، **الوجيز في الإستراتيجية** ، بغداد ، شركة إياد للطباعة الفنية ، 1988

16. فروند جوليان ، **سوسيولوجيا ماكس فيبر** ، تر: جورج أبي صالح ، بيروت ، مركز الإنماء القومي ، د . ت . ن

17. ربيع حامد ، **نظرية الدعاية الخارجية** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1969

18. شابي محمد ، **المنهج في التحليل السياسي " المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات ، الأدوات "** ، الجزائر ، 1997 .

19. قبيسي هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2008

20. السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2 ، بيروت ، دار الجيل ، 2001

21. السيد شبانه أيمن ، **الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة** ، ط1 ، ليبيا ، مركز البحوث الإفريقية ، 2001 .

22. اللاوندي سعيد ، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة** ، ط2 ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004

المصـــــادر والموسوعات:

1. مصباح عامر ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، الجزائر، المكتبة الجزائرية بودود ، 2005 .

2. خشيم مصطفى عبد الله ، **موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة** ، بنغازي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1425هـ

المذكرات :

1. بوعمامة زهير، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا مابعد الحرب الباردة** ، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه) ، جامعة الجزائر ، 2007-2008

2. وناسي لزهر ، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية** ، (مذكرة ماجستير) ، غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر ،2008-2009

3. زقاغ عادل ، **إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة ، الجزائر ، جامعة باتنة ، 2003-2004

4. مدني ليلى ، **توظيف القوة في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2008/2007

5. مصطفى أمين مزياني ،**الجزائر والتعاون الأمني في غرب البحر المتوسط 1999-2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2008

المجـــلات :

1. امحند برقوق ، **المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري** ، الجزائر، مجلة الجيش ، العدد 534 ، جانفي 2008
2. امحند برقوق ، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية** ، العالم الإستراتيجي ،الجزائر ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7 ، نوفمبر 2008
3. بوقارة حسين ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي** ، العالم الإستراتيجي ، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7 ، نوفمبر 2008
4. بيار كونيسا ، **الأزمات المتكررة في تشاد لا أمة ولا دولة** ، لوموند ديبلوماتيك ، النشرة العربية ، ماي 2001
5. حداد شفيقة ، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة** ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 10 ، جانفي 2014
6. مجلة السياسة الدولية ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية** ، العدد 153 ،2008
7. السيد ولد اباه ، **المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي** ، الشرق الأوسط ، العدد 10671 ، فيفري 2008
8. سعيد السماك محمد أزهر ، **الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان الحوض المتوسط العربية ومستقبله**، المستقبل العربي ، العدد123 ، 1993

9. عبد العاطي بدر ، **أثر العامل الخرجي على السياسات الخارجية للدول** ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 153) ، جويلية 2008

10. عبد الله صالح ، **الأزمة التشادية : إلى أين** ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 172 المجلد 43 ، أفريل 2008

11. قاسم نصر الدين ، **الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة** ، القبس ، العدد 12454 ، فيفري 2008

12. خيري عبد الرزاق جاسم ، **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، فيفري 2009

المواقع الالكترونية :

1. إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ ،09-10 مارس 2010 ، ص 10 ، من الموقع : http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf
2. بورغيس جوشوا ، **لا وقت للتراخي في شمال إفريقيا** ، معهد واشنطن ، فيفري 2014 ، 2015/04/29 ،23:00 متحصل عليه :- http://bu.univ-ouargla.dz/license/pdf/Benchikh_Khenous.pdf?idmemoire=153
3. 11- الجزائر نيوز ، **المثلث الإستراتيجي الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية** ، 2015/04/29 ، 22:49 ، متحصل عليه : http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/06/24-06/p07.pdf
4. حيدر ابراهيم علي ، **أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل**،البيت العربي،المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي ،من الموقع :

http://www.en.casaarab-ieam.es/publication

5. الحسناوي الحسن ، التنافس **الدولي في إفريقيا .. الأهداف والوسائل** ، 2015/04/28 ، 23:28 ، متحصل عليه :

http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf

6. يوسف شلبي ، **المواجهات في تشاد .فرنسا مرة أخرى في المستنقع** ، مجلة العصر 2008/02/05 ، في الموقع :

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9785

7. ليان كينيدي بودالي ، **شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** ، مركز مكافحة الإرهاب ، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة وست بوينت، في الموقع :

http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf

8. محمد أمين سني ، **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر .. إدارة جورج بوش نموذجا** ، الدراسات المغاربية ، 2015/05/10، 23:39 ، متحصل عليه :

http://www.qiraatafrican.com/_pdf/n5.pdf

9. محمود ماضي ، **الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا** ، سويس انفو، ماي 200، في الموقع : http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

10. المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، الديناميكية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا ومعادلة الأمن والإقتصاد، شؤون إفريقية، أفريل 2014 ،2015/04/29- 22:34، متحصل عليه:

http://www.qiraatafrican.com/ pdf/n5.pdf

11. سانتيني روث ، العلاقات عبر الأطلسية بعد الانتفاضة العربية : أقوى في شمال إفريقيا، أكثر تصدعا في الشرق الأوسط ،2015/04/29 ، 22:35 ، متحصل عليه :

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/ObamaStrategy36.pdf

12. ستيفن وولت ، **الليبرالية والمنظورات الواقعية والراديكالية وخيار السلام الديمقراطي** ، من الموقع :

http://www.freemediawatch.org/83-010906/44.htm

13. عبد الرحمان حمدي ، **إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا** ، السياسة الدولية ،2015/04/28 ، 23:15 ، متحصل عليه من :

http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/06/24-06/p07.pdf

14. فتح الرحمن أحمد الحاج عاصم ، **السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا : الفرص والتحديات** ، 2015/04/17 22:38 ، متحصل عليه :

http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf

15. رضوان عمر ، **الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية** ، من الموقع :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=341301&eid=5610

باللغة الأجنبية :

1. Resenau , Kennth W , Thompron . Gavin Bayd . **World Politics : Antn Interdiction** New York , the free press , 1976
2. Kenneth Waltz , Explaining war ¸ In **International Relations Theory : Realism , Pluralism , Globalism** , 2nd ed , Paul R . Vita and Mark V . Kapa , New York: MacMillan Company , 1993 , p - p 123
3. Laura Neack , linking state type with foreign policy behavior , in **foreign policy analysis : continuity and changing in its second generation** , ed. Laura Neack , Jeames A , K , Hey ,and Patrick J . Haney , New Jersy : Prentice Hall , Englewood Cliffs , n . d
4. Keith L. Shimko , Foreign Policy Metaphors : Falling " Dominos" and Drug , Wars , in **Foreign policy Analysis : Continuty and Changing in Its Second Generation** , ed, Lau
5. Neack , James A . K Hey , and Patrick J . Haney , New Jersy , Prent Hall ,Englewood Cliffs (n .d)
6. Volker Rittberger, **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories** , Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper,Nr46
7. Paul R Viotti and Mark V.kauppi, **International Relations Theory: Realism , Pluralism , Globalism and Beyond**, USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999
8. Mehdi Taje , **Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain** , college de defence de l'OTAN , NDC occasionel paper , 19 decembre 2006
9. Philippe Marchesin **, les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours** , paris : karthala ,2001
10. United nations conference on trade and development , **Unctad hanbook of statistics 2009** , New York and Geneva : United Nations publication
11. Yahia H.Zoubir , **la politique étrangère américaine au maghreb : constances et adaptation** , journal d'étude des relations internationales au moyen oriont , juillet 2006
12. Anthony Lake & Christine . W , **More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa** ,new York : report of an indenpedent task forcecouncilon foreign policy,2006
13. Robert H.Dorff , **Responding to the failed state :the need for strategy** , small wars and insurgencies , vol .10, no . 3,1999

14. **The National Security Strategy of the united states of America** , March 2006

15. Elli Stephan , **Briefing : The PAN-SAHEL Initiative** , African affairs , vol 103, no.412 , july 2004

16. D Jemes . **Fearon , domestic politics foreign , policy and theories of international relation** , in sit internet : http //www. People . fas . havand . edu /. Johnston (gvo 2882) Fearon – pdf , James N

17. Lianne Kennedy Boudali , **examining U.S counterterrorism priorities and stratey across Africa's Sahel region** , Rand corporation,november 2009, in http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedyboudalitestimony091117a.pdf

18. Bouchra Ben youssef , **sahel 2009-drogue , contreterrorism** , in : http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terroris

19. Kalifa Kaita , **conflict and conflict resolution in the sahel : the tuareg insurgency in mali** , strategic studies institute , may 1998 , in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

20. Oil and gaz , **Atlas on regional integration in west Africa** , energy series ,in : http://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

21. Alex Lefebre , **Chirac promotes French interests in Algeria** , march 2003 , in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

22. **Exxonmobil signs PSA with Libya national oil** , in : http://www.offshoremag.com/index/articledisplay/243177/articles/offshore/top-stories-general-interest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html

23. Martin Pabst , **External interests in west Africa** , in : http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf

24. **National strategy for combating terrorism** , september 2006 , in : http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf

25. International crisis group , **Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ?**, Africa report , no.92,31 march 2005, in : http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf

26. Africa oil policy initiative group , **African oil : A priority for U.S national security and African development** , institute for advanced strategic&political studies symposium , january 2002 , in : http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf

27. Jim Fisher Thompson , **L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb** , 25 mars 2004 , in : http://www.america.gov/st/washfilefrench/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html

28. US . Department of state country reports on terrorism , **chapter 5- country reports : Africa overview** , April 2006 , in :

http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

29. Robert G.Berschinki , **Afrcom's dilemma :The global war on terrorism , capacity building , humanitarianism , and the future of U.S security policy in Africa** , strategic studies institute , november 2007 , in :

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

30. United States Africa Command , **U.S.AFRICOM public affairs office** , in : http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمـــــة	أ
الفصل الأول : التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة	8
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية	9
المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية	9
المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية	15
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية	20
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية	25
المطلب الأول : المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية	25
المطلب الثاني : المناهج المفسرة للسياسة الخارجية	31
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية	34
المبحث الثالث : الخلفيات الفكرية للإستراتيجية الأمريكية	39
المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين الواقعية والليبرالية	39
المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية والتدخلية	41
الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا	45
المبحث الأول : الواقع الجوستراتيجي لشمال إفريقيا	46
المطلب الأول : الواقع الجيوبوليتيكي	46
المطلب الثاني : الواقع الأمني	48
المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي	61
المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا	63
المطلب الأول : البعد الجيوستراتيجي	63
المطلب الثاني : البعد الأمني	69
المطلب الثالث : البعد الطاقوي	71
المبحث الثالث : آليات الإستراتيجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا	75
المطلب الأول : مبادرة بان – الساحل PAN – SAHEL	75

المطلب الثاني : مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI	76
المطلب الثالث : القاعدة العسكرية " الأفريكوم AFRICOM "	79
الفصل الثالث : منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي الرئيسين بوش الابن وأوباما	88
المبحث الأول : التوجهات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا	89
المطلب الأول : توجهات سياسية وأمنية	89
المطلب الثاني : توجهات اقتصادية واجتماعية	92
المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا في إدارة الرئيس جورج بوش الابن	97
المطلب الأول : المجال السياسي والأمني	97
المطلب الثاني : المجال الاقتصادي والاجتماعي	103
المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا في إدارة الرئيس باراك أوباما	107
المطلب الأول : المجال السياسي والأمني	107
المطلب الثاني : المجال الاقتصادي والاجتماعي	111
الخاتمة	113
قائمة المراجع	116
الفهرس	**125**